الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

آفاق الصيرفة الرقمية في الجزائر

– بنك الخليج الجزائر وكالة سكيكدة نموذجا–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة:

– العايب مليكة

إشراف الأستاذ:

أ. لقوي عبد الحفيظ

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
د. شرون عزالدين	رئيسا	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة–
أ. لقوي عبد الحفيظ	مشرفا	أستاذ مساعد أ	جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة–
د. ضياف علية	ممتحنا	أستاذة محاضرة ب	جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة–

السنة الجامعية: 2017-2018

شكر و تقديـــــر

الحمد و الشكر لله عز وجل على توفيقه لي لإتمام مشواري الدراسي و تتويجه بهذا العمل المتواضع.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الخالص للأستاذ المؤطر " **لقوي عبد الحفيظ**"

على مساعدته لي لإنجاز هذا العمل المتواضع دون أن أنسى الأستاذ الدكتور "**بوالكور نور الدين** " الذي لم يبخل علي بالنصائح و الارشادات.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لعمال و موظفي بنك الخليج الجزائر وكالة سكيكدة خصوصا المسؤول التجاري ممثلا في الأنسة " **زاهي سعاد** "

إهـــــداء

إلى نبع الحنان أمي الغالية أطال الله في عمرها و أدام عليها الصحة و العافية.

إلى القدوة الحسنة و السند الدائم أبي الغالي حفظه الله و رعاه.

إلى الشمعتين المتوهجتين بنور المحبة و الصفاء الأخوين العزيزين عبد الحكيم و علاء.

إلى روح جدتي الطاهرة " الطاوس "

إلى كل الأهل و الأصدقاء أخص بالذكر خالي العزيز " العايب الطيب "

أهدي ثمرة جهدي هذا.

ملاك

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع أفاق الصيرفة الرقمية في الجزائر لذلك تمت صياغة الاشكالية كما يلي: ما مستقبل الصيرفة الرقمية في الجزائر؟ هدفت بذلك إلى تسليط الضوء على الأثار التي خلفتها ظاهرة العولمة المالية على الجهاز المصرفي الجزائري والتي جعلته ينتهج عدة أساليب للتكيف معها،فعمد إلى تحويل خدماته من تقليدية إلى رقمية وقصد التعرف على واقع وأفاق الخدمات المصرفية الرقمية في البنوك الجزائرية قمنا بأخذ بنك الخليج الجزائر وكالة سكيكدة كنموذج لذلك.

و قد استنتجنا أن الجزائر يمكنها تطوير الخدمات المصرفية الرقمية عبرمواكبة المعايير الدولية للعمل المصرفي وقد تبين من الدراسة الميدانية أن هذه الخدمات المصرفية الرقمية تلقى إقبالا كبيرا من العملاء نظرا لمزاياها العديدة ولكن يجب الإهتمام بالتسويق المصرفي وأمن المعلومات لتفادي المخاطر المختلفة لهذه الخدمات العصرية.

الكلمات المفتاحية: النظام المصرفي الجزائري ،العولمة المالية ،الصيرفة الرقمية ،المقاصة الإلكترونية.

Résumé

Cette étude a abordé sur les prescreptives de la banque numérique en algerie visant a faire la lumiér sur les effets de la globalisation financiére sur le systéme bancaire algerien qui lui a fait adopter plusieurs méthodes au numérique et afin de destiné la réalité et les prespectives dans les banques algeriennes et pour cela nous avons pris golf banque algerie agence de Skikda comme modèle .

Nous avons conclu que les banques algériennes peuvent développer les services numeriques par suivre les mesures internationales des traeaux bancaires

A la fin de notre étude dans le modèle on a conclu que les services numériques sont préferés par les clients visant leurs bénifices mais il faut prendre le marketing bancaire et la sécurité des informations pour éviter toutes les risques.

Mots clés : le systéme bancaire algerien ,la globalisation financiére, les banques numériques la télecompensation.

فهـــرس المحتويـات

العناويـــــــــــــن	الصفحة
ـ مقدمـــــــــــة	أ - ح
الفصـــل الأول: النظام المصرفي الجزائري و تداعيات العولمة المالية.	1 ـ 43
المبحث الأول: مسار إصلاح النظام المصرفي الجزائري.	02
المطلب الأول: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري بعد قانون 90/10	02
المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري بين التحرير المصرفي والرقابة على الصرف.	07
المطلب الثالث: أثر العولمة المالية على الجهاز المصرفي الجزائري.	17
المبحث الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري يواجه ظاهرة العولمة المالية.	34
المطلب الأول: دور الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية.	34
المطلب الثاني: أليات تكييف الجهاز المصرفي الجزائري مع متطلبات العولمة المالية.	39
المطلب الثالث: أبعاد العولمة المالية.	40
الفصل الثانـــــــــي: مدخل نحو الصيرفة الرقمية.	46 ـ 69
المبحث الأول: ماهية الصيرفة الرقمية.	46
المطلب الأول: مفهوم الصيرفة الرقمية و مراحل تطورها.	46
المطلب الثاني: خدمات الصيرفة الرقمية.	48
المطلب الثالث: خدمات الصيرفة الرقمية.	55
المبحث الثاني: أساسيات الصيرفة الرقمية.	58
المطلب الأول: متطلبات قيام الصيرفة الرقمية.	58
المطلب الثاني: دوافع قيام الصيرفة الرقمية.	61
المطلب الثالث: مزا يا و مخاطر الصيرفة الرقمية.	62

الفصـل الثالث: دراسة ميدانية ببنك خليج الجزائر وكالة سكيكدة.	71 ـ 112
المبحث الأول: التعريف ببنك الخليج الجزائر.	72
المطلب الأول: بطاقة تعريفية لبنك الخليج الجزائر.	72
المطلب الثاني: وظائف بنك الخليج الجزائر AGB	76
المطلب الثالث: التعريف ببنك الخليج الجزائر وكالة سكيكدة.	80
المبحث الثاني: واقع و تطبيقات الصيرفة الرقمية ببنك الخليج الجزائر وكالة سكيكدة.	85
المطلب الأول: الخدمات التقليدية المقدمة من طرف بنك الخليج الجزائر وكالة سكيكدة.	86
المطلب الثاني: الخدمات الرقمية المقدمة من طرف بنك الخليج الجزائر وكالة سكيكدة.	89
المطلب الثالث: تشخيص متطلبات الصيرفة الرقمية بالوكالة.	96
المبحث الثالث: رؤية بنك الخليج الجزائر وكالة سكيكدة للصيرفة الرقمية.	98
المطلب الأول: تحليل مدى اقبال العملاء على الصيرفة الرقمية.	98
المطلب الثاني: تحديات الصيرفة الرقمية بالنسبة لبنك الخليج الجزائر وكالة سكيكدة.	100
المطلب الثالث: أساليب بنك الخليج الجزائر وكالة سكيكدة لتطوير الصيرفة الرقمية.	103
ـ الخاتمـــــــــــة	114
ـ قائمـــــــة المراجـــــــع	116
ـ الملاحـــــــــــق	

قائمـــة الأشكـــال

رقم الشكل	عنـــــوان الشكـــل	الصفحة
01	ـ حصص مساهمي بنك الخليج الجزائر.	75
02	ـ الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر وكالة سكيكدة.	81
03	ـ منحنى بياني يوضح تزايد عملاء بنك الخليج الجزائر وكالة سكيكدة.	99
04	ـ دائرة نسبية توضح نسبة الخدمات الرقمية ببنك الخليج الجزائر وكالة سكيكدة.	99
05	ـ منحنى بياني يوضح تطور عدد العملاء المستفيدين من الخدمات المصرفية الرقمية.	100

مقدمـــــة

لقد ساهمت ظاهرة العولمة المالية من خلال ألياتها المختلفة في جعل العالم قرية صغيرة عبر تقريب المسافات بين الدول بفضل التطور الهائل الذي عرفته تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي قلصت من تكاليف التعامل واجراء مختلف الصفقات والمعاملات خاصة في الأسواق المالية.

فظاهرة العولمة المالية تعني التشابك والترابط شبه الكامل بين الأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول حيث يتمثل أهم مظهر لها في تحرير حركة رؤوس الأموال وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وقد ألقت هذه الظاهرة بظلالها على العديد من مكونات الاقتصاد, ولعل أهم ما تأثر بها هو النظام المصرفي الذي يعد القلب النابض لاقتصاد أي دولة كونه الأداة الأساسية التي تدخل أموال المودعين في الدورة الاقتصادية،فالعمل المصرفي يرتكز بالدرجة الأولى على كيفية إدارة حركة النقد في ظل ثقة المودعين في المصارف بمختلف أشكالها فعلى هذه المصارف بدل جهد أكبر لحماية أموال المدعين وتقديم خدمات جديدة للحفاظ على العملاء واستقطاب أكبر عدد من العملاء الجدد وفي اطار ظاهرة العولمة دائما فإن الأثار التي خلفتها على الأنظمة المصرفية عموما على غرار النظام المصرفي الجزائري الذي كان لزاما عليه القيام بعدة أليات للتكيف مع هذه الظاهرة، وذلك عبر سلسلة من الاصلاحات المصرفية امتدت من 1990 إلى يومنا هذا.

تمثلت في أهم التعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرضوهي على التوالي 2001 ـ 2003 ـ 2010 ـ 2017 والملاحظ أن أهم أثر تركته العولمة المالية على النظام المصرفي الجزائري هو ظهور البنوك الالكترونية أو ما يعرف بالخدمات المصرفية الرقمية التي جاءت مواكبة للتطور السريع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال،الذي جعل النظام المصرفي الجزائري يضع تنويع وتطوير للخدمات المصرفية وتحويلها من تقليدية إلى رقمية من أهم

أهدافه ذلك فضلا عن السعي الدائم لمختلف مكونات هذا الجهاز الخاص لجدب أكبر عدد من العملاء للحفاظ على الحصة السوقية في ظل ظهور برمجيات ونظمو معلومات حديثة في سبيل تطوير ورقمنة الخدمات المصرفية سعيا إلى تسهيل القيام بالصفقات المصرفية التجارية والمصرفية عبر معالجة المشاكل المصاحبة لها في وقت وجيز وذلك لزيادة قرض الاستثمار.

كل هذه العوامل والأهداف ساهمت في ظهور الصيرفة الرقمية التي تطلبت العيديد من الأمور لقيامها على غرار البنية التحتية المشكلة لهيكل الخدمات المصرفية الرقمية، والتي يتم تشكيلها عبر الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال التي تتطلب بدورها كوادر بشرية مؤهلة للتعامل معها والخروج بأحسن النتائج وهي ضمان جودة الخدمة المصرفية الرقمية لاستقطاب العملاء،كما تحتاج الصيرفة الرقمية إلى وسائل الحماية من المخاطر التي قد تتعرض لها والتي قد تضر بجودة الخدمات المصرفية، وذلك على الرغم من المزايا العديدة المصرفية المقدمة للعملاء, كما تحتاج إلى تطوير ومتابعة دائمين لتمكن من التأقلم من التطور المتسارع للتكنولوجيا، وقصد الوقوف على كل ما تقدمه الصيرفة الرقمية من مفاهيم واستشراف نظرة مستقبلية حول افاقها بالنسبة للنظام المصرفي الجزائري.

1 ـ إشكالية الدراســـــة.

ما مستقبل الصيرفة الرقمية في الجزائر؟

وللإجابة عن هذا التساؤل قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالصيرفة الرقمية؟
- كيف يمكن تطوير الصيرفة الرقمية؟
- ما هي أهم متطلبات قيام الصيرفة الرقمية؟

2 ـ فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

- ❖ يتوقف مستقبل الصيرفة الرقمية في الجزائر على مواكبة البنوك للمعايير الدولية في العمل المصرفي.

الفرضيات الفرعيـــــــة:

- ❖ الصيرفة الرقمية هي دفع وقبض الأموال أليا.
- ❖ يمكن تطوير الصيرفة الرقمية عبر الاهتمام أكثر بالكوادر البشرية وتحسين التسويق المصرفي.
- ❖ تتطلب الصيرفة الرقمية بالدرجة الأولى كوادر بشرية مؤهلة لتطبيقها.

3 ـ أسباب اختيار الموضوع:

ـ أسباب ذاتية:

- ❖ الرغبة الذاتية في دراسة هذا الموضوع.
- ❖ كونه يندرج في اطار الإقتصاد البنكي والنقدي.

ـ أسباب موضوعية:

- ❖ القيمة العلمية الكبيرة لموضوع الصيرفة الرقمية.
- ❖ الرغبة في التعرف على أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا الإعلام والإتصال في العمل المصرفي.
- ❖ الرغبة في التعرف على أهم متطلبات هذا النوع الحديث من الصيرفة وكيفية تطويرها.

❖ حركية الموضوع وحداثته فهو موضوع مفتوح يساعد في التعرف على معطيات ومضامين الصيرفة الرقمية إضافة إلى تجربة الجزائر في هذا المجال وسبل تطوير هذا النوع الجديد من الصيرفة.

4 ـ الدراسات السابقـــــــــــة.

❖ **بن منصور فريدة: الصيرفة الإلكترونية كمدخل لبناء الإقتصاد الرقمي في الجزائر.**

مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, تخصص نقود ومالية ، جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة ـ 2010.

وقد طرحت الطالبة الاشكالية التالية: " ما مدى مساهمة الصيرفة الإلكترونية في بناء الإقتصاد الرقمي في الجزائر؟ " حيث توصلت إلى النتائج التالية:

✓ الصيرفة الإلكترونية هي استعمال أو تقديم الخدمات المالية باستعمال وسائل إلكترونية.

✓ للصيرفة الإلكترونية فوائد عديدة منها: السرعة ، الأمان، التطور.

✓ تبيني مشروع الصيرفة الإلكترونية هو السبيل لتحديث النظام المصرفي الجزائري وجعله يواكب التطورات العالمية الحاصلة.

❖ **عبد الرحيم وهيبة: إحلال وسائل الدفع التقليدية بالإلكترونية.**

مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2006.

تستعرض هذه الدراسة أهم الخدمات المصرفية ووسائل الدفع الرقمية التي جاءت بها الثورة التكنولوجية الحديثة وقد وصلت إلى النتيجة التالية:

✓ ضرورة مواكبة النظام المصرفي الجزائري للتطورات التكنولوجية التي شهدتها الساحة المصرفية.

❖ **طاهر لطفي وجميعي صالح: العمل المصرفي الإلكتروني ودوره في تعزيز وتطوير نظم الدفع الحديثة للتجارة الإلكترونية.**

مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تمويل مصرفي ،جامعة العربي التبسي ـ تبسة ـ 2016.

وقد طرح الطالبان الاشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم أليات العمل المصرفي الإلكتروني في تطوير وسائل الدفع وتعزيز مكانة التجارة الإلكترونية.

وقد توصلا إلى النتائج التالية:

- ✓ لا يمكن الاستغناء عن وسائل الدفع التقليدية في الجزائر، وذلك لبعد النظام البنكي كل البعد عن تطبيق نظام يرتكز على الوسائط الإلكترونية لإرتفاع تكاليفه وصعوبة تقبله من طرف الجمهور.
- ✓ إن تحديث النظام البنكي الجزائري ليس مرهون فقط بتغيير الثقافة البنكية لدى الجمهور الجزائري وإنما أيضا بضرورة التحكم في السوق الموازية وبمدى جدية القائمين على مشروع تحديث وسائل الدفع الإلكتروني.

5 ـ أهمية الدراسة:

تستمد دراستنا أهميتها من أهمية النظام المصرفي الجزائري بالنسبة للاقتصاد إضافة إلى أهمية الاصلاحات الطارئة عليه والتي مكنته من التكيف مع ظاهرة العولمة المالية وذلك بالإضافة إلى الدور الكبير الذي لعبته هذه الظاهرة في بروز الصيرفة الرقمية التي يعمل هذا النظام بصفة دائمة على تطويرها.

6 ـ أهداف الدراســـــــة:

- ❖ التعرف على أهم التحولات في القطاع المصرفي الجزائري وكيفية التأقلم معها.
- ❖ التعرف على أهم مضامين الصيرفة الرقمية كأحد أهم أثار العولمة المالية على هذا النظام.
- ❖ دراسة واستشراف كيفية تطوير الصيرفة الرقمية لمواكبة التطور السريع لتكنولوجيا الاعلام والاتصال.

7 ـ هيكل الدراســـــــــــــة.

تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول حيث تناول الفصل الأول كافة الاصلاحات التي طرأت على النظام المصرفي الجزائري في ظل تداعيات العولمة المالية عليه، والتي استوجبت جملة من الآليات والسبل لتكيف هذا الأخير معها.

كما تناول هذا الفصل الأبعاد المختلفة للعولمة المالية والتي ستؤدي فيما بعد إلى ظهور الصيرفة الرقمية كأهم نتيجة لها.

أما الفصل الثاني فقد تناول الاطار النظري للصيرفة الرقمية ليسلط الضوء على مفهومها وخدماتها إضافة إلى مزاياها ومخاطرها.

أما الفصل الثالث فقد كان دراسة ميدانية لأحدى أهم البنوك الجزائرية الخاصة وهو بنك الخليج وذلك في محاولة للإجابة عن اشكالية البحث عبر استطلاع مدى تنفيذ هذه الوكالة للخدمات الرقمية وكيف تسعى إلى تطويرها في ظل مختلف التحديات التي تواجهها.

8 ـ منهج الدراســــــــــة.

من أجل التعرف على مختلف مضامين مفهوم الصيرفة الرقمية وكذا مراحل تطورها وتجربة الجزائر في هذا المجال, إضافة إلى دراسة حالة احدى البنوك الجزائرية فيما يخص تطبيق مختلف الخدمات الرقمية تم الاعتماد على " **المنهج الوصفي** "و " **المنهج التحليلي** " إضافة إلى المنهج التاريخي ومنهج دراسة حالة.

9 ـ صعوبات الدراســــــة.

من أهم المشاكل التي تعرضنا اليها في هذا البحث هو نقص المراجع اضافة إلى عدم تجاوب عمال البنك مع الأسئلة المطروحة عليهم, اضافة إلى رفضهم تقديم المعلومات المالية الخاصة بالبنك.

10 ـ حدود الدراســة:

تتحد هذه الدراسة بجانبين المكاني والزماني.

- **الجانب المكاني:** كان الاهتمام فيه بالبعد الوطني حيث تمت دراسة أفاق الصيرفة الرقمية في الجزائر، وذلك على مستوى بنك الخليج الجزائر وكالة سكيكدة كنموذج.
- **الجانب الزماني:** فقد شملت الدراسة تطبيقات الصيرفة الرقمية في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2018.

تمهيد

تعتبر العولمة ظاهرة شمولية ذات أبعاد اقتصادية، اجتماعية ،سياسية ولعل أهم أنواع العولمة هي العولمة المالية بما تعكسه من زيادة في حركية رؤوس الأموال التي تحمل معها العديد من الآثار السلبية كما تجلب معها العديد من المزايا لهذا فإنه علينا التعرف على مدى نجاعة هذه العولمة في البلدان النامية عموما والجزائر خاصة خصوصا وهو ما يفرض علينا التعرف على هذه الظاهرة وأبعادها والأساليب المتبعة للحد من أثارها أو التكيف معها.

حيث أن ظاهرة العولمة المالية تلقي بضلالها على كافة القطاعات لعل من أهمها النظام المصرفي لذلك يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على مسار إصلاح النظام المصرفي الجزائري وما أنجر عن هذه الظاهرة من تداعيات وكيف يمكن للنظام المصرفي الجزائري الاستفادة من أثارها الإيجابية دون التضرر من الآثار السلبية عبر إتباع العديد من الآليات والسبل لتكييف هذا الأخير معها.

- **المبحث الأول: مسار إصلاح النظام المصرفي الجزائري.**
- **المبحث الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري يواجه ظاهرة العولمة المالية.**

المبحث الأول: مسار إصلاح النظام المصرفي الجزائري.

المطلب الأول: إصلاحات النظام المصرفي بعد قانون 10/ 90.

أولا: تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2001.

يتعلق هذا التعديل بالدرجة الأولى بنظام الدفع للمبالغ الكبيرة والدفعات العجلة في الوقت الحقيقي (RTGS) حيث تفرض معاملات الدفع التي يكون فيها عامل الوقت ضروريا التحسينات المتعلقة بما يلي:[1]ـ تحويل الأموال بين البنوك أو البنك المركزي مما يؤدي إلى تحسن كبير في إدارة السيولة.

ـ تسوية المعاملات في سوق الأوراق المالية وسوق النقض وتشجيع تطويرها.

ـ المعالجة السريعة للمدفوعات التجارية بين الشركات الكبيرة.

فنظام الدفع للمبالغ الكبيرة تتم فيها المدفوعات العاجلة عن طريق التحويل وقد تم تطوير اختصاصات هذا النظام خلال سنة 2001 من خلال تطوير البنية العامة له وخصائصه الرئيسية، فمن خلال هذا التعديل سيتم تثبيت البنية التحتية لهذا النظام وفقا للمعايير الدولية للربط بين المشاركين الحالين والجدد وذلك لتنفيذ عدد كبير من العمليات في اليوم.

أما العمليات التي يتعين القيام بها من خلال هذا النظام هي معاملات الخصم والتحويلات بين البنوك، أوامر الائتمان لحساب المشاركين.

كما نأخذ بعين الاعتبار أن الملامح الرئيسية لهذا النظام هي: ـ تحقيق المدفوعات الخاصة بالتحويل بشكل مستمر وفي الوقت الحقيقي.

1 ـ التقرير السنوي للبنك الجزائر لسنة 2001 الصادر في جويلية 2002, ص ص: 75 ,76.

ـ يمكن تشغيل هذا النظام وفقا لألية وبروتوكول يقبل جميع ممارسات RGTS.

ـ يتم تنفيذ التسوية النقدية لمعاملات شراء وبيع الأوراق المالية بالاعتماد على الأوامر القياسية لهذا النظام.

ـ يقدم هذا النظام الاستعلامات اللازمة للمشاركين والتي يمكن تنفيذها عبر الاتصال الأمن بالأنترنيت ونذكر من هذه الاستفسارات التشاور في المعاملات النقدية الصادرة والمتلقات.

ـ التشاور مع المواقع في الوقت الحقيقي من حسابات التسوية والحسابات الفرعية.

أما بالدرجة الثانية فقد شمل التعديل نظام الدفع الجماعي كجزء من مشروع تطوير البنية التقنية للقطاع المالي، حيث أنه من الضروري وضع نظام للمعايير القادرة على ضمان التحديث والأمن وذلك فيما يتعلق بأدوات وإجراءات الدفع وينتظر إنشاء فرق عاملة لتحديد استراتيجية تحديث المدفوعات الجماعية، وينطوي ذلك بوجه الخصوص على تحديث هيكل المقاصة الإلكترونية مع مراعاة الأثمار القانونية لهذا التحديث بالإضافة إلى تطوير الاختصاصات بما في ذلك بنية ووظائف نظام الدفع قبل الشروع في التنفيذ.

ثانيا: تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2003.

ـ نظام الدفع للمبالغ الكبيرة: وهو جزء من مشروع تطوير البنية التحتية الجزائرية وتكمن الأهداف الرئيسية لهذا المشروع في:[1]

- إنشاء بنية تقنية تسمح بقدر أكبر من الكفاءة في معالجة المعاملات فيما بين المصارف ومعاملات الأسواق المالية وبصورة رئيسية تطوير نظام دفع مبالغ كبيرة.

1 ـ التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2003 الصادر في جويلية 2004 ص ص: 119 , 120.

- وضع معايير لتصفيات المعاملات ذات المبالغ الصغيرة وهو شرط أساسي لتطورها.
- تحديث نظام المعلومات في بنك الجزائر باعتباره مكملا ضروريا ودعما لنظم المدفوعات ومعالجة عمليات السياسة النقدية.
- تعزيز البنية التقنية للإتصالات السلكية واللاسلكية بين بنك الجزائر ومقر المصارف والمؤسسات المالية ومركز الفحص البريدي والإيداع المركزي.

وستساعد شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية على تسهيل تشغيل البورصات ومعالجة الدفع من البداية إلى النهاية وتبادل البيانات بين المصارف.

و الغرض من هذا المشروع هو إنشاء نظام حديث للدفع بين المصارف سواء للدفوعات الكبيرة في الوقت الفعلي أو في المدفوعات الجماعية مما سيضمن تحويل الأموال بكفاءة وأمان في الوقت المناسب.

و لضمان إدارة فعالة وشفافة لهذا المشروع الهام أنشأ بنك الجزائر وحدة إدارة لمشروع نظام المدفوعات مع تعين مدير للمشروع في جويلية 2003 تم تدريبه من قبل كبار التنفيذيين متعددي التخصصات، واستفاد فريق المشروع من خطة تدريبية حول أنظمة الدفع والتسوية كما تم تطويرها في البلدان المتقدمة وبعض الدول الناشئة.

على أساس التوجهات الاستراتيجية مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية وبالتوافق مع البنك الدولي، وفيما يتعلق بالأمن والإشراف على شبكة الاتصالات فقد عمل بنك الجزائر على مراجعة مختلف التكنولوجيات الحديثة للاتصال.

سيؤدي ادخال نظام إجمالي الت سوية في الوقت الحقيقي إلى تسهيل وتطوير وساطة البنوك وإدارة المخاطر وتعزيز الروابط مع الأسواق المالية العالمية وخلق بيئة مشجعة لمشاركة البنوك الأجنبية في السوق المالي الجزائري.

ثالثا: تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2010.

تتطلب العصرنة الفعلية لأنظمة الدفع السبقة عملية تطوير المعايير والمقاييس وعصرنة الهياكل المصرفية وكذا تعزيز هيكل الاتصالات.[1]

ـ **نظام الدفع الفوري الإجمالي للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة:** نتج عن دخول هذا النظام حيز التنفيذ ارتفاع حجم المعاملات فيما يخص المدفوعات بين المصارف بزيادة تقدر بـ 16% في الحجم و26% في القيمة.

و يتميز النظام الجزائري للدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة بالأهمية النسبية لحجم المدفوعات بين المصارف.

أخيرا يشير الحجم المحقق في 2010 أن المدفوعات المستعجلة من دون الواحد مليون دينار تمثل 1.3% من الحجم الإجمالي مقابل 1.5% للمدفوعات التي تتراوح مبالغها بين 1 و5 ملايين دينار تمثل المدفوعات التي تفوق مبالغها 100 مليون دينار 84.1 % من الحجم الكلي.

ـ **نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض:** يسمح هذا النظام بتبادل كل وسائل الدفع للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (صكوك، أوراق تجارية ، تحويلات، اقتطاعات آلية، عمليات على البطاقات).

1 ـ تقرير بنك الجزائر لسنة 2010 الصادر في جويلية 2011 ص ص: 120 ـ 123.

إذا كان النظام قد انطلق في الإنتاج بمقاصة الصكوك الموحدة فقد تم إدخال وسائل الدفع الأخرى تدريجا في النظام، وبعد دخول نظام المقاصة الإلكترونية في الإنتاج بقيت غرف المقاصة اليدوية مفتوحة لمعالجة الصكوك غير الموحدة عند تاريخ وضع هذا النظام في الإنتاج وأدوات الدفع الأخرى في انتظار إدماجها في نظام المقاصة الإلكترونية.

في 2010 لم تمر عبر غرف المقاصة الدولية للجزائر العاصمة،الغرفة الواحدة في النشاط سوى بعض الصكوك النادرة غير الموحدة.

يعتبر التطور المسجل في 2010 في الحجم والقيمة هاما إذا ما قرن بنفس التطور لسنة 2009، ويبقى حجم عملية الدفع المعالجة في نظام ATCIفي سنة 2010 بالرغم من الارتفاع المتزايد أقل من الأحجام المعالجة في أنظمة الدفع في الدول القابلة للمقارنة.

رابعا: التعديل الجديد لقانون النقد والقرض 2017.

في الوقت الحالي سجل نظام الدفع للمدفوعات العاجلة تطورا في حجم المعاملات بين البنوك بمبلغ أكبر من أو يساوي مليون دينار.[1]

كما شهدت مختلف معاملات هذا النظام تطورا كبيرا مقارنة بالسنوات السابقة مثلا تمثل حصة تحويل العملاء حاليا 4% مقارنة بـ 2.5% في 2014 مقابل 96% كمجموع لمعاملات هذا النظام مع البنك الدولي.

أما فيما يتعلق بنظام المقاصة عن بعد للمدفوعات الكبيرة فقد أستبدل بنظام النقل التطبيقي ATCI حيث يسمح بتبادل جميع وسائل الدفع الجماعي مثل الشيكات والفواتير ومعاملات البطاقات، يتم إدارة هذا النظام عن طريق مركز Inter-Preearing وهي شركة مساهمة تابعة لبنك الجزائر، وقد شهد هذا النظام تطورا كبيرا في قيمة المعاملات ولكنها تبقى أقل بكثير من وحدات التخزين التي تتم معالجتها في أنظمة الدفع للدول المجاورة وهذا يرجع بشكل خاص إلى أن البنوك العاملة هي بنوك ذات شبكات الفروع

الكبيرة، حيث تعتبر المدفوعات داخل البنك مهمة للغاية وتمثل حجما كبيرا خمس مرات أعلى من المدفوعات بين البنوك.

وعموما يمكن القول أن الأرقام المقدمة لحجم المعاملات التي تجري باستخدام أنظمة الدفع الحديثة تشهد تطورا كبيرا مقارنة بأدوات الدفع التقليدية.

المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري بين التحرير المصرفي والرقابة على الصرف.

في ظل اتساع بوادر العولمة المالية، والعجز الذي تعاني منه الكثير من البنوك، كان عليها تحرير نشاطاتها وخدماتها، لترك الفرصة لوجود رؤوس أموال جديدة آتية من الخارج، ويحمل التحرير المصرفي في طياته مزايا نذكر منها:

- إعطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها وتسيرها خاصة في ظل المنافسة الشديدة حيث تصبح قادرة على مواجهة طلبات المستثمرين، والعمل على جلب أكبر عدد من المدخرين، عندما يتحكم في أسعار الفائدة والعمولات.
- إمكانية جلب تكنولوجيا متطورة في مجال لإدارة، بالاعتماد على الكفاءات المالية والمصرفية الأجنبية والمحلية.
- ترك المبادرة لقوى السوق للعمل، وبالتالي القضاء على البنوك القادرة على التحسين باستعمال عمليات الإدماج المصرفي.
- رفع مستوى التعامل مع الزبائن وجلبهم بتقديم لهم أحسن الخدمات المصرفية والتالي الاعتماد على الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاستثمار لأنه أقل تكلفة.

- زيادة حجم المعاملات التي يساعد في خفض المخاطر للسوق والقرض، عن طريق رفع قيمة العائد للأموال المستثمرة، وعندما تكون هناك حرية وسرعة في عملية اتخاذ القرارات.

أولا ـ الجهاز المصرفي الجزائري والتحرير المصرفي:[1]

اعتمدت السياسة الاقتصادية بعد الاستقلال على مخططات استثمارية مركزية ممولة بأموال عمومية، فكانت تعمل على تخصيص الموارد بصفة إدارية وعلى نظام مركزي للأسعار.

لم تكن القروض الموجهة لتمويل القطاع العام تخضع لمعدلات السوق، وبالتالي ألغيت كل المتغيرات النقدية والمالية، وأصبحت البنوك مجرد مصارف للمؤسسات العمومية وبتويع الخزينة.

إنها الوضعية التي عاشتها الجزائر لمدة طويلة نوعا ما، أدت إلى تدهور جل المؤسسات الاقتصادية، وعليه كان التفكير في تطبيق إصلاحات اقتصادية بدأت هده الإصلاحات مع صدور قوانين استقلالية المؤسسات ابتداء من سنة 1988، عن طريق تحرير الأسعار وبتخفيض تدريجي للتدعيم، وبالتالي كان التفكير في التحرير الاقتصادي.

طبقت سياسة التطهير المالي نظرا للمشاكل التي كانت تعاني منها المؤسسات العمومية، من أجل امتصاص مديونتها من طرف الخزينة العمومية، التي لم تكن إمكانياتها تسمح بذلك خاصة بعد انخفض أسعار البترول.

كان يجب الاهتمام بالجهاز المصرفي لتعزيز الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية ، صدر قانون النقد والقرض في أفريل 1990 كوسيلة لإعادة النظر في عمل وسيرورة البنك المركزي الذي أصبح المراقب الوحيد للقطاع المصرفي مع وجود سلطة في ميدان النقد والقرض CMC.

يعتبر قانون النقد والقرض كبرنامج طموح للإصلاحات وخاصة في مجال الوساطة المالية،و إعادة هيكلة القطاع المصرفي، فهو يعمل على نزع الاحتكار وإرساء قواعد المنافسة بين البنوك في الميدان المالي.

كما ساهم قانون الرأسمال السلعي للدولة La Loi Sur Les Capitaux Marchands De L'Etat في جعل البنوك كمؤسسات اقتصادية عمومية EPE، وكبنوك ابتدائية وتجارية خاضعة للقانون التجاري وبهذا القانون من القروض أن تتخلى الدولة عن الدائرة الاقتصادية التنافسية، على أن تتم خوصصة محفظةEPE بتحويل ملكيتها إلى الشركات القابضة.

يعتبر قانون القرض في الجزائر فلسفة الإصلاح الاقتصادي، ومنه الإصلاح المصرفي حيث ظهرت معه أفكار لإعادة إصلاح المنظومة المصرفية، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ العولمة المصرفية (المالية) التي تكرست عبر برنامج التعديل الهيكلي.

ثم تدعمت القوانين المنظمة لعمل الجهاز المصرفي، خاصة مع توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994، لإقامة سياسة نقدية أكبر صرامة، وعليه زادت القيود على النظام المصرفي سيما مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري، واستعمال النقد كوسيلة مراقبة غير مباشرة.

كما طبقت سياسات تسييرية أهمها:[1]

- سياسة السوق المفتوحة مع تسيير حيوي وثبات معدل إعادة الخصم.

1 ـ محرزي جلال: نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي الجزائري, أطروحة دكتوراه, تخصص تسيير, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2002 ـ 2003, ص ص 82 ـ 83.

- نظام الإجراءات الوقائية، خاصة على مستوى الأموال الخاصة وتصنيف الحقوق والمؤونات وكذلك توزيع المخاطر، حيث أن مجموعها لا يتعدى 12.5 مرة قيمة الأموال الخاصة بالبنك.
- سياسة انتقائية لإعادة التمويل.
- مراقبة القروض بإعادة توجيه التمويل.

على العموم، كان تسيير القطاع المصرفي يتميز بـ :

- ✓ عجز في التسيير يخص التأطير والتنظيم وملائمة التغيير.
- ✓ عدم القدرة على تقدير المخاطر ومواجهتها من البنوك.
- ✓ غياب أو نقص نظام المعلومات والتسويق والموصلات.
- ✓ غياب المنافسة.

كل هذه السياسات المطبقة على الجهاز المصرفي، تؤكد على وجود تدخل حكومي صارم ومراقبة مستمرة من البنك المركزي على مختلف المؤسسات المصرفية والمالية وصعوبة وتخوف من تحرير القطاع المصرفي حيث تخضع البنوك في سير عملها إلى الرقابة من طرف:

- ❖ الدولة بصفتها مالك، سلطة، وعون اقتصادي.
- ❖ البنك المركزي كسلطة تسيير ومراقبة.

يمكن القول أن الأزمة في الجزائر ليست مالية بل هي أيضا أزمة أنظمة أي أزمة مناهج، حيث أن هذه السياسات الاقتصادية غير نابعة من الواقع الاجتماعي والثقافي. بعد إلغاء الاحتكار الحكومي للتجارة الخارجية، وتحرير النظام البنكي وقطاع التأمين التي نصت عليه شروط FMIأنشئت بنوك خاصة منها بنك الخليفة.

1 ـ محرزي جلال: **مرجع سبق ذكره**, ص 90.

بدأت مجموعة خلفية أعمالها في استيراد الأدوية في بداية التسعينات، ثم أنشأة بنك الخليفة، واستمرت هذه المجموعة في تنويع أعمالها، فأنشأت شركة طيران طولية، وشكة إنشاءات ومجموعة شركات خدماتية بما في ذلك وكالة تأجير السيارات والمطاعم، ومحطات تلفزيون بباريس ولندن.

تميزت هده المجموعة بغياب الشفافية، حيث لم تنشر أي معلومات تخص مصادر أمولها وأصحابها وحساباتهم أو مموليها، مما أثار فضول بعض الصحافيين والبرلمانين الفرنسيين على الخصوص، الذين طالبوا بالتحقيق في ذلك.[1]

و إثر التدقيق والمراجعة الذي قامت به مفوضية البنوك في الجزائر، توقفت شركة الطيران عن عملها في حزيران من عام 2003 لمديونتها الكبيرة، وسحب الترخيص من بنك الخليفة، بسبب العجز الكبير الراجع لتهريب الأموال إلى الخارج، وتراكم أسهم لا قيمة لها، كما عين مشرف على أعمال التصفية.

و بعدما نشرت المحاكم الفرنسية إعلانات عن إفلاس تلفزيون الخليفة الموجود في باريس،و أعتقل المالك من السلطات الجزائرية.

و تفاديا لوجود مشاكل أخرى من هذا النوع ارتفعت درجة تدخل الدولة في التنظيم المصرفي، من خلال القوانين الصادرة سنة 2003 و2004 التي لا تترك حرية كبيرة للبنوك للتصرف والعمل دون الرجوع لبنك الجزائر وتتمثل في:

- الأمر L'Ordonnance رقم 03 ـ 11 الصادر في 26 أوث 2003 والذي يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية، وقوة تدخل الدولة في المنظمة المصرفية، حيث أنه أضاف شخصان في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معينان من رئاسة

1 ـ بريش عبد القادر: **التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوكالجزائرية**, مرجع سبق ذكره, ص ص 60 ـ 62.

- الجمهورية تابعيين لوزارة المالية هذا الأمر لا يشير ولا يعطي فرصة التحدث عن التحرير المصرفي وإنما يعطي للتدخل الحكومي أكبر جدية.
- القانون Règlement رقم 01 ـ 04 الصادر في 04 مارس 2004 الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية، التي تنشط داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد من الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـ 500 مليون دج وبـ 10 مليون دج للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 204 بـ 2.5 مليار دج للبنوك و500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية.
- فكل مؤسسة لا تخضع لهد الشروط، سوف ينزع منها الاعتماد وهذا ما يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في النظام المصرفي.
- القانون Règlement رقم 02 ـ 04 الصادر في 04 مارس 2004 الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0% و15% كحد أقصى.
- القانون Règlement رقم 03 ـ 04 الصادر في 04 مارس 2004 الذي يخص نظام الودائع المصرفية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر،حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى " شركة ضمان الودائع البنكية " تساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصدوق ضمان الودائع المصرفية، تقدر بمعدل سنوي (01% حسب المنظمة العالمية للتجارة OMC) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.

يلجأ إلى استعمال هذا الضمان، عندما يكون البنك غير قادر على تقديم الودائع للمودعين، أي عند التوقف عن الدفع من طرف البنك حيث يخطر المودع بذلك ليقوم بالتوجه إلى صندوق الودائع المصرفية بالوثائق اللازمة والتعويض يكون بالعملة الوطنية فقط.

على العموم، فإن الظروف التي يعيشها النظام المصرفي الجزائري، تدخل ضمن الظرف التي تعيشها البلدان العربية عموما، بالرغم من التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي العالمي في ظل اتفاقية تحرير الخدمات المالية المصرفية التي جاءت بها المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، حيث ترغب الكثير من الدول العربية الانضمام إليها.

و يتطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) إعادة النظر في المنظومة المصرفية ككل، للقضاء على كل أسباب الضعف المتمثلة في:[1]

- ضعف الإطار القانوني، إذ تتميز القوانين بالجمود.
- سلوك العميل: يجب نحفزه على استعمال وسائل دفع حديثة والاستغناء على التعامل نقدا.
- الضعف التكنولوجي: يجب العمل على تنويع وتحديث الخدمات المالية والمصرفية باستعمال ثورة الاتصالات والمعلومات.
- عدم القدرة على مواجهة شدة المنافسة، مما يستدعي الضرورة إلى تكوين تكتلات، عن طريق عمليات الاندماج المحلي والأجنبي بين المصارف.
- عدم استعمال مفهوم البنوك الشاملة، التي تساعد على تقوية دور الوساطة المالية في الأسواق المالية وخدمات التأمين.
- ضعف استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة، حيث هناك تدخل حكومي في نشاطاتها.
- هناك عدة نقائص أخرى، مثل ضعف مهارات العنصر البشري، ضعف معدلات النمو وبطء عملية الخوصصة.

الجهاز المصرفي هو الركيزة الأساسية لأي تطور اقتصادي واجتماعي، فهو المركز الرئيسي لتجميع المدخرات من الأفراد والشركات والمؤسسات العمومية، وتوجيهها نحو التسهيلات الإئتمائية والقروض بمختلف أنواعها وأجالها، كما تساهم في تمويل الاستثمارات في مختلف

أنشطة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المملوكة للدولة والقطاع الخاص، كل هذا من أجل المساعدة على النهوض بمستلزمات النمو الاقتصادي والاجتماعي.

نظرا للأهمية الكبرى للجهاز المصرفي، يجب تكيفه مع كل التغيرات والظروف، خاصة مع الدخول في اقتصاد السوق كاقتصاد ليبيرالي حر، الذي يستدعي رفع القيود الحكومية على تصرفاته ونشاطاته.

في ظل هذه التغيرات، وجدت الأجهزة المصرفية في الدول النامية نفسها أمام عدة تحديات، يخص ندرة الموارد، استخدام التكنولوجيا، متطلبات الزبائن، مصداقية الإعلام، شدة المنافسة، تطبيق اللامركزية والتخصص، تطوير التشريعات أو القوانين المنظمة لأعمالها، رفع المستوى المهني للعمال والاطارات، مواجهة مخاطر الاستثمارات، وتحديث وسائل الاتصال.

فتعددت الآراء حول امكانية تطبيق سياسة التحرير المصرفي، حيث هناك من ينادي بتطبيقها، ولكن بشروط صارمة لكي تكون ناجحة، وهناك من يرفض تطبيقها ويطالب بالتدخل الحكومي في المنظمة المصرفية. فمثلا:

- ❖ بيل كلينتون يدعو إلى الرجوع إلى النظرية الكترية من جديد.
- ❖ فرنسا الليبرالية تسعى للحفاظ على آليات تدخل الدولة في السوق الاقتصادية.
- ❖ السويد وألمانيا تعملان على أن تقوم آلية تسيير الاقتصاد على البعد الاجتماعي.

فالتحرير المصرفي ساهم في إصلاح المنظومة المصرفية التي كانت تعاني من قيود كثيرة في تسيير نشاطاها،كما أن تحرير الخدمات المصرفية يمكن البنوك من لعب دور الوساطة بين المؤسسات والسوق المالية، باعتباره الوسيلة المفضلة لتنمية هذه الأسواق، ويمكن البنوك التجارية أيضا من ممارسة مهام البنوك الشاملة رغم عدم استقرارها حاليا.

من خلال دراستنا لدور التحرير المصرفي، وتدعيم دوره في إصلاح المنظومة المصرفية، يمكن الخروج ب التوصيات التالية:

- ✓ إقامة نظام إعلامي عملي ذو مصداقية Fiable.
- ✓ إقامة نظام تسيير محاسبي قادر على ضمان مصداقية النتائج المصرفية.
- ✓ تخفيض مدة معاملة العمليات المصرفية.
- ✓ تطوير عملية تحصيل الحقوق تجاه المؤسسات العمومية.
- ✓ تأسيس أحسن تسيير للتدفقات.
- ✓ إقامة نظام قرض غير إداري، عن طريق أخذ قرار القرض من البنك.
- ✓ تتمة معالجة المخزون.
- ✓ تطوير المعلومات، بإقامة نظام معلومات فعال في الجهاز المصرفي، لمساعدتهم الأعوان الاقتصادية في اتخاذ القرار.
- ✓ تطوير وتنمية الموارد البشرية والاهتمام بالمستوى المهني لإطارات البنك في ميدان المالية والإعلام.
- ✓ تطوير الاتصالات كمدعم للجهاز المصرفي والمالي، باستعمال وسائل تكنولوجية متطورة في الاتصال الإعلام التي تساعد على تطوير نظام الاستغلال والتسيير.

ثانيا ـالرقابة على الصرف في النظام المصرفي الجزائري.[1]

1 ـ الرقابة على الصرف قبل صدور القانون 90 ـ 10.

أعطى قانون استقلالية المؤسسات العمومية الصادر سنة 1988 حرية قيام المؤسسات الاقتصادية العمومية بعمليات التجارة وتصدير السلع والخدمات وقامت السلطات بإدخال أداة

1 ـ ليندة بلحارث: نظام الرقابة على الصرف في ظل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر, أطروحة دكتوراه, تخصص قانون, كلية الحقوق و العلوم السياسية, جامعة مولود معمري, تيزي وزو, 2010, ص 50.

جديدة للرقابة تتمثل في الموازنات، والعملة الصعبة تتضمن منح المؤسسة حرية التصدير والاستيراد وحتى الاقتراض من الخارج.

و يتوقف حجم هذه الموازنات على الاتفاق بين المؤسسة والدولة ومدى توفر العملة الصعبة وحاجة كل مؤسسة إليها.

أدى هذا التنظيم الجديد إلى تكريس دور البنك المركزي والمصارف التجارية في الرقابة على الصرف بعد أن كانت من صلاحيات وزارة المالية فقط.

2 ـ الرقابة على الصرف بعد صدور القانون 10 ـ 90.

وضع البنك المركزي مجموعة من الإجراءات اللازمة لتدخله وتخص هذه الإجراءات المجالات كافة خاصة الاستيراد والتصدير والاستثمارات الأجنبية في الجزائر الاستثمارات الجزائرية في الخارج حسابات العملة الصعبة والعمليات الجارية الأخرى سنوضحها كما يلي:

2 ـ 1 ـ في مجال تحرير التجارة الخارجية:تتمثل في الإجراءات التالية:

- ❖ إصدار نصوص تشريعية وتنظيمية تهدف إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من انجاز جميع عمليات التجارة الخارجية والتي تتعلق بالحساب الجاري وهذا عن طريق مصرف وسيط معتمد وذلك بواسطة التوطين المصرفي المسبق لدى هذا المصرف.
- ❖ تخضع هذه العمليات التجارية مع الخارج التي بها المتعامل الاقتصادي على مستوى المالي وفق للمساحة المالية ومختلف الكفالات والضمانات المعطاة من قبل المؤسسة الاقتصادية ويمكن التسديد نقدا أو لأجل .

2 ـ 2 ـ في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر: ويتمثل فيما يلي:

- حرية اختيار شكل الاستثمار الأجنبي من حيث الملكية كأن يكون فردي أو بالإشراك مع المؤسسة العامة الجزائرية أو الخاصة أو من حيث شكل الشركة، شركة ذات أسهم شركة مختلطة وغيرها من الشركات.
- يجب توفر مجموعة من المعايير في المستثمر الأجنبي ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والمالي.
- حركة إعادة تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية الناتجة عن أرباح وفوائد بالإضافة إلى الاستفادة من الضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

و في الأخير يمكن القول أن الجزائر لم تحقق شروط كلا النظامين فبقيت بين الرقابة على الصرف الذي يعطي صلاحية أكبر للبنك المركزي وبين التحرير المصرفي الذي هو مرهون بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثالث: أثر العولمة المالية على الجهاز المصرفي الجزائري.

يهدف هذا المطلب إلى الوقوف على مرحلة حاسمة في مسيرة الجهاز المصرفي الجزائري وهي مرحلة ظهور العولمة المالية وما خلفته من أثار على هذا الجهاز كما يلي:

و لهذه الظاهرة الكثير من الآثار على الأنظمة المالية والمصرفية على غرار النظام المصرفي الجزائري نوجزها فيما يلي:[1]

ـ تغيير هيكل الخدمات المصرفية: شهدت الأسواق النقدية والمالية العالمية من منتصف الثمانينات اتجاها متزايدا نحو التحرر من المعوقات التي تحد من التوسع في عمليات البنوك

1 ـ العقون نادية و هارون الطاهر: **الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة المالية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة**،كلية علوم التسيير, جامعة جيجل,6 و 7 جوان 2005 ص ص 3 ـ 5.

حيث تفتح مجال للأنظمة التي لم يكن مسموحا بها أمام البنوك والمؤسسات المالية الأخرى سواء أسعار الفائدة أو رسوم الخدمات التي تقدمها حيث احدث فيها تغييرات عديدة كان لها الأثر الكبير على طبيعة أنشطة هذه البنوك.

و نوجز هذه التغييرات بما يلي:[1]

- حدثت تغييرات هامة في هيكل ميزانية البنوك حيث تنوعت مصادر الأموال ومجالات توظيفها فلم يعد المصدر الرئيسي لأرباح البنوك هو الائتمان المصرفي.
- أدى دخول البنوك التجارية في عمليات بنوك الاتجار إلى توسيع دائرة المخاطر التي تواجه أعمالها لتشمل مخاطر السوق إضافة إلى مخاطر الائتمان.

و كنتيجة لإعادة هيكلة البنوك وإعادة هيكلة الخدمات المصرفية توجهت البنوك وخاصة البنوك التجارية نحو ما يسمى بالبنوك الشاملة.

ـ تنويع النشاط المصرفي واللجوء إلى المشتقات المصرفية.

يميل التنويع على مستوى معيار التمويل إصداراتها ذات إيداع قابلة للتداول والاتجاه إلى الإقراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي وعلى مستوى الاستخدامات تم تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية إضافة إلى التعامل بالمشتقات المالية وعقود المبادلة.

ـ التوجه نحو البنوك الشاملة: البنوك الشاملة هي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر يمكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وفتح ومنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات

1 ـ العقون نادية و هارون الطاهر: مرجع سبق ذكره, ص 12.

2 ـ عبد المطلب عبد الحميد: **العولمة واقتصاديات البنوك**, مرجع سبق ذكره, ص ص: 36 ـ 37.

المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال.

و من الأنشطة التي تقوم بها البنوك الشاملة يمكن الإشارة إلى ما يلي:[1]

- ✓ شراء أو إنشاء إدارة شركات صناعية وتجارية وزراعية وخدمية أو المساهمة فيها.
- ✓ إنشاء العديد من الفروع للبنك الأم والتي تقم بإعطاء الخدمات المصرفية التقليدية (الإقراض، إيداع، حسابات جارية ، تحويلات نقدية.)
- ✓ دخول البنوك في صناعة التأمين من خلال تقديم كافة الخدمات الخاصة بالحسابات الآلية، الإستثمار المشترك ، السمسرة، وإصدار عقود التأمين بأنواعها المختلفة.
- ✓ تقديم كافة الاستثمارات ودراسة الجدوى الاقتصادية وإدارة المشروعات الجديدة في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة.
- ✓ البنوك الآن تمنح خدمات مصرفية للأفراد مثل: تنظيم وتخطيط الضرائب الشخصية وميزانيات الإنفاق، دفع الإيجارات، منح بطاقات الائتمان والضمان، بطاقات الشيكات وشراء والتأمين على مختلف الوسائل.
- ✓ تنظيم وإدارة كل ما يتعلق بتقديم وصرف المعاشات والمنافع التي تحصل عليها الأفراد من الدولة.
- ✓ منح بطاقات سحب النقود من الوحدات الآلية التابعة لفروع البنك في كل مكان حتى يستطيع الفرد الحصول على أي مبلغ من دون التقيد بمواعيد العمل الرسمي في البنوك وتمنح لأصحاب الحسابات الجارية وحسابات الإيداع. [1]

---

1 ـ بورمة هشام: **النظام المصرفي الجزائري و إمكانية الاندماج في العولمة المالية**، مذكرة ماجستير تخصص إدارة مالية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة,2009،ص 75.

1 ـ محمد زميت: **النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص تخطيط, كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر, 2005 ـ 2006, ص 100.

- ✓ التعامل في كافة أنواع الأوراق المالية وما يرتبط بها من أنشطة وتقديم كافة التسهيلات للشركات الجارية التي ترغب في إصدار بطاقة الضمان.

إضافة إلى تنويع الخدمات ومصادر التمويل تتجه البنوك في الوقت الحالي إلى تدويل أنشطتها، أيغزو أو الدخول فيس أسواق الخدمات المصرفية خارج البلد الأم، إذ تقوم البنوك بتقديم خدمات مصرفية دولية أو ما يعرف بالخدمات عبر الحدود وتعني قيام بنك في دولة ما بتوفير[2] خدمات مصرفية متنوعة إلى عملاء له مقيمين في دولة أخرى ، فكما نجد أيضا البنوك متعددة الجنسيات وتلجأ البنوك لتدويل عملياتها للأسباب التالية:[3]

- ❖ تجنب الخطر عن طريق تنويع الأسواق بصفة خاصة خطر المنافسة وتشبع السوق المحلي وكذلك أي اضطرابات عمالية تؤثر على النشاط الاقتصادي.
- ❖ انخفاض تكاليف العمالة، الأرض ، وبعض مقومات الإنتاج الأخرى بالمقارنة بنظيرتها في الدولة الأصلية.
- ❖ الاستفادة من الحوافز والامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة.
- ❖ الرغبة في النمو والتوسع.

و من الطرق والاستراتيجيات التي تستطيع البنوك من خلالها غزو أسواق جديدة في الخارج نذكر:[1]

ـ تعيين مراسلون للبنك في الدولة المضيفة للمساهمة بالخبرة والمعلومات.

2ـ طه طارق: **إدارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية**, دار الكتب للنشر, 2002, القاهرة , ص ص 119 ـ 120.

3 ـ باكور حنان: **الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة المالية**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير, جامعة البويرة, الجزائر, 2013, 2014, ص ص 72 ـ 73.

1 ـ بورمة هشام: **النظام المصرفي الجزائري و إمكانية الإندماج في العولمة المالية**، مرجع سبق ذكره, ص 90.

ـ إطار ممارسات البنك الشامل ألا أن الملاحظ على عمل هذه البنوك اقتصارها على ممارسة الصيرفة التقليدية المعتمدة بكل أساسي على قبول الودائع ومنح القروض في مقابل إهمال شبه كلي لما هو متاح من نشاطات مصرفية يمكن ممارستها في ظل صبغة البنك الشامل.

كما نسجل بالإضافة إلى ذلك الفصل الواضح بين النشاطات التجارية والمؤسسات المالية بسب ضعف التعامل بالأدوات المالية الاستثمارية الطويلة الأجل هذا ما يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف الأوراق المالية، مما يقيد روح الإبداع والتطوير للنشاط المصرفي على المستوى المحلي ويحرم بالتالي إمكانية الاستفادة من ما يتحه النشاط المصرفي والمالي الممارس من طرف مؤسسات مصرفية أو مالية على حد سواء.

ـ الالتزام بمعايير كفاية رأس المال كمعيار لقياس مخاطر السوق كما جاء بمقررات لجنة " بازل ".[2]

أظهرت الأزمات المالية الداخلية خاصة الأزمات المصرفية الأخيرة التي عرفتها دول جنوب شرق أسيا أن لها أثار على النظام المالي وبالتالي على الاستقرار الاقتصادي للبلد وعلى النظام المالي الدولي.

فأصبح من الملح على المجموعة المالية الدولية وضع ميكانيزمات احترازية وحمائية لوقاية النظام المالي والمصرفي ضد الصدمات من خلال لجنة " **بازل المصرفية** " **Comité de Bale**و هي لجنة تكونت من مجموعة من الدول الصناعية العشرة، وذلك مع نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة " **بازل** " بسويسرا وتهدف لجنة " **بازل** " أل تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:[1]

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال البنوك.

2 ـ رايس مبروك: **العولمة المالية و انعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص تمويل جامعة محمد خيضر, بسكرة, الجزائر، 2004 ـ 2005،ص ص 50 ـ 52.

- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.
- تسهيل عملية تبادل المعلومة المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة للسلطات النقدية.

و تحتل قضية تدعيم رؤوس أموال البنوك أهمية متنامية بوصفها خط الدفاع الأزل عن أموال المودعين وصمام الأمان في مواجهة الصدمات والأزمات، فضلا عن أهميتها في منح قدرة أكبر للبنك على تنويع خدماته.

و لذلك وضعت لجنة " بازل " معيارا موحد لكفاية رأس المال يجب على البنوك والمؤسسات المالية احترام معايير النشاط المصرفي، فيما يعود للنسب والقواعد الاحترازية الأساسية لمعدل كفاية الأموال الخاصة والتي جعلته اتفاقية " بازل " لسنة 1922 عند 08% من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كحد أدنى لكفاية رأس المال، وتدرس اللجنة وبنك التسويات الدولي إمكانية رفع هذه النسبة إلى 12% أو 15% إضافة إلى تعديل مكونات رأس مال لما يرفع من قيمته، وتعني نسبة " كوك Cooke " أن تكون نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول لا تقل عن 08% بما يعني وجود حد أدنى لتغطية المخاطر للحفاظ على القوة المالية للبنك أو المؤسسات المالية.

و تهدف اتفاقية " بازل " إلى وضع معيار متعارف عليه لتقييم ملاءة البنوك في مجال المعاملات الدولية إلى[2]

- ✓ المساهمة في تقوية وتعميق والحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي.
- ✓ وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة حيث تمثل الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال مصدر رئيسي للمنافسة غير العادة بين البنوك.
- ✓ إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية، وفي مقدمتها العولمة المالية.

1 ـ جبار محمد محفوظ: **العولمة المالية و انعكاساتها على الدول النامية،مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية**, جامعة باتنة, العدد 07, ديسمبر 2002، ص 78.

2 ـ عبد المطلب عبد الحميد: **العولمة و اقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 81.

- ✓ تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك، وتسهيل عملية المعلومات حول تلك الأساليب.
- ✓ أقحم هذا المعيار مساهمي البنوك في تصميم أعمالها، حيث أن وجود زيادة رأس المال بزيادة الأصول الخطرة مع تصاعد الاهتمام بسلامة المراكز المالية للبنوك ضاعف من مسؤولية الجمعيات العمومية في اختيار مجالس الإدارات واتخاذ القرارات المالية المناسبة.
- ✓ يدعو تطبيق هذا المعيار إلى أن تكون البنوك أكثر اتجاها للأصول ذات المعامل الأقل من حيث المخاطر.

وفي سياق تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق، طرأ تغيير جدري خلال السنوات الأخيرة في طريقة تشغيل القطاع المالي، حيث ترتب عن عملية الإصلاح السابقة تراكم مقادير ضخمة من القروض المشكوك فيها والصادرة عن النظام المصرفي، فتدهورت الملاءة المالية للبنوك. ومند عام 1995 نفذ ت معايير احترازية جديدة ووضعت قواعد واضحة لتصنيف القروض على البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر من الناحية القانونية احترام معايير النشاط المصرفي فيما يعود للنسب والقواعد الاحترازية الأساسية.

عرفت البنوك الجزائرية تحسن طفيف في نسبة الملاءة التي انتقلت من 04% سنة 1995 إلى 08% سنة 2000، وفي سنة 2002 احترمت البنوك العمومية نسبة كوك بـ 08% أما بالنسبة للبنوك الخاصة فاحترمت كلها هذه النسبة من منطلق تصريحها.[1]

- ✓ إنشاء فروع مملوكة بالكامل للبنك الأم.
- ✓ إنشاء البنوك ذات الاستثمار المشترك مع بنك وطني، حيث يساهم من المستثمر الأجنبي والوطني في رأس المال والإدارة معا.

1/ Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en algérie,2002,p 61.

وللتعرف على مدى استعداد البنوك لتطبيق خيار البنك الشامل كخيار استراتيجي في ظل العولمة، يستلزم تشخيص إمكانيات واستعداد البنوك لتبني مفهوم البنك الشامل والانطلاق إلى أفق واسع في النشاط المالي والبنكي بما ينسجم مع المستجدات الحاصلة، من خلال قياس التوجهات نحو خيار البنك الشامل، ويتم ذلك عن طريق:

- ❖ استطلاع أراء المعنيين بالسلطة النقدية والعاملين في البنوك.
- ❖ التشريعات والقوانين الصادرة بهذا الشأن، وإمكانية إنشاء سوق للأوراق المالية في حالة عدم وجوده.
- ❖ مدى تطوير قاعدة النشاطات والأعمال المالية والبنكية والعمل على زيادة رأس مال البنوك لتلبية المعايير الدولية لمقررات لجنة " بازل " بشأن كفاية رأس المال.
- ❖ تحليل نشاطات البنوك بتحليل الودائع والاستثمار في الأوراق المالية، تحليل القروض ومساهمة البنوك في تأسيس شركات الاستثمار.
- ❖ قياس إمكانية تقديم البنوك لخدمات بنكية جديدة تماشيا مع رغبات ومتطلبات الزبائن.
- ❖ تحليل مدى إمكانية البنوك في تقييم الأداء من خلال الأجهزة والخبرات المتوفرة لديها لحمايتها من الإخفاق في انجاز هذا التحول.

أما فيما يتعلق الصيرفة الشاملة بالبنوك الجزائرية، فنجد التشريع المصرفي الجزائري سواء من خلال قانون النقد والقرض 90 ـ 10 أو من خلال الأمر 03 ـ 11 الصادر في 26 أوث 2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90 ـ 10، مزال يضع حدودا فاصلة بين ممارسة الوظائف التقليدية للبنوك التجارية ووظائف المؤسسات المالية من غير البنوك التجارية والتي يسمح لها بممارسة وتقديم الخدمات الاستثمارية وإن كانت هذه الأخيرة مازالت جد متواضعة على غرار نشاط التمويل التأجيري، والاستثمارات المالية والخدمات المالية والاستثمارات الأخرى.

من جانب أخر نجد أن قانون النقد والقرض 90 ـ 10 منح للبنوك التجارية صفة البنوك الشاملة وهذا من خلال المادتان 110 و116 اللتان تفتحان للبنوك التجارية مزاولة العديد من الأعمال المصرفية.

ـ الاندماج المصرفي.

لعل من الآثار الهامة للعولمة الاقتصادية هو ما حدث في الوقت الحاضر من جهة عارمة من موجة اندماجات مصرفية سواء بين البنوك الكبيرة والصغيرة مع بعضها البعض، ويبدو أن عملية الاندماج المصرفي من كثرتها وشموليتها أصبحت ظاهرة علية تأثرت بها معظم البنوك العلمية.

و يلاحظ أن الاندماج المصرفي يتزايد بشكل كبير نتيجة لمتغيرين آخرين أساسيين من متغيرات العولمة هما: [1]

- اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية التي تأتي ضمن اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات التي زادت من حدة المنافسة في السوق المصرفية العالمية، وبالتالي أخد يشكل ما يسمى بالكيانات المصرفية العملاقة التي تكون قادرة على المنافسة في السوق المصرفية العالمية.
- معيار كفاية رأس المال الذي جعل من الاندماج المصرفي حتمية لزيادة قدرات البنوك على التواجد والاستمرار في السوق العالمية.

و يمكن تعريف الاندماج المصرفي على أنه: " اتفاق يؤدي إلى إتحاد بنكين أو أكثر ويذوبانهما إداريا في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تحققها قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد.[2].

1 ـ عبد المطلب عبد الحميد: **العولمة واقتصاديات البنوك**, مرجع سبق ذكره، ص 151.

2 ـ نفس المرجع، ص 153.

و الاندماج المصرفي هو الإتحاد بين أكثر من بنك، وينطوي على الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى، ويتحصل البنك المدمج عادة على ترخيص، أما البنك الجديد فيتخذ اسم المؤسسة المندمجة.

و دوافع الاندماج كثيرة من أهمها:[3]

- ✓ تحقيق وفرات الحجم.
- ✓ دوافع النمو والتوسع.
- ✓ زيادة القدرة التنافسية في إطار الخدمات المصرفية بتقوية المركز التنافسي للكيان الجديد في السوق المحلية والعالمية من خلال زيادة رأس المال والتطوير والتحديث في هيكل الخدمات المقدمة.

شهدت الساحة المصرفية الدولية على امتداد السنوات الأخيرة موجهة عارمة من الاندماجات بين البنوك العالمية استحوذت على الاهتمام نظرا لكثافة حجمها، حيث بدأنا نشهد ولادة مصارف عملاقة تدعى Méga Banksذات تأثير على الأسواق العالمية.[1]

و قد امتد تيار الاندماجات المصرفية في كل العالم، خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا،وذلك لتعزيز قدرة البنوك على المنافسة، ومعالجة المشكلات الداخلية والتمويلية التي تتعلق بتدني الربحية أو ضعف القواعد الرأسمالية، وقد استمر هذا الاتجاه في النصف الثاني من التسعينات حيث بلغت قيمة عمليات الاندماج المصرفي التي حدثت سنة 1998 وحدها 2.6 تريليون دولار منها 1.6 ترليون دولار في الولايات المتحد الأمريكية.

و تشير الإحصائيات أنه في الفترة من 1999 إلى 2002 كما ورد في مجلة The Banquer

في عددها الصادر في يوليو 2002، أن من بين أكبر 33 حالة اندماج هناك 08 حالات وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية 06 حالات في اليابان ، 04 حالات انجلترا، 03 حالات في كل من ايطاليا و سنغافورة حالتين في كل من ايطاليا وبلجيكا وحالة واحدة في السويد.

و فيما يتعلق[21] بالدول العربية فإن حركة الاندماجات تأتي في صدارتها لبنان حيث تمت فيها العديد من الاندماجات، بحيث بدأ ينشأ في السوق المصرفية اللبنانية مؤسسات مصرفية كبيرة، وقد شجع نحو عمليات الاندماج المصرفي في لبنان عددا من الحوافز منها:

- ✓ منح البنك الدامج مهلة لتسوية أوضاعه.
- ✓ تقديم إعفاءات ضريبية لعمليات الاندماج.
- ✓ منح البنك الدمج تسهيلات وقروض ميسرة.

و لعل القرار المتخذ من طرف وزارة المالية في جوان 2005[1] والقاضي بالسماح للبنوك الأجنبية تملك أكثر من 51% من رأس المال البنوك الجزائرية المقترحة للخوصصة والشراكة وهي: القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك التنمية BDL وبنك الفلاحة والتنمية والريفية BADR من شأنه أن يساهم في انطلاق عمليات الاندماج المصرفي في الجزائر سواء تعلق الأمر في شكل خوصصة جزئية أو شراكة مع بنوك أجنبية أو فيما بين البنوك الجزائرية.

و يرى البعض أنه لكي تشجع العمليات الاندماج المصرفي وتحقيق النتائج المرغوبة على الدولة ضبط عملية الاندماج وتدعيم أسس الرقابة والإشراف كما يتطلب الأمر منح حوافز لتشجيع عمليات الاندماج سواء كانت حوافز ضريبية وغيرها.[2]

1 ـ عبد الرحمن بن خالفة: رئيس جمعية البنوك, جريدة الشروق اليومي, عدد 1416 ليوم الاثنين 17 جوان 2005.

2 ـ فدي عبد المجيد: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ـ دراسة تحليلية تقييمية ـ ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2003, ص273.

ـ خوصصة البنوك.

مع زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي الذي تعرفه مختلف الدول، أصبح نقل الملكيات إلى الملكية الخاصة ظاهرة تجتاح العالم، وأصبح معها تيار الخوصصة محددا رئيسا للتطورات التي تعيشها النظم الاقتصادية في هذه الدول.

و في المجال المصرفي فإن خوصصة البنوك أضحت أحد الموضوعات الأساسية التي لها بالغ الأثر على اقتصاديات البنوك حاضرا ومستقبلا، مما فرض ضرورة التعاطي الجدي والحذر مع هذا الموضوع وتوضيح الجوانب المختلفة المتعلقة به.

ترتبط خوصصة البنوك في كل الأحوال بظاهرة العولمة وخاصة لزوال دوافع الملكية العامة للبنوك في ظل العولمة، وتعبر الخوصصة عن الانتقال التام أو الجزئي للملكية العامة لصالح الخواص أو تمكينهم بموجب عقد من إدارة المؤسسات مع بقاء مملوكة الدولة،و تعتبر إحدى الدعائم المستعملة للانتقال إلى اقتصاد السوق، كما ينظر للخوصصة أنها وسيلة من وسائل زيادة الديمقراطية الاقتصادية.[1]

و هذه الظاهرة واضحة على كثير من الاقتصاديات النامية لا سيما أن تدخل الدول في النشاط الاقتصادي كان يمثل عامل كبح للنشاط المالي، وكان لزيادة المنافسة من خلال تحرير تجارة الخدمات بمثابة تنمية لخوصصة البنوك لتحقيق عدة أهداف من بينها:

ـ تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

شهد قطاع الخدمات أهمية متزايدة في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء فقد أضحى التعاون المالي ضرورة ملحة فرضتها الظروف والمصالح الدولية المشتركة وقد اتخذ هذا التحرير المالي والمصرفي شكلا رسميا تنظيما في إطار منظمة OMC التي هدفت إلى الاتجاه نحو عولمة الخدمات المالية بما تحمله من إزالة للتميز في المعاملة بين موردي الخدمات الأجانب والمحلين ويرتبط تحرير تجارة الخدمات المالية بدرجة مرونته والمزايا النسبية التي

يتمتع بها وكذلك مدى قدرته على المنافسة وهو ما يعني أن القطاع المالي والمصرفي في الدول النامية سيواجه العديد من الصعوبات بسبب انخفاض قدرته التنافسية وأهم هذه التحديات ما يلي:[1]

- ✓ الحد من استمرارية المؤسسات المالية بسبب ضعف الأداء.
- ✓ التعرض لمخاطر المنافسة غير المتكافئة من المؤسسات الأجنبية.
- ✓ حدوث أزمات مالية ومصرفية مما يطرح بقوة فكرة استحداث نظام أندار مبكر للأزمات.

ـ الاندماجات المصرفية.

حيث لم تقتصر الاندماجات على البنوك والمؤسسات المحلية بل امتدت لتشمل خارج الإقليم لمواجهة المنافسة في الساحة المصرفية وهو ما يؤدي إلى قيام مصارف ضخمة بتقديم خدمات متنوعة بطرق تكنولوجية متطورة وتكاليف منخفضة.

ـ ظهور البنوك الإلكترونية: يعد التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جدري في العمل المصرفي في عصر العولمة حيث اهتمت البنوك اهتماما كبيرا لتكثيف الاستفادة من أحدث التقنيات للمعلومات والاتصالات وتطويرها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية من البنوك إلى العملاء بدقة وسهولة.

أما الآثار السلبية للعولمة المالية على الجهاز المصرفي فيمكن حصرها فيما يلي:

❖ **تزايد حدوث الأزمات بالبنوك:**[1]

في إطار العولمة المالية تزايدت المنافسة بين البنوك وخاصة بعد تزايد عمليات الاندماج بين المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة إلى جانب ظهور البنوك متعددة الجنسيات ولكن رغم تطور هيكل البنوك يبقى دائما الجهاز المصرفي معرض للأزمات.

إذ يمكن القول أنه من بين الآثار السلبية لعولمة المالية على الجهاز المصرفي هي تلك الأزمات التي يتعرض لها الجهاز المصرفي بما لها من أثار سلبية في مجمل الاقتصاديات الوطنية وامتداد عدواها إلى البلدان الأخرى مما استدعى وجود نظام للإنذار المبكر يعتمد على مجموعة من المؤثرات للتنبؤ بالأزمات قبل وقوعها وتفسير التدفقات لرأس المال لأحد أهم العوامل المهددة لاستقرار البنوك.

❖ **تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال.**

يلاحظ مع تزايد العولمة المقرونة بالتحرير المالي ازدياد عمليات غسيل الأموال القدرة حيث وصل حجم الموال التي يتم غسلها في أنحاء العالم سنويا حوالي 500 مليار دولار وهو معدل 06% من الناتج المحلي العالمي، ومصدر هذه الأموال القدرة يأتي من النشاطات غير المشروعة من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي، وأهم هذه الأنشطة هي الاتجار بالمخدرات، الأسلحة المحظورة والاتجار في السوق السوداء والرشاوي.

ويعود تزايد وانتشار ظاهرة غسيل الأموال لعدة أسباب ودوافع منها:[2]

---

1 ـ بقة شريف و محمد بوهزة، **بعض الأثار الاجتماعية و الاقتصادية للعولمة حالة الجزائر،الملتقى الوطني الأولحول العولمة و انعكاساتها على البلدان العربية**، قسم علوم التسيير جامعة سكيكدة, 13 ـ 14 ماي 2001، ص 360.

2 ـ متناوي محمد و عبد الغي حريري: **أسباب و أثار ظاهرة غسيل الأموال و طرق محاربتها حالة بعض الدول** العربية،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية04 ـ 05 ديسمبر 2006, ص 10.

- انتشار الفساد الاقتصادي والمالي والمصرفي والإداري والسياسي في مختلف دول العالم.
- احتدام المنافسة بين البنوك في ظل العولمة يسفر عن تزايد ظاهرة غسيل الأموال جزئيا، حيث يوجد تسابق محتوم بين البنوك لجدب المزيد من العملاء وزيادة معدلات الأرباح من خلال فروق أسعار الفائدة وكذلك العملات المختلفة، مثل البنوك الأمريكية تقبل عمليات مصرفية تتم في الخفاء لأنها مصدر دخل جيد لها، حيث تحصل على رسوم كل عملية تحويل من مصرف لأخر (10 ـ 15%من قيمة الأموال المغسولة) والنسبة تعني ملايين أو مليارات الدولارات، ناهيك عن سقوط بعض موظفي البنوك من ضعاف النفوس في براثين مجرمي عمليات غسيل الأموال.
- ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم على الأنشطة الاقتصادية مما يؤدي إلى محاولة البعض إلى التهرب من العبء الضريبي، وكذلك نتيجة بعض الحواجز التي تمنع التصرفات أو الأنشطة الاقتصادية مما يؤدي بالعديد من الأفراد إلى البحث عن ثغرات للتحاليل هذه القيود.
- هناك بعض الدول تغض النظر عن مصدر الأموال غير شرعية، وسمحت باندماجها في السوق المحلي نتيجة ضغوط الحاجة إلى النقد الأجنبي، لزيادة حجم الاحتياجات الدولية ولرفع أعباء الديون الخارجية وتمويل احتياجات التجارة الخارجية.
- تزايد الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي والمالي في ظل الإصلاح الاقتصادي أو الانضمام إلى المنظمة العلمية للتجارة، ومع سرعة اندماج الأسواق المالية في الدول الناشئة أصبحت هذه الدول ملاذ لكميات كبيرة من الأموال القذرة، وقد

سهلت إجراءات الرقابة على الصرف وقوانين تشجيع جذب رؤوس الأموال الأجنبية من دخول هذه الأموال لتلك الدول.

و تظهر هذه الظاهرة في بعض الدول العربية لأنها ترحب بالاستثمار الأجنبي الوافد إليها من الخارج أو تنامي الاستثمار الأجنبي داخل البلاد العربية للخروج من أزماتها الاقتصادية وتحسين أحوالها المعيشية.

يعتقد البعض بأن لعمليات غسيل الأموال أثارا ايجابية على الاقتصاد الوطني خاصة في حالة اتخاذها غسيل الأموال الصورة العينية، كإقامة شركات استثمار أو بما تتيحه من موارد مالية لإقامة مشروعات تنمية تفيد الاقتصاد الظاهر وتخفف من البطالة وتزيد الدخل القومي وزيادة الموارد الضريبية، ولكن هذه الايجابيات لا يمكن مقارنتها وتبريرها أمام فداحة الآثار السلبية الناتجة عن هذه الظاهرة والموضحة في النقاط التالية:[1]

- انخفاض الدخل الوطني من جراء هروب الأموال إلى الخارج، وخاصة مع إتمام عمليات غسيل الأموال خارج البلاد، حيث يتم استثمارها في دول أجنبية وتكون عوائدها في مصلحة تلك الدول.
- التأثير السلبي على توزيع وإعادة توزيع الدخل من خلال حصول فئات غير منتجة على دخول غير مشروعة، مما يوسع الفجوة بين المستويات العليا والمستويات الدنيا في توزيع الدخل والذي قد يرسخ في المجتمع القيم السلبية، ويعيق اليأس في نفوس الشرفاء فيتحلل المجتمع ويتعفن من داخله.[2]
- الحد من فعالية السياسات النقدية في تحقيق أهدافها نتيجة عدم المعرفة بدقة لحجم التدفقات النقدية غير المحسوبة، الأمر الذي يؤثر على مصداقية وفعالية قرارات صانعي السياسة النقدية.

1 ـ نادر عبد العزيز شافي: **تبيض الأموال, دراسة مقارنة**, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, 2001, ص 178.

- التأثير في آليات السوق وفي الأسعار المحلية مما يشكل خطرا كبيرا على مناخ الاستثمار.
- انخفاض معدل الادخار المحلي، حيث أثبتت الدراسات وجود علاقة عكسية بين عمليات غسيل الأموال والادخار المحلي، حيث أن غسيل الأموال يؤدي إلى هروب رأس المال إلى الخارج وبالتالي نقل المدخرات التي يمكن أن توجه للاستثمار.
- ينتج عن الاقتصاد الخفي وعمليات غسيل الأموال نوع من عدم الاستقرار، وتعمق الإختلالات بين المتغيرات الاقتصادية، وتؤدي إلى وجود حسابات اقتصادية غير حقيقة وبالتالي عدم تحقيق الكفاءة الاقتصادية.
- زيادة معدلات الضرائب وفرض ضرائب جديدة لمواجهة نقص الدخل القومي،
- انتشار القيم الاجتماعية المؤثرة سلبا على التنمية الاقتصادية.

❖ **إضعاف قدرة البنك المركزي على التحكم في السياسة النقدية.**

تظهر النظرية الاقتصادية أن هدف تحرير حركة رؤوس الأموال لا يمكن أن يتحقق في نفس الوقت مع ثبات سعر الصرف واستقلالية السياسة النقدية. فمثلا الضغوط التضخمية الناتجة عن التدفقات الكبيرة والمفاجئة لرأس المال الأجنبي تجعل من الصعب اتخاذ القرارات المتعلقة بتنظيم وتوقيت السياسة الاقتصادية اللازمة كما تبين أيضا أن التغيير المفاجئ في اتجاه رأس المال قد يجعل السلطات النقدية والمالية عاجزة عن كبح سرعة هذه التدفقات عند أصحاب رؤوس الأموال بعدم توفر المردودية اللازمة لاستثماراتهم المالية أو لمخاطر قد تنجم عن ضعف الأداء المصرفي.

المبحث الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري يواجه ظاهرة العولمة المالية.

يهدف هذا المبحث إلى الوقوف على الجهود والآليات التي يجب على الجهاز المصرفي القيام بها لمواجهة كافة التحديات والآثار السلبية لظاهرة العولمة المالية.

المطلب الأول: دور الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية.

أظهرت التجارب أن الدول التي تتمتع بقطاع مالي متحرر وهي في غالب الدول التي استفادت من الاستثمارات وحققت أداء اقتصادي أفضل فالقطاع المالي الكفء والسليم ويعتبر مكونا أساسيا في قابلية حساب رأس المال للتحويل إذ يساعد البنوك على استثمار بكفاءة وعلى مواجهة الصدمات وتعتمد سلامة القطاع المالي من بين الحيطة المالية وعلى هذا الأساس أصبح على البنوك مواجهة تحديات العولمة المالية باتخاذ الخطوات الملائمة التي تساعدها على الانخراط في الاقتصاد العالمي على اعتبار أن القطاع المصرفي أهم عنصر منفرد لقطاع مالي سليم من خلال انتهاج سياسات مالية أكثر تطورا ورفع كفاءة الأداء المصرفي مما يعزز القدرات التنافسية على الساحتين المحلية والدولية ولعل أبرز هذه السياسات ما يلي:[1]

1 ـ التوسع في أنشطة الصيرفة الاستثمارية.

من خلال القيام بعدة عمليات على مستوى الوقاية المالية نذكر:

- **التوريق:** هو تحويل الأموال المالية غير السائلة مثل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول في السوق المالي وهي أوراق مالية تستند إلى ضمانات مالية أو عينية.
- تنشيط سوق الأوراق المالية وجعلها منافسة للبنوك.

- ❖ شراء الأوراق المالية في السوق بضمان تغطية الإصدارات الحكومية كما تقوم بدور صانع السوق من خلال شراء أو بيع اتفاقيات إعادة الشراء للأوراق المالية الحكومية.
- ❖ التعامل في المشتقات المالية.

2 ـ تقديم أنظمة تمويلية مبتكرة.

أبدت البنوك مطالبة بتنويع توظيفاتها وتقديم أنظمة تحويلية مبتكرة وإبداعية تلاءم احتياجات العملاء ومن هذه الأنشطة نذكر:

2 ـ 1 ـ صيرفة التجزئة: هناك العديد من الخدمات التحويلية يمكن أن تلقى توسعا ملموسا من قبل البنوك في إطار مزاولتها لأنشطة صيرفة التجزئة نظرا لمزاياها العديدة مما يؤهلها لكي تحتل صدر أولويات النشاط التحويلي للبنوك ومن أهم الخدمات ما يلي:[1]

- ✓ بطاقات الائتمان.
- ✓ تقديم القروض الشخصية (القروض الاستهلاكية مثلا).
- ✓ التحويل بالرهن العقاري.

2 ـ 2 ـ القيام بنشاط التأجير التمويلي.

وهو من شأنه توفير نوع من التحويل العيني لأصحاب المشروعات التي تفتقد إلى رأس المال لشراء الاستثمارات المالية.

1 ـ عبد المطلب عبد الحميد: **العولمة و اقتصاديات البنوك**, مرجع سبق ذكره, ص 153.

2 ـ 3 ـ تقديم القروض المشتركة.

هي التي تتيح للمقترض عدة مزايا منها إمكانية الحصول على احتياجات تمويلية ضخمة قد تفوق الحدود الإئتمانية التي يمكن أن يوفرها بنك بمفرده لعميل واحد.

2 ـ 4 ـ تأسيس شركات رأس المال المخاطر.

تعتبر شركات رأس مال المخاطر إحدى قنوات التحويل الهامة في العصر الحديث نظرا لما تلعبه من دور حيوي في تقديم الدعم المالي والفني اللازمين لتحويل المشروعات المتخصصة التي تعمل في مجالات استثمارية عالية المخاطر أم لا في جني أرباح رأسمالية مرتفعة.

3 ـ مواكبة المعايير الدولية: من خلال ما يلي:[1]

3 ـ 1 ـ تدعيم القواعد الرأسمالية: وهي تلك القواعد الرأسمالية الخاص بكفاية رأس المال وما يفرضه ذلك من تحديات عديدة أمام البنوك يقتضي منها اتخاذ إجراءات سريعة في هذا الخصوص.

3 ـ 2 ـ تطوير السياسات الانتمائية للبنوك.

اشتملت قواعد الرقابة البنكية " **لبازل** " على ضرورة كفاية القواعد الإرشادية لمنح الأموال وكفاية سياسات تقييم جودة الأصول وكفاية مخصصات الديون المدعومة ووضع ضوابط للحد من مخاطر التركيز (نسبة 25% من رأس المال).

1 ـ بورمه هشام: **النظام المصرفي الجزائري و امكانيات الاندماج في العولمة المالية**, مذكرة ماجستير في علوم التسيير, تخصص إدارة مالية, جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة, الجزائر, 2009, ص 85.

3 ـ 3 ـ الاهتمام بإدارة المخاطر.

و هي المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية والجدير بالذكر أن حسن إدارة المخاطر تستوجب الالتزام بعدد من المبادئ:

- أن تكون في كل بنك لجنة لإدارة المخاطر تعنى بمراقبة وقياس المخاطر المصرفية.
- تعيين مسؤول لكل نوع من المخاطر تكون لديه الدراية اللازمة والخبرة الكافية في مجال عمله وفي مجال خدمات البنك.
- ضرورة وجود وحدة مراجعة متعلقة بالبنك لمراجعة كافة أعماله.
- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر.

3 ـ 4 ـ تحديث نظام الإدارة ودعم الرقابة الداخلية.

من خلال تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة بنا يحقق مصالح العملاء من أن المؤسسة تدار بطريقة أمنة وسليمة وفقا للقوانين السارية لحماية مصالح المودعين.

4 ـ تعميق استخدام التكنولوجيا.

من خلال الترخيص بمزاولة العمليات المصرفية الإلكترونية وإصدار وسائل دفع جديدة تهيئة الساحة المصرفية لطرق أبواب الخدمات الإلكترونية المستحدثة.

5 ـ الاندماج المصرفي.

وتم اللجوء أليه نظرا لعدم قدرة البنوك الصغيرة على مواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة في الساحة المصرفية لتحيق الأهداف المعمرة.

6 ـ تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي.

يعد تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي أحد ألأهم ركائز إستراتيجية التطوير لدعم كفاءة الأداء حيث لم تعد البنوك بحاجة إلى موظفين تقليدين بل إلى بائعين محترفين للخدمة المصرفية ومن هنا تبرز الحاجة إلى التحول إلى كيان تسويقي يركز على رغبات العملاء وكسب رضاهم على الخدمات المقدمة لهم.

7 ـ تنمية الموارد البشرية.

من خلال توفير الموارد البشرية عالية التأهيل معززة بتقنيات مصرفية معاصرة وهو ما يتطلب تبني جملة من السياسات للوصول إلى النموذج المصرفي الفعال نذكر منها:

- ضرورة تخصيص البنوك بنسبة محددة من رأسمالها أو أرباحها للاستثمار في الموارد البشرية.
- الاستعانة بالخبرات العالمية أو البنوك الكبرى لتدريب الكوادر المصرفية.
- التوسع في البعثات التدريبية الخارجية لموظفي البنوك لتعميق للتكنولوجيات المطبقة في البنوك العلمية.
- ترسيخ بعض المفاهيم المتطورة لدي موظفي البنوك والمتعلقة بأهمية الابتكار والإبداع ومواكبة التكنولوجيات الحديثة وتطوير المنتجات والمبادرة لكسب العملاء.
- ضرورة مشاركة العاملين في وضع أساليب تطوير الأداء وهو ما يضمن التزامهم وحماسهم عند التطبيق.

المطلب الثاني: آليات تكييف الجهاز المصرفي الجزائري مع متطلبات العولمة المالية.

يحتاج الجهاز المصرفي الجزائري إلى آليات خاصة للاندماج في النظام المالي العالمي ومواجهة عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية والعولمة بذلك تهدف إلى تعظيم الآثار

الإيجابية وتقليل الآثار السلبية إلى أقل درجة ممكنة وزيادة القدرة التنافسية لبنوك الجزائر وذلك من خلال جملة من الإجراءات نذكر منها:[1]

- توسيع قائمة المنتجات والخدمات المالية لتلبية متطلبات الموظفين.
- إستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة والتنظيم.
- تكثيف البيئة المصرفية مضاعفة عدد المصارف العمومية والخاصة المحلية والأجنبية لتشجع اقتصاد السوق القائم على المنافسة.
- التحول إلى البنوك الشاملة من خلال تنويع البنوك لخدماتها كخطوة أولى نحو المنافسة المصرفية العالمية.
- تطوير دعامة المواصلات لكي تنتقل المعلومات والمعطيات بشكل أسرع وأوثق سواء محليا أو عالميا أو باستخدام تقنيات الإعلام الألي.
- تقوية قاعدة رأس المال للبنوك الوطنية وزيادة عمليات الاندماج المصرفي بين البنوك الوطنية والأجنبية لمواجهة البنوك العملاقة في السوق المصرفية.
- الاهتمام بالاستثمار في العنصر البشري من خلال نظم تدريبية وتطوير أدائهم واستيعابهم للمستجدات والاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية في هذا المجال.
- إعادة هيكلة القطاع المصرفي عن طريق الاندماج المصرفي بين المصارف المحلية وخاصة الصغيرة منها لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة يمكنها من تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتكاملة وبتكلفة تنافسية.
- توسيع قاعدة ملكية المصاريف لجعل إدارتها مسؤولة أمام شرائح أوسع من المساهمين وتقليل ملكية القطاع العام فيها.
- رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به حتى يستطيع المصرف تلبية التزاماته الحاضرة والمستقبلية في عالم تتم فيه حركة رؤوس الأموال بسرعة فائقة.

- التوجه نحو الاندماجات الإقليمية كخطوة أولى نحو الاندماج في النظام المالي المصرفي العالمي.
- رفع مستوى أداء المخاطرة واختيار أفضل الوسائل وأنسبها لعلاج الأزمات المصرفية والعلمية.
- عقلنة تسيير البنوك وذلك من خلال فصل وظيفة المدير العام عن رئيس مجلس الإدارة بهدف تقوية الرقابة الداخلية في البنوك إلى جانب تكوين مدراء محترفين متخصصين لهذه الوظيفة مع الأخذ بعين الاعتبار مهاراتهم وخبرتهم وليس على أساس اعتبارات سياسية وشخصية.
- تحسين الشفافية والإفصاح وتطوير نظام المحاسبية للتناسق مع نظام المالية العلمية.
- تفعيل خوصصة النظام البنكي لضمان أكبر أداء وفعالية أكبر.

المطلب الثالث: أبعاد العولمة المالية.

لظاهرة العولمة المالية عدة أبعاد تقوم عليها يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

1 ـ عدم الفصل بين أقسام أسواق ورأس المال: إن الشرط الضروري للعولمة المالية ليس فقط في انفتاح أسواق المال التطرية أمام تدفق رؤوس الأموال وإنما أيضا أمام في انفتاح الأقسام الموجودة في هذه الأسواق على بعضها البعض أي أن التطبيق هذا المبدأ يتم على مستويين:

1 ـ 1 ـ المستوى الداخلي: ويعني إمكانية الانتقال من السوق المالي قصير الأجل إلى سوق المالي طويل الأجل من البنوك التجارية إلى البنوك الأعمال من خدمات التأمين إلى الخدمات البنكية ومن أسواق الصرف إلى الأسواق المالية وتجدر الإشارة إلى أن الحركة

1: http://www.knfl.gov.Sa consulté le 10/05/2018 a 11 :00

القوية لعمليات إلغاء التخصص للأسواق ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم التوصل إلى إلغاء بعض التميزات التقليدية التي كانت تعمل بين البنوك التجارية وبنوك الأعمال في بريطانيا تم مزج الوظائف الوسطاء الماليين والسماسرة كما سمح لغير المقيمين أن يكونوا مساعدي الرؤساء في الإصدارات الأجنبية.

1 ـ 2 ـ المستوى الخارجي:و يعني فتح الأسواق المالية الوطنية أمام المتعاملين الأجانب بحيث يتسنى للمتعاملين الأجانب شراء جزء من الأموال المالية الحكومية.

2 ـ تقلص دور الوساطة في التحويل: وهذا يعني اعتماد أساليب التحويل المباشر لإجراء عمليات التوظيف والاقتراض، ونقصد بالتحويل المباشر اللجوء إلى إصدار وتبادل الأوراق المالية في الأسواق دون المرور عبر الوسطاء الماليين أو البنوك (التحويل المباشر) كالرشادة الاقتصادية تستدعي البحث عن أقل تكلفة للتمويل وهذا ما يغير التطور الكبير للأدوات المالية المباشرة على حساب نشاط البنوك والوسطاء الماليين الآخرين.

3 ـ إزالة القيود التنظيمية: تزامن إزالة القيود المالية مع السياسة النقدية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية خلال الثمانينات والتي ألقت الكثير من القيود المالية في مجال تسيير الحسابات المالية فعلى سبيل المثال يمكن إجراء عملية تحويل مباشرة من الحساب الجاري إلى الحساب لأجل ، ومن جهة أخرى اعتمدت هذه السياسة نظام تقويم أسعار الفائدة وأسعار صرف العملاء مما شجع على إزالة القيود النظامية التي كانت توضع لتجنب تلك المخاطر.

وهذه الأبعاد الثلاثية تؤدي إلى ثلاثة نتائج ، وجزها في ما يلي:[1]

1www.kartable.com. Consulté le 18/05/2018 a 10 :00.

1 ـ وحدة المكان: وذلك أن الأسواق المالية مرتبطة ببعضها البعض بشبكات الاتصال حديثة وعصرية.

2 ـ وحدة الزمان: حيث أن الأسواق المالية الدولية تعمل 24/24 ساعة.

3 ـ وحدة المنتوج: حيث تم عرض نفس المنتجات المالية في كل مكان.

فالسوق المالي العالمي يسمح لمكانة المستثمرين البحث عم أفضل حماية لتحويل رؤوس الأموال من نوع لأخر ومن نقد لأخر.

خلاصـــــــــــــــة

عموما يمكن القول أن متطلبات العولمة المالية والتطورات الاقتصادية الحديثة ساهمت في إصلاح الأنظمة المالية والمصرفية لإتاحة الفرصة لحركة رؤوس الأموال محليا ودوليا واستغلالها أحسن استغلال وهو ما يجعل الجهاز المصرفي الجزائري أمام تحد كبير لا يقتصر على تطوير البنية التكنولوجية فقط بل الإدارية أيضا وتعزيز الموارد البشرية لأن الصناعة المصرفية الحديثة على مستوى عال من التطور والاحتراف.

ولعل من أهم أثار العولمة المالية عل النظام المصرفي الجزائري هو ظهور الصيرفة الرقمية بما تحمله من أثار إيجابية على النظام المصرفي الجزائري وذلك بغض النظر عن المخاطر التي تخلفها.

تمهيد

يشهد الاقتصاد اليوم ثورة تكنولوجية في مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة منها القطاع المصرفي الذي يعد حجز الزاوية الاقتصاد أي بلد لذلك وجب تطويره بشكل دائم ومستمر لضمان بقاءه واستمرارية في تغذية الاقتصاد في ظل التسارع التكنولوجي الذي نعيشه اليوم والذي يزيد من المنافسة، وإدخال تكنولوجيا المعلومات إلى العمل المصرفي من شأنه أن يساهم في عصرنة هذا القطاع خصوصا في ظل العولمة الم0الية التي حولت العالم إلى قرية صغيرة من خلال تعويض العنصر البشري بالآلة مختصرة لذلك الجهد والوقت والتكلفة، وتعد الصيرفة الرقمية إحدى إفرازات العولمة المالية وقد ألقت بضلالها على الأنظمة المصرفية العالمية من خلال عصرنة كافة خدماتها التقليدية لاستقطاب أكبر عدد من الزبائن وزيادة الحصة السوقية.

ونظرا لكل هذه الآثار الإيجابية الصيرفة الرقمية على النظم المصرفية ككل على غرار النظام المعرفي الجزائري يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الإطار النظري من خلال الغوص في مفاهيمها وخدماتها إضافة إلى متطلباتها ومخاطرها.

- **المبحث الأول: ماهية الصيرفة الرقميـــــــــة.**
- **المبحث الثاني: أساسيات الصيرفة الرقميـــــــة.**

المبحث الأول: ماهية الصيرفة الرقميـــــة.

نظرا للأهمية البالغة لهذا النوع من العصرنة وما يخلف عنه من أثار إيجابية على العمل المصرفي يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي والنظري لهذا المفهوم الواسع من خلال الوقوف على تعريفه واستعراض مراحل تطور هذا النوع الجديد من المصرفية والذي أضاف الكثير إلى العمل المصرفي من خلال الخدمات المتنوعة والمبتكرة التي يقدمها فهو قام بعصرنة الخدمات التقليدية (شبكات، قروض، حوالات ،إيداعات). كما جاء بخدمات جديدة وعصرية (البطاقات الذكية مثلا).

المطلب الأول: مفهوم الصيرفة الرقمية ومراحل تطورها.

1 ـ مفهوم الصيرفة الرقمية: هناك العديد من التعاريف التي أعطيت لهذا المفهوم نذكر منها:

- ❖ هو نظام يسمح للزبائن بالاستفادة من خدمات معرفية انطلاقا من الحاسوب الشخصي الذي يرتبط بحواسيب البنك عبر الخطوط الهاتفية، وهذا يزيد كثيرا من راحة الزبائن حيث توفر المصرفية الرقمية الوقت والتكلفة عبر استخدامها الموزع الألي.

كما تضمن القيام بكافة العمليات المصرفية من المستويين المحلي والدولي.[1]

- ❖ هو استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة سواء تعلق الأمر بالدفع أو الائتمان أو التعامل بالأوراق المالية أو غير ذلك من العمليات المصرفية فهي ظل هذا النوع فإن العميل لا يكون مضطر إلى التنقل إلى البنك.[2]

---

[1] ـ ناظم محمد نوري الشمري: **المصرفية الالكترونية الأدوات و التطبيقات ومعيقات التوسع** ، ط 1 ، دار وائل للنشر , الأردن ، 2008 ، ص 20.

[2] ـ ناظم محمد الشمري: **المرجع نفسه** ، ص 29.

❖ هي تقديم الخدمات المصرفية باستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال أيمن خلال الأنترنيت والموزعات الآلية والشبكات الخاصة وآلات الصرف الأوتوماتيكية.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء التعريف التالي للمصرفية الرقمية:

" هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مزاولة العمل المعرفي بكافة جوانبه وهو ما يختصر الجهد والوقت والتكلفة من خلال الاعتماد على حاسوب شخصي مرتبط بحواسيب البنك."

2 ـ مراحل تطور الصيرفة الرقمية: يمكن استعراض مراحل تطورها كما يلي:

ـ ظهرت المصرفية الرقمية بظهور النقود الإلكترونية مع بداية الثمانينات حيث برز مفهوم **Monétique** الذي يعني تزاوج النقد بإلكترونيك، غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الانتمائي يرجع في الواقع إلى بداية القرن الماضي في **فرنسا**حيث تم كذلك إستخدام بطاقات كرتونية في الهاتف العمومي.[2]

ـ أما في **الولايات المتحدة الأمريكية** فقد تم إصدار بطاقات معدنية تستعمل لتعريف الزبون على مستوى البريد لذلك ومع ذلك لابد من الانتظار حتى الخمسينات حيث يشهد العالم تحولات في هذه البطاقات حيث تم إصدار **American Express**سنة **1958**وهي بطاقات بلاستيكية انتشرت على نطاق واسع في الستينات وفي سنة **1968** أصدرت مجموعة من البنوك (8 بنوك) بطاقة **American CARD** التي حولت لتحويل فيما بعد إلى بطاقة VISA العالمية، كما في نفس العام إصدار البطاقة الزرقاء من 6 بنوك فرنسية وفي نهاية السبعينات وبفضل الثورة الإلكترونية تم تزويد البطاقات عيارات مغناطيسية وهذا في عدد من البلدان الصناعية حيث أصبحت البطاقة تحوي ذاكرة ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراء الدفع.

1 ـ رحيم حسين وهواري **معراج: المصرفية الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية, مداخلة في الملتقى الوطني الأول للمنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، جامعة الجزائر يومي 2014/12/14،.**

2 ـ نظار محمد منصف:**المصرفية الالكترونية و الجهاز المصرفي الجزائري ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة ، العدد 2 ، 2002 ،ص 7.**

ومن سنة 1986 شرعت اتصالات فرنسا France Telecom في تزويد غرف الهاتف العمومي بأجهزة قارئة للبطاقة الذاكرة مع بداية التسعينات 1992 أصبحت كل البطاقات المصرفية في فرنسا برغوتيه Carte a Puce وبالتالي هي تتيح التعرف على سلامة البطاقة وهوية صاحبها وهو ما يعد دعما كبيرا لأمن العمليات التي تجري بها.[1]

ولقد ظهر في منتصف التسعينات أول بنك افتراضي في الولايات المتحدة الأمريكية لنيل حق بروز مصارف في نفس النمط وبصورة متسارعة في مناطق أخرى من العالم وخاصة أن تسير الزبون الافتراضي أقل تكلفة من الزبون العادي.

كما ثبتت ذلك الدراسات المختصة ويرجع التطور الهائل للصناعة المصرفية الرقمية إلى عاملين أساسين هما:[2]

- تزايد أهمية ودور الوساطة المالية بفعل تزايد حركة التدفقات النقدية والمالية الناتجة عن عولمة الأسواق المالية.
- تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال وهو استجابة للعامل الأول وقد أدت التطورات التكنولوجية إلى اتساع نطاق التعامل بالمصرفية الرقمية وتزايد عدد أعمار الرقمية عبر الزمن.

المطلب الثاني: خدمات الصيرفة الرقمية.

ساهمت الصيرفة الرقمية في عصرنة القطاع المصرفي ككل من خلال تطوير الخدمات المصرفية التقليدية لزيادة جودتها وكسب حصة سوقية أكبر إضافة إلى ابتكار خدمات مصرفية أكبر تحتاج للتطور التكنولوجي الحاصل في العمل المصرفي.

ويكمن إيجاز أهم الخدمات الصيرفة الرقمية فيما يلي:[1]

1 ـ نظار محمد منصف: مرجع سبق ذكره, ص 10.

1 ـ جهاز الصراف الألي Automatic Teller Machine.

وهو أكثر الخدمات الإلكترونية انتشارا وقد ظهرت أجهزة الصراف الألي داخل في الثمانينات كبديل عن موظفي الصيرفة، وذلك بهدف تقليل المعاملات داخل البنك فهي تعتمد على وجود أجهزة متخصصة للزبائن من أجل القيام بمختلف المعاملات المالية دون اللجوء إلى مقر البنك.و تعتمد هذه الأجهزة على شبكة من الاتصالات تربط فروع البنك الواحد في حالة قيامه بخدمة أي عمل من أي بنك ويمكن تعريف آلة الصراف الألي على أنها: " تلك الأجهزة التي يمكن نشرها بالأماكن المختلفة سواء بالجدار أو بشبكات متنقلة وتكون متصلة بشبكة حاسب المصرفي ويقوم العميل باستخدام البطاقة البلاستيكية والذكية للحصول على خدمات متنوعة، كالسحب والإيداع النقدي ودفع الفواتير، طلب فتح الحساب ." وقد أصبحت هذه الأجهزة من المستلزمات اليومية في تنفيذ العمليات المصرفية الحديثة.

من أهم مزايا هذا الجهاز نذكر: [2]

- ✓ سرعة انجاز التحويلات وسرعة وصولها للمستفيدين.
- ✓ أقل تكلفة بالنسبة للبنك من أساليب التحويل الأخرى.
- ✓ يعمل هذا النظام 24/24 ساعة.

2 ـ خدمات البطاقة الذكية.

تشبه كثيرا نظام الصراف الألي وهي عبارة عن آلة تدفع بها النقود لكن مبالغ البطاقة الذكية محددة على أنها حق غير نقدي إذ يمكن للعميل استخدام البطاقة لتسديد التزاماته عند نقاط البيع التي تتعامل بها وعند حصول العميل عليها فإنه يحدد بها المبالغ التي يريد الحصول عليها من البنك ويتم الخصم من البطاقة في نقاط البيع حسب مدفوعات العميل.

---

1 ـ عبد الفني ربوح و نور الدين غردة: **المصرفية الالكترونية بالبنوك الجزائرية بين الواقع و الأفاق المؤتمر الدولي حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة ورقلة 16 ـ 17 ماي 2005 ، ص 65.**

2 ـ *عبد الفني ربوح و نور الدين غردة*: **المرجع نفسه ، ص 67.**

وبالنسبة إلى نقاط البيع فإن البنك عندما يغذي البطاقة فإنه يحتفظ بقيمتها في حساب مغلق وعندما تجمع نقاط البيع البطاقات فإنها تحاسب البنك لتسديد المبالغ المدفوعة في ذلك الحساب المغلق.

و لهذه البطاقة الذكية عدة أنواع نذكر منها:[1]

2 ـ 1 ـ بطاقة الصراف الألي: هي تلك البطاقة التي تصدرها البنوك أو الجات الأخرى التي رخص لها القانون. وتستخدم من طرف صاحبها لسحب النقد من الصرفات الآلية شرط أن يكون الحساب البنكي للزبون صاحب البطاقة برصيد يقابل ما يتم سحبه من طرف هذا الأخير كما يستخدم لإيداع الأموال والاستفسار عن الحساب.

2 ـ 2 ـ البطاقة الانتمائية: وهي تلك البطاقة التي تستعمل لتسديد قيمة المشتريات الفورية من السلع وقيمة الحصول على الخدمات. وهي أداة وفاء تصدر من قبل البنوك لصالح زبائنها بعد دراسة وضعيتهم والتحقق من قدرتهم على التسديد تجنبا لمخاطر عدم التسديد.

ومن أمثلة هذا النوع: Master Card،Visa Card

و تتميز بما يلي:

- ✓ إمكانية الشراء الفوري والدفع الأجل.
- ✓ تصدر بالعملتين المحلية والأجنبية.
- ✓ تحمي صورة الزبون من التزوير والسرقة.

3 ـ البنوك الإلكترونية: تعد البنوك الإلكترونية الأكثر أهمية والأيسر في مجال توزيع الخدمات الإلكترونية وذلك بفضل اتساع شبكة الانترنيت.

1 .فريد النجار: الاقتصاد الرقمي ، **الانترنيت ، إعادة هيكلة الاستثمار و البورصات و البنوك الالكترونية ، ط 1, الدار الجامعية ، 2007 , ص 509.**

2 ـ فريد النجار: المرجع نفسه ، ص 512.

وتقدم البنوك الإلكترونية جميع الخدمات المعرفية التي تقوم بها المصارف التقليدية (الاطلاع على الرصيد لتسديد الفواتير ...الخ).

و للبنوك الإلكترونية أصناف أساسية يمكن للعميل من خلالها الوصول إلى حسابه وإجراء مختلف معاملاته المعرفية دون لجوءه إلى مقر البنك:

3 ـ 1 ـ الموقع المعلوماتي: من خلال هذا الموقع يقدم البنك معلومات حول خدماته المعرفية ومنتجاته وكذا برامجه الخاصة به.

3 ـ 2 ـ الموقع التفاعلي: ويتم فيه تبادل المعلومات بين البنك وعملائه عبر البريد الالكتروني.

3 ـ 3 ـ الموقع الإتصالي: من خلال هذا الموقع يمكن للعميل إجراءها كافة العمليات المصرفية دون التنقل إلى البنك.[1]

4 ـ خدمات الهاتف المصرفي.

تستخدم البنوك خدمة الهاتف المصرفي لتف ادي صفوف العملاء للاستثمار عن حساباتهم ومختلف الخدمات المعرفية الأخرى وتتيح هذه الخدمة للعملاء اجراء العمليات متعددة منها:

- ✓ الخدمات الاستعلامية.
- ✓ تحويل المبالغ من حساب إلى حساب.
- ✓ طلب كشف الحساب.[2]

1 ـ عبد الرحيم وهيبة: **إحلال وسائل الدفع التقليدية الالكترونية** ،مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية ، كلية العلومالاقتصادية ،جامعة الجزائر، 2006، ص 50.

2 ـ فيصل فارس: **التقنيات البنكية ، محاضرات و تطبيقات** ،ط 1 ،الجزائر , 2013 , ص 258.

5 ـ الصيرفة عبر الهاتف المحمول:

إن انتشار الهواتف النقالة أدى إلى تطوير الخدمات الممكن تقيمها خاصة المعرفية منها والتي تشبه الخدمات المقدمة عبر الهاتف الثابت، لكنها تمتاز أنها تكون في شكل نصى مكتوب فتقوم هذه القناة بتزويد الزبون بالخدمة المصرفية في أي وقت وفي أي مكان من خلال استخدام العميل لرقمه السري الذي يتيح له الدخول إلى حسابه والاستفادة من خدمات التالية: [1]

- الاستعلام عن الرصيد.
- الاطلاع على عروض المصارف الأخرى.
- الاستشارات والنصائح بشأن القروض والتسجيلات.
- تحويل الأرصدة من حساب لأخر.
- الاستعلام عن أسعار العملات والفوائد.

ومند انطلاق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول جرى تطور مذهل في مجال تطوير وسائل الاتصال وتبادل المعلومات في البيئة المصرفية.

6 ـ نظام سويفت: لتسهيل الاتصال مع البنوك العالمية عمد معظم البنوك إلى الاشتراك في شبكة " سويفت " التي هي عبارة عن شبكة اتصالات متطورة ومنظمة ومحكمة بسهولة وسرعة وأمان، كما تقدم خدمات بنكية على المستوى الدولي منها:[2]

- ✓ عمليات الدفع الالكتروني.
- ✓ الاطلاع على صور الشبكات والفواتير.
- ✓ التأمين على الحياة والممتلكات الشخصية.
- ✓ تجارة الأوراق المالية.

1 ـ وسيم الحداد: **الخدمات المصرفية الالكترونية، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان,2012، ص59.**

2 ـ عبد المطلب عبد الحميد: العولمة و اقتصاديات البنوك , الدار الجامعية , الاسكندرية ،2001،ص 62.

7 ـ نقاط البيع الإلكترونية: وتشمل أنواعا عديدة من الخدمات المالية كالدفع الألي في المحلات التجارية والقيد المباشر عن طريق الجهاز الموجود لدى التاجر الذي يعرف بنهائي الدفع الإلكتروني (TPE) الذي هو عبارة عن جهاز يقوم بالدفع بالنقد الإلكتروني وهذا الجهاز يتميز بسرعة تسوية المدفوعات الزبون دون أخطاء.

ويتم استعماله عن طريق تمرير البطاقة البنكية على القارئ الإلكتروني والوصول مباشرة إلى البنك المعني حيث يقوم بدوره بالتأكد من نهاية الرصيد لخصم القيمة مباشرة من حساب الزبون وهذا بعد أن يتم إدخال الرقم السري الخاص بالبطاقة ومنه يقوم البنك بإضافة الرصيد إلى حساب التاجر.[1]

8 ـ التحويل المالي الإلكتروني.

يعتبر التحويل أداة من أدوات الدفع البنكية الإلكترونية التي تتيحها البنوك لزبائنها في شكل خدمة من أجل تمكينهم من إصدار أمر بتحويل مبلغ معين من المال سواء بالعملة المحلية أو بالعملة الصعبة ذلك تبعا للأشكال التي يتخذها التحويل.

حيث يقوم الزبون بإصدار أمر التحويل عن طريق مجموعة من الوسائل المتاحة لديه كالبريد التلكس ،التلغراف من خلال التواجد الشخصي ومن جانب البنك بعدما يتأكد من صحة أمر التحويل يقوم بتنفيذه الكترونيا عن طريق الاتصال بشبكة سويفت الذي يعتبر المركز المالي العالمي لتنفيذ الحوالات المالية والبنكية المتبادلة لما يتميز به من سرعة ، دقة ، أمان ، وتكلفة منخفضة.[2]

ومن جانب أخر يمكن أن يجرى التحويل عن طريق شركات متخصصة في ذلك حيث تتمتع هذه الأخيرة بإمكانيات كبيرة تسمح لها بتنفيذ أمر التحويل والاستفادة من خلال يوم واحد فقط وأهم

1 ـ عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سبق ذكره , ص 65.
2 ـ فيصل فارس: مرجع سبق ذكره ,ص 245.

هذه الشركات توجد شركة Wester Union بالإضافة إلى ذلك هناك نظام أخر يشكل بنية أساسية لعمل البنوك الإلكترونية، وهو نظام التحويلات المالية الإلكترونية الذي يتيح للبنوك إجراء عملية التحويل الإلكتروني عبر مجموعة من الوسائط كالهاتف المحمول وأجهزة الكمبيوتر ويتم تنفيذها عن طريق المقاصة الآلية ، وهي شبكة تعمل في جميع ذاتها جميع البنوك التي تشرك في تطبيق نظام التحويلات المالية الالكترونية ويهدف هذا النظام إلى تسهيل وتعجيل المدفوعات والتسويات بين البنوك التي تشترك في هذا النظام المعارف ويهدف هذا النظام إلى تسهيل وتعجيل المدفوعات والتسويات بين المصارف (البنوك) وسيكفل هذا المعارف المحلية قدرة تقديم خدمات أفضل للعملاء إذ سيتيح لهذه المعارف إمكانية التسوية الفورية من دفع وتلقي الأموال عبر حساباتها الجارية لدى المعارف المركزية وتوفير دفع فوري لعملائها.

9 ـ المقاصة الإلكترونية:تعرف المقاصة الإلكترونية على أنها أداة دفع بين البنوك وأداة أداء دين بينها وبين البنك المركزي من خلال التطوير الالكتروني للشبكات المسحوبة على البنوك دون الحاجة لحملها كما كان يحدث عند إجراء المقاصة اليدوية ومن خلال تجسيد التحويلات المالية الدائنة والمدينة بطريقة الكترونية من حساب بنكي لأخر حيث يتفق ذلك عن طريق تطبيق نظام خدمات المقاصة الالكترونية البنكية والذي أصبح مطبقا في العديد من بنوك العالم حيث بموجبها تم التخلي من الفرز اليدوي للشبكات ومحل محله الفرز الألي باستعمال أجهزة متخصصة في ذلك تسمح بقراءة الشيكات من خلال السطور المغناطيسية تضمنتها هذه الأخيرة

والتحقق من حصتها داخل غرفة المقاصة ومن تم معرفة النتائج النهائية في صورة أرصدة مدنية أو دائنة باستخدام أجهزة الحاسوب.[1]

وللمقاصة الإلكترونية أهمية بالغة حيث تتمثل في النقاط التالية: [2]

- ✓ تمكين البنوك من تجنب مخاطر نقل الشيكات كما كان يحدث عند إجراء المقاصة اليدوية.

1 ـ فريد النجار و ليد النجار وأخرون: **وسائل المدفوعات الالكترونية،الدار الجامعية ، الاسكندرية،2006, ص 118.**

2 ـ فريد النجار: **المرجع نفسه, ص 120.**

- ✓ إمكانية تحقق البنوك من صحة الشيكات المقدمة للمقاصة ومن تم تحليل فرص تزويدها.
- ✓ تساهم في التسيير الأمثل لخزينة البنوك.
- ✓ تجعل الشيكات التي يتم التقاص حولها شيكات فورية مع أن تحميلها يكون في مدة وجيزة أي عند تقديم الشيك يمكن تحصيله بعد المرور بالمقاصة في نفس اليوم كون المقاصة الإلكترونية وتجري بصفة يومية.

إن المقاصة الإلكترونية نظام يسمح بتحقيق: [1]

- تصوير الشيكات مع إمكانية الاحتفاظ بصورة منها وتخزينها بالإضافة إلى تخزين كامل بياناته ومن تم تجنب ضياعها وتسهيل الاستعلام عليها دون مشقة ووقت كبير والدقة الكبيرة في تحصيلها.
- قراءة الشريط المغناطيسي الذي يتضمنه الشيك قراءة واضحة وسهولة التحقق من بياناته.
- إمكانية معالجة قوائم الشيكات غير القابلة للدفع وقوائم الشيكات القابلة للدفع الأني وأيضا معالجة الشيكات أجلة الدفع.
- تبليغ نتيجة المقاصة الإلكترونية لكل بنك معني بها بطريقة إلكترونية.
- توفير إحصائيات دقيقة عن عدد الشيكات الصادرة والواردة والمعادة ومبالغها الإجمالية.

المطلب الثالث: جودة خدمات الصيرفة الرقمية.

يشهد العالم ثورة كبيرة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وما تخلفه كن أثار من خلال تطوير الصناعة المعرفية وتحويلها من تقليدية إلى الكترونية وذلك عكس لكسب رضا المتعاملين واستقطاب متعاملين جدد لزيادة الحصة السوقية والتمكن من البقاء والاستمرار في اشداد المنافسة لذلك وجب التركيز على عامل الجودة.

1K .chekrit , techniques financières et Bourcier , édition Carl ,Algérie, 2003 , p 85.

1 ـ تعريف جودة الخدمات الصيرفة الرقمية.

تعتبر الخدمة المصرفية الإلكترونية أخر ما نتج عن التطورات الحاصلة في الخدمات المصرفية ولقد وضعت مند التسعينات تكنولوجيا المعلومات من أجل تحقيق الجودة في خدماتها المصرفية

و مع انتشار شبكة المعلومات واستخدامها من قبل المصارف ظهرت خدمات مبتكرة تقدم الكترونيا عبر هذه الشبكات. ونظرا للتطورات السريعة في هذه الخدمات تحتم على المصارف السعي إلى تطوير الخدمات المصرفية الالكترونية من أجل تحقيق الجودة للتفوق واستقطاب أكبر عدد من العملاء.[1]

2 ـ أبعاد جودة الخدمات الصيرفة الرقمية:يمكن عرضها كما يلي:

2 ـ 1 ـ الاعتمادية: تشمل تصحيح الأداء الفني للموقع ودقة الخدمة والتسليم حسب الموعد وتوفير المعلومات عن المنتجات.

2 ـ 2 ـ الاستجابة: وهي سرعة إعطاء الحلول والأجوبة في حالة وجود مشكلة أو سؤال.

2 ـ 3 ـ الكفاءة: أي أن الموقع سهل الاستعمال ومنظم بشكل سليم ويتطلب حد أدنى من المعلومات التي تجيب تدخلات العملاء.

2 ـ 4 ـ الأمان والثقة: يشير العميل بالثقة في التعامل مع الموقع وتكون سمعة الموقع جيدة ويجب أن تكون المنتجات أو الخدمات التي تبيعها صادقة وواضحة.

2 ـ 5 ـ التكييف: يجب تكيف الموقع تبعا لاحتياجات العملاء ومتطلباتهم من خلال تحسين الأداء وسرعة التصفح.

1 ـ مراد مرابط: **أثر تكنولوجيا المعلومات على جودة الخدمات المصرفية** ،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك،كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة, الجزائر ، 2014 ـ 2015 ، ص 58.

يجب توفير كافة هذه الأبعاد في الخدمة المصرفية الالكترونية لتصل إلى مرحلة الجودة ولتكون مواكبة للتطور التكنولوجي المتسارع وذلك استجابة لرغبات العملاء المتزايدة بتسارع التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية، فتكنولوجيا المعلومات هي المساهم الرئيسي في زيادة جودة وتنافسية الخدمة المصرفية الالكترونية.

3 ـ أثر تكنولوجيا المعلومات على جودة الخدمات الصيرفة الرقمية.

لقد تعددت أثار التكنولوجيا الحديثة على التنظيمات المصرفية وتعرضت معظم المصارف المحلية والعالمية لفرز تقني ومن أبرز أثار التكنولوجيا على الأنظمة المعرفية ما يلي: [1]

- ❖ بالنسبة لمديري المصارف تعد التكنولوجيا سلاحا ذو حدين فمن ناحية هي مؤثرة وفعالة حيث تؤثر في كفاءة التنفيذ والأداء في المعارفومن ناحية أخرى تفرض قيود أو محددات على تلك المعارف إضافة إلى أنها تمنح المصارف القدرة على إيجاد وتقديم منتجات وخدمات مالية جديدة للعملاء وأن النجاح والمنافسة في هذا المجال من شأنه خلق طلب جديد على المنتجات المالية التي تقدمها هذه المصارف.
- ❖ تعد التكنولوجيا عنصرا أساسيا في إستراتيجية المصارف بسبب تأثيرها في الأنظمة المتعلقة بتقديم منتجات وخدمات جديدة وذلك بسبب احتمال قيام المنافسة بسبب استخدام هذا النوع من التكنولوجيا.
- ❖ تؤثر التكنولوجيا في نمو وتطور تشكيلة واسعة من الخدمات تتلاءم مع رغبة العملاء كما تساعد على تجاوز مشكلة تقادم الخدمات والمنتجات إضافة إلى إيجاد خدمات جديدة من شأنها تنويع قاعدة إيرادات البنك وتوسيعها.
- ❖ تؤثر التكنولوجيا على التسويق المصرفي وذلك أن استخدامها حول العالم إلى قرية صغيرة وسهل الاتصالات الريفية.

1 ـ رعد حسن الصرف: **عولمة الجودة الخدمات المصرفية**، دار التواصل الدولي ، دمشق، 2007، ص 37.

المبحث الثاني: أساسيات الصيرفة الرقمية.

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على أهم ما يتضمنه مفهوم المصرفية الرقمية الواسع من شروط ودوافع ومزايا ومخاطر وذلك من خلال الوقوف على أهم المتطلبات الواجب توفرها لقيام المصرفية الرقمية ونجاحها قبل الخوض في المزايا والمخاطر الناجمة عنها.

المطلب الأول: متطلبات قيام الصيرفة الرقمية.

إن أول خطوة خطوة نحو الولوج لممارسة العمل المصرفي الرقمي تتطلب توافر مجموعة من البنى الأساسية لبنائها وحسن سيرها وضمان سلامة نشاطها داخل البيئة المعرفية.[1]

1 ـ البنية التقنية: تعد البنية التحتية التقنية أول متطلبات المصرفية الرقمية فهي لا يمكن أن تكون معزولة عن بنى الاتصالات وتقنية المعلومات لأي بلد ذلك أن المصرفية الرقمية تحيا في بيئة الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية والمتطلب الرئيسي لضمان أعمال الكترونية ناجحة وكذلك ضمان دخول أمن وسالم لعصر المعلوماتية هو سلامة السوق الاتصالي

وتحديد السياسة السعرية مقابل الربط بشبكات الانترنيت ومكانتها فلا تحيا الشبكة ولا تتزايد أعمالها دون تزايد عدد المشركين الذين تفوقهم كلفة وجودة الاتصال ،كما أن فعالية وسلامة الاتصال تقوم على كفاءة التنظيم القانوني لقطاع الاتصالات.

2 ـ التكنولوجيا الحديثة للعمليات المصرفية.

لعل أهم ما يميز العمل المصرفي في عصر العولمة المالية هو تفاقم دور التكنولوجيا المعرفية والسعي الحثيث وراء تحقيق الاستفادة القصوى من فوائد تكنولوجيا المعلومات من أجل ترقية وتطوير وسائل تقديم الخدمة المصرفية بما يتوافق والإبداع المتسارع للصناعة المصرفية في القرن

1 ـ مفتاح صالح و معارفي فريدة: **البنوك الالكترونية ـ مداخلة مقدمة الملتقى الوطني حول المنظمة المعرفية و التحولاتالاقتصادية** ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف يوسي 14 و15 ديسمبر 2004.

الواحد والعشرون ،ويعتبر الجهاز المصرفي هو الأكثر استفادة من المتغيرات والتطورات المتسارعة وذلك نتيجة لارتفاع حدة المنافسة بين مكوناته والتي تستدعي مسايرة هذا التطور والتوسع في استخدام أدوات العصرنة وزيادة حجم استثماراتها في تقنيات نظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات ولكي تتمكن المصارف من تنفيذ أنشطتها وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية فلابد من تطوير أنظمتها المعلوماتية لتكون قادرة على تحقيق الخصائص التالية:[1]

الحداثة ومواكبة التطورات المتسارعة الناتجة عن الإبداع التكنولوجي المتواصل في مجال تكنولوجيا المعلومات واستخدامها المصرفية.

- ✓ الكفاية والقدرة على استيعاب الاحتياجات المختلفة وتلبيتها.
- ✓ التأكد من أن تطبيقات نظم المعلومات شاملة لكافة العملية المصرفية.
- ✓ سهولة الاستخدام والسرعة في انجاز العمليات.
- ✓ القدرة على تحقيق درجة علية من الثقة في المعلومات التي تقدمها.

3 ـ الكوادر البشرية: يعد العنصر البشري من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي على اعتبار أن الكفاءة في الأداء هي العنصر الفاصل بين المصارف فمهما تنوعت الكفاءة يظل العنصر البشري هو السر ورائها كمال أن بناء بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات متطورة تتطلب بناء قاعدة بشرية مدربة وذات مواصفات تأهيلية قادرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات وذلك لضمان قيام الموظفين لمسؤولياتهم بطريقة متجانسة وتحسين فعالية العمليات وذلك من خلال مراعاة ما يلي :

- ✓ انتقاء الأفراد (الكوادر) وفق الخبرة والكفاءة والمهارة.

[1] مفتاح صالح و معارفي فريدة: **البنوك الالكترونية ـ مداخلة مقدمة الملتقى الوطني حول المنظمة المعرفية و التحولات الاقتصادية** ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف يوسي 14 و15 ديسمبر 2004.

- ✓ تأهيل وتدريب الموظفين على كافة الوسائل التكنولوجية الحديثة بالشكل الذي يفرز قدرتهم في انجاز أعمالهم.
- ✓ وضع البرمجيات الخاصة بكيفية التعامل مع الزبائن وكيفية قدم التطورات المحيطة بالسوق والمنافسة.
- ✓ الاستعانة بمكاتب الاستشارة الدولية في تدريب الإطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم المعرفية.
- ✓ وضع النموذج لتقييم أداء العنصر البشري من خلال عدة معايير تأخذ في اعتبارها أداء الأفراد ودورهم في تحقيق هذه النتائج.

4 ـ التطوير والمتابعة: يتقدم عنصر التطوير والمتابعة على العديد من العناصر لبناء المصارف الالكترونية وعليه يعتبر التطوير في هذا المجال أمرا هما من أجل العمل المصرفي الالكتروني القادر على اقتحام الأسلوب الجديد في نظام المعلومات الالكترونية الذي تركز على التوجيه ، التنسيق ، الرقابة.

5 ـ الوعي والثقافة المجتمعية للعمليات المعرفية الإلكترونية: تلعب الثقافة والمعرفة المصرفية الإلكترونية دورا هاما في انتشارها وتطورها لا سيما بين المؤسسات التجارية والقطاعات الإنتاجية ويعد مستوى التعليم ونوعيته في أي بلد وسيلة مهمة لنشر هذه الثقافة وغياب هذه الثقافة يؤدي إلى العديد من المشاكل أهمها:[1]

- ✓ عدم الثقة في التعامل عبر الوسائل الإلكترونية وارتفاع المخاطر التي تواجهها بيئة التكنولوجيا المصرفية ومخاطر الاتصال بالأنترنيت.
- ✓ مقاومة التغيير من قبل العاملين وارتباطهم بالعمل التقليدي السابق.

1(1: Painent en lingue article publié à www, cvw,/ malflane consulté le 15/03/2018 a 16 :46

1ـ طاهر لطفي و جمعي صالح: **العمل المعرفي الالكتروني و دوره في تقرير نظم الدفع الحديث**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود و بنوك ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، الجزائر ، 2015 ، ص 45.

6 ـ الشراكة والتكامل للعمليات المصرفية: إن زيادة المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية أصبح أمرا واقعا ولا يمكن تجاهله في ظل العولمة المسارعة المتسارعة مما فرض على البنوك السعي نحو تحقيق الاندماج مع بعضها من أجل زيادة كفاءة الخدمات المتقدمة تبعا لتعدد القنوات الالكترونية التي تقدم من خلالها وكذا التطوير ورفع كفاءة العمليات المعرفية الالكترونية.

7 ـ وسائل الحماية والأمان للعمليات المصرفية الرقمية: يعتبر مفهوم الحماية والأمان أحد المكونات التقنية لتكنولوجيا المعلومات التي تسند عليها العمليات المصرفية الالكترونية بشكل أساسي لتوفير إجراءات الأمن المادي والمنطقي لحماية الأجهزة المعدات والبرمجيات والبيانات، وعليه فإن قاعدة المعلومات لدى المصرف هي الهدف الأكبر وهي الأساس لوضع ثقة العملاء فيه وتتمثل عمليات المعلومات في سرية هذه الأخيرة والقدرة على إثبات تصرفات الأشخاص.[1]

المطلب الثاني: دوافع قيام الصيرفة الرقمية.

هناك العديد من العوامل التي شجعت على قيام المصرفية الرقمية نميز منها عوامل داخلية وأخرى خارجية نجزها فيما يلي:[2]

1 ـ العوامل الداخلية:و تتمثل في العوامل التي تتعلق بأهداف المصرف المنتمي للعمل المصرفي الالكتروني ويمكن إيجازها فيما يلي:

1 ـ 1 ـ تنويع الخدمات المصرفية: ودلك بتطوير الخدمات الموجودة وابتكار خدمات جديدة مقنعة للعملاء مثال يكون للعملاء استخدام وابتكار بطاقات الائتمان في تسوية مختلف المعاملات.

1 ـ 2 ـ جدب العملاء: تعمل المصرفية الرقمية على جدب عملاء جدد للمصرف وذلك بتقديم خدمات جديدة ومبتكرة وبتكاليف منخفضة وفي زمن وجيز.

2 ـ بن منصور فريدة: المصرفية الالكترونية كمدخل للاقتصاد الرقمي في الجزائر ، مذكرة ماستر ، تخصص نقود و مالية , كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة , 2010 ، ص ص 58 ـ 59.

2 ـ العوامل الخارجية: ونوجزها فيما يلي: [1]

- ✓ ظهور وسائط الاتصالات الحديثة وهو ما يساعد البنوك على تبني المصرفية الالكترونية وكذلك ظهور شبكة الانترنيت والشبكة اللاسلكية والهاتف المحمول كل هذه التقنيات وفرضت على البنوك استخدامها في مجال تقديم الخدمات المصرفية.
- ✓ ظهور البرمجيات وأنظمة المعلومات الحديثة.
- ✓ التغير الكبير في البيئة الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ عولمة الخدمات المصرفية والمنافسة الحادة بين المصارف على تقديم خدمة مصرفية عالمية عبر الانترنيت.

حيث أصبحت الخدمات المصرفية تعبر الحدود الجغرافية وعدم تبني هذه التقنيات يعني الخروج الحتمي من دائرة المنافسة.

المطلب الثالث: مزايا ومخاطر الصيرفة الرقمية.

تسمح المصرفية بتقديم خدمات مختلفة تكتسيها جملة من المخاطر شأنها شأن أي خدمة أخرى لذا سيتم استعراض مجموعة من المزايا والمخاطر لهذه الخدمات كما يلي:

1 ـ مزايا الصيرفة الرقمية : ويمكن تلخيصها في:[1]

1 ـ 1 ـ إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع مع الزبائن: تتميز المصرفية الرقمية بقدرتها على الوصول إلى قاعدة عريضة من الزبائن دون التقيد بمكان أو زمان، كما تتيح لهم امكانية طلب الخدمة في أي وقت طوال أيام الأسبوع وهو ما يوفر الراحة للزبون اضافة إلى سرية العمليات التي تزيد من درجة ثقة العملاء في البنك.

1 ـ أحمد بوراس: **العمليات المصرفية الالكترونية مجلة العلوم الانسانية**، العدد11، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007، ص 48.

1 ـ وسيم الحداد و أخرون: **الخدمات المصرفية الالكترونية** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ،عمان ،2012، ص70.

1 ـ 2 ـ تقديم خدمات مصرفية مبتكرة ومتكاملة: تتضمن المصرفية الرقمية كافة الخدمات المصرفية التقليدية إضافة إلى وسائل أكثر تطور أمثل أنشرت الالكترونية الإعلامية.

1 ـ 3 ـ خفض التكاليف: إن التكلفة المنخفضة والجودة العالية تعتبران من عوامل جذب الزبائن هذا إذا ما قارناها بالعمل المصرفي التقليدي. فتكلفة العمل المصرفي الالكتروني أقل بكثير منها في العمل التقليدي وهو ما يمثل أكبر حافز لتحديث وعصرنة كافة العمليات المصرفية.

1 ـ 4 ـ المساهمة في رفع حدة التنافس: وذلك من خلال التوسع في تقديم هذه الخدمات الرقمية والرفع من جودتها.

1 ـ 5 ـ سهولة التواصل بين الداخل والخارج: وذلك من خلال شبكة الاتصالات المتطورة التي تسمح بتخطي العقبات الجغرافية والزمانية في انجاز الصفقات التجارية والمصرفية والمالية بشكل عام.

1 ـ 6 ـ توفير المزيد من فرص الاستثمار: وهو ما يسمح بزيادة فرص العمل والقضاء على البطالة.

2 ـ مخاطر الصيرفة الرقمية.

أدى النمو الكبير في أنشطة العمليات المصرفية الإلكترونية إلى خلق تحديات جديدة أمام البنوك والجهات الرقابية في ضوء افتقار الادارة والعاملين إلى الخبرة الكافية لملاحقة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات هذا بالإضافة إلى تصاعد امكانيات الاحتيال والغش على الشبكات المفتوحة مثل الانترنيت نتيجة لغياب الممارسة التقليدية والتي كان يتم من خلالها التأكد من العميل وشرعيته.

ومن أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف ما يلي:[1]

2 ـ 1 ـ المخاطر الإستراتيجية: أن العمليات المصرفية الإلكترونية تعتمد على الانترنيت من أجل توفير المعلومات لعملائها وأيضا تنفيذ العمليات التي يطلبوها ولا شك أن التطورات السريعة في التكنولوجيا وازدياد التنافس بين المعارف ذاتها وبين المؤسسات غير المصرفية قد تعرض المصارف إلى مخاطر كبيرة في حالة عدم سلامة عملية التخطيط والتنفيذ لاستراتيجية العمليات المصرفية الإلكترونية.

وعليه فإن إدارة المصرف بحاجة إلى دراسة متأنية لمدى مساهمة إستراتيجية الانترنيت في الحفاظ على تنافسية المؤسسة وربحيتها مع التأكيد من عدم حصول زيادة غير مرغوبة بها في بقية المخاطر.

2 ـ 2 ـ مخاطر التشغيل: نظرا لاعتماد كل نشاطات البنوك الالكترونية على التكنولوجيا فإن المخاطر التشغيلية تشكل أهم المخاطر التي تواجهها المصارف والمخاطر التشغيلية له مصادر متعددة فهناك أولا ما يرتبط بحقيقة أن الكثير من المصارف يعتمد على طرف ثالث لإدارة البنية التحتية التكنولوجية لدعم عمليات البنوك الالكترونية، حيث ترتبط أنظمة بأنظمة هذا المصرف الثالث وهكذا فإن المصارف يمكن أن تتعرض لأخطاء على صعيد تشغيل العمليات في حال كانت أنظمة البنوك الالكترونية غير متكاملة بالشكل المطلوب.

من هنا يتعين على المصارف أن تتأكد من أن هذه المعطيات يتم مراقبتها والتحكم فيها بشكل ملائم كما يتعين على السلطات الرقابية تقييم مدى قدرة الادارة على تحقيق ذلك.

1 ـ خالد أمين عبد الله و اسماعيل ابراهيم المراد: ادارة العمليات المصرفية , ط 1 , 2006 , ص 65.

3 ـ مخاطر السمعة: تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه البنك الأمر الذي يمتد إلى التأثير على بنوك أخرى نتيجة عدم مقدرة البنك على ادارة نظمه بكفاءة أو حدوث اختراق لها.

إن مخاطر السمعة تتعلق بالتطورات غير المواتية التي يمكن أن تتعرض تقديم المصرف لخدمات ومنتجاته من خلال قنوات المصارف الإلكترونية ومن هنا تكمن أهمية امتلاك المصرف لشبكة موثوق بها لدعم أنشطة في حقل المصارف الالكترونية ويمكن أن تتعرض سمعة المصرف لأضرار فادحة في حالة عدم توفير الخدمات المصرفية عبر الانترنيت وفق معايير الأمان والسرية والدقة والتوقيت والاستمرارية الفورية لحاجات ومتطلبات عملائه ومن أجل حماية المصرف يتعين عليه تطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة إلى عمليات المصارف الإلكترونية.[1]

4 ـ المخاطر القانونية: وهي تلك المخاطر الناجمة عن عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية، لا سيما وأن العديد منا الوسائل الالكترونية مازالت في طور التطوير مثل السجلات والعقود والتوقيعات الالكترونية وقواعد إرسال وتلقي السجلات الالكترونية والاعتراف بسلطات وقواعد التصديق الالكتروني. وتبرز أهم التحديات القانونية في تحدي قبول القانون للتعاقدات الالكترونية ، أمن المعلومات، وسائل الدفع ، التحديات الضريبية، إثبات الشخصية، التواقيع الالكترونية.

5 ـ المخاطر الأخرى: إن لقنوات توزيع البنوك الإلكترونية انعكاسات بالنسبة للمخاطر المصرفية التقليدية الأخرى مثل مخاطر التسليف والسيولة وسعر الفائدة والسوق حيث بإمكانه تحديد القنوات،

1 ـ سميرة مناصرة و زبير عياش: **دور وسائل الدفع الالكتروني في تحسين الأداء البنكي**، الملتقى العلمي الوطني الثالث حول المصرفية الالكترونية ومتطلبات الدفع الجديد ،جامعة أم البواقي 2013/12/3/2 ، ص ص 60 ـ 61.

2 ـ أحمد بوراس: **العمليات المصرفية الالكترونية**، مجلة العلوم الانسانية ، العدد الحادي عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2007، ص 48.

زيادة أو تقليل بنية مخاطر المصرف وأيضا تحقيق تحول هذه المخاطر وفق طرق معقدة في بعض الأحيان.

- و بالنسبة لمخاطر التسليف فإن توزيع الخدمات المصرفية وفق القنوات الالكترونية قد لا يمكن المصرف من ادراك حقيقة آليات السوق ومخاطره محليا أو في الأسواق الخارجية وبالتالي عدم الإحاطة بهوية العميل وقدرته الانتمائية والتأكد من ضماناته المتاحة والتي تعتبر شروط أساسية في عملية صنع القرارات الانتمائية السليمة.
- و بالنسبة لمخاطر السيولة فإن أي معلومات سلبية أو غير صحيحة عن المصارف يمكن أن تنتقل بسرعة عبر الانترنيت وتحمل عملائه على سحب ودائعهم بسرعة ما قد يعرضه لأزمة سيولة كما أن البنوك الانترنيت بإمكانها زيادة حركة الودائع، كما أن المودعين الجدد يحافظون على حساباتهم لدى هذا المصرف وذلك وفق شروط ومعدلات الفائدة.[1]

و أخيرا فيما يتعلق بمخاطر القطاع الأجنبي فإن المصرف يمكن أن يتعرض لهذه المخاطر في حالة قبوله للودائع من عملاء أجانب أو فتحه لحسابات بالعملة الأجنبية وتزداد هذه المخاطر في حالة التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السلبية في الدول الأخرى.

ـ طرق تفادي مخاطر الصيرفة الرقمية: ويمكن حصرها فيما يلي:[2]

- الوعي بوسائل الأمن لكافة مستويات الأداء الوظيفي، الحماية المادية للتجهيزات التقنية، الحماية التقنية الداخلية، الحماية التقنية من المخاطر الخارجية.
- الأمن الفاعل هو المرتكز على الاحتياجات المدروسة التي تتضمن الملائمة والموازنة بين محل الحماية ومصدر الخطر وأداء النظام والتكلفة.

1 ـ أحمد بوراس: مرجع سبق ذكره , ص 55.

2 ـ زهير بشنق: العمليات المالية المصرفية الإلكترونية, اتحاد المصارف العربية, لبنان, 2006, ص 224.

- تمثل بيانات البنوك أموالا رقمية وحقوقا مالية وعناصر رئيسية في الائتمان ومنه فالمطلوب هو وضع إستراتيجية شاملة لأن المعلومات تتناول نظام البنك وموقعه الافتراضي.
- الرقابة الإلكترونية والتي ترتكز على الأساليب التكنولوجية للرقابة على المخاطر وفحص البنوك في بيئة هيكلية تتسم بالانفتاح.
- إن أهم استراتيجيات أمن المعلومات هو توفير الكفاءات التقنية القادرة على كشف وملاحقة الاختراقات وضمان وجود فريق تدخل سريع يدرك ما يقوم به.
- أمن نظام التحويلات المالية الإلكترونية حيث يوجد و سيلتين أساسيتين لتأمين المعاملات المالية والمصرفية والإلكترونية وأهمها: [1]

ـ **الأمن البرمجي:** ويعتمد هذا النوع على تشفير المعلومات البنكية عن طريق برنامج خاص حيث لا يمكن قراءتها في حالة التعرض لها ومن أمثلة هذه البرامج: برتوكول الطبقات الأمنية الذي يسمح بمعرفة هوية البائعين بل ويقد يربك المشتري نفسه الذي يتعين عليه إرسال رقم بطاقته للبائع على الخط.

ـ **الأمن العتادي:** ويتم هذا النوع من الأمن باستعمال البطاقات الذكية الخاصة بالمستهلك ومن هذه البرامج المستخدمة لتحقيق الأمن العتادي نجد: برتوكول الحركات المالية الآمنة والذي يسمح لشركتي Visa و Master Card بمعرفة أطراف التبادل من خلال التوقيعات الرقمية.

- التوقيع الإلكتروني: وهو شهادة رقمية تستخدم في إرسال وثيقة أو عقد تجاري أو تعهد أو إقرار وهو مكون من أحرف أو أرقام أو صور أو صوت أو نظام معالجة إلكتروني ويتم اللجوء إليه للرفع من مستوى الأمن وخصوصية المتعاملين عبر شبكة الأنترنيت.

[1] ـ محمد زيدان و محمد حمو: **متطلبات أمن المعلومات المصرفية في بيئة الأنترنيت**، المؤتمر السادس تحت عنوان البيئة المعلوماتية الأمنة، الرياض، 07 و 08 أفريل 2010.

خلاصة

تعد الصيرفة الرقمية إحدى إفرازات العولمة المالية ثلاثية الأبعاد فهي عبارة عن تقديم الخدمات البنكية التقليدية باستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة، قد مرت الصيرفة الرقمية بعدة مراحل تطورت فيها وتدرجت مواكبة للتقدم التكنولوجي المتسارع وذلك لتقديم خدمات جديدة ومبتكرة تساهم في عصرنة القطاع المصرفي واستقطاب أكبر عدد من العملاء الباحثين عن جودة الخدمة المصرفية بأقل مجهود ووقت وتكلفة.

وتتطلب الصيرفة الرقمية العديد من الشروط لقيامها مثل البنية التقنية إضافة إلى كوادر بشرية تكون مؤهلة لتقوم بتسييرها بالطريقة الأمثل لتقديم أجود الخدمات التي تزيد من مزايا هذا النوع من الصيرفة وتقلل من مخاطرها المختلفة.

وقصد التعرف على واقع وتطلعات الخدمات المصرفية الرقمية يجب إسقاط المفاهيم النظرية على نموذج من البنوك الجزائرية.

تمهيد

قصد التعرف على واقع وتطلعات المصرفية الرقمية ميدانيا نقوم من خلال هذا الفصل بإسقاط كافة المفاهيم التي تطرقنا اليها في الجانب النظري وذلك بإحدى أهم البنوك الجزائرية الخاصة وهو بنك خليج الجزائر وكالة سكيكدة حيث أن وفي ظل التطور التكنولوجي المتسارع في كافة البنوك الجزائرية على غرار بنك الخليج الجزائر يهدف إلى تنويع منتجاتها و خدماتها وتحويلها من تقليدية إلى رقمية مبتكرة للحفاظ على العملاء و استقطاب عملاء جدد ومنه الحفاظ على الحصة السوقية وضمان عدم الخروج من دائرة المنافسة, وكما دكرنا سابقا فإن التحول في عالم المصرفية الرقمية يتطلب بنيق تقنية إضافة إلى الكوادر البشرية المؤهلة وغير ذلك من المتطلبات التي تؤمن الاستعمال الأمثل للتكنولوجيا المتطورة مع اضافة نوع من الابداع والابتكار ، لذلك يهدف هذا الفصل إلى التعريف ببنك الخليج عموما بوكالة سكيكدة على وجه الخصوص, قبل الغوص في تطبيقات المصرفية الرقمية على مستوى هذه الأخيرة وصولا إلى تطلعات الوكالة بخصوص هذه النقلة النوعية التي ساهمت وبشكل كبير في عصرنة النظام المصرفي الجزائري.

ـ المبحث الأول: التعريف ببنك الخليج الجزائر.

ـ المبحث الثاني: واقع و تطبيقات الخدمات المصرفية الرقمية ببنك الخليج الجزائر في وكالة سكيكدة.

ـ المبحث الثالث: قراءة في رؤية بنك الخليج الجزائر وكالة سكيكدة للخدمات المصرفية الرقمية.

المبحث الأول: التعريف ببنك الخليج الجزائر.

المطلب الأول: بطاقة تعريفية لبنك الخليج الجزائر.

1 ـ التعريف بشركة مشاريع الكويت القابضة Kipco: [1]

[1] أنشأت kipco في عام 1975 وهي مجمع كويتي خاص وهي إحدى شركات الاستثمار المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وتعتبر واحدة من أكبر الشركات القابضة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع أصول خاضعة للإدارة بأكثر من 19 مليار دولار.

وتمتلك المجموعة حصص في أكثر من 60 شركة في 21 دولة (في الدول العربية خاصة) في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ويعمل فيها أكثر من ثمانية ألاف موظف (8000) في أنحاء لعالم او تتمثل نشاطاته الرئيسية في القطاع المالي والقطاع الاعلامي كذلك.

كما تشارك مشاريع الكويت القابضة بصورة مباشرة وغير مباشرة في عدة مجالات كالصحة و السياحة والاستثمارات والعقارات وتركز استراتيجية التمية في تضطلع بها المجموعة على تنويع الاستثمارات العامة والخاصة (القطاعية) والاستثمارات في الأوراق المالية بهدف التقليل من المخاطر.

وتهدف هذه المجموعة إلى تحقيق اقصى قدر من التآزر الموجود داخل نفس القطاع و كذلك بين مختلف شركات المجموعة ويستند النهج الاداري للمجموعة على تشجيع اعتماد أفضل الممارسات من طرف كافة فروعها (الشركات التابعة لها) سمعة الجودة والتميز بين أوساط المستثمرين في منطقة الشرق الأوسط.

1www .agb-Bank .com. , consulter 06/05/2018.

أن طموحات المجموعة لا تقتصر على أن تظهر في المرتبة الأولى للمستثمرين في المنطقة بل تسعى إلى تعزيز المساهمة الفعلة في تحقيق الازدهار الاقتصادي للبلدان التي تمارس نشاطاتها (تعمل فيها) مع الحفاظ على مفهوم احترام عادات وثقافات شعوب تلك البلدان

2 ـ المساهمون في بنك الخليج الجزائر:

2 . 1 . بنك برقان Burgan Bank: [2]

هو فرع من مجموعة kipco و هو بنك تجاري كويتي لديه عدة منتشرة خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

تأسس هذا البنك عام 1977 وقد اكتسب البنك دورا بالغ الأهمية في القطاع الخاص وقطاع الأعمال من خلال طرحه منتجات مبتكرة و تكنولوجيا متقدمة كذلك شبكة توزيع واسعة.

وتشمل فروعها بنك خليج الجزائر AGB الجزائر و بنك بغداد Bank of Baghdâd العراق و البنك الأردني الكويتي Jordan Koweït Bank (**الأردن**).

نتائج البنك مستمرة في النمو الكبير لرأس المال و استثمارات كبيرة و متنوعة شبكتها تضم 21 وكالة أكثر من 120 بنك جهاز صراف ألي.

1Idem , p 10
2 rapport annuel 2009 , propsé a partir de (www .ag-bank. Com), p2 consult le 05 /05/2018 a 16 :30

2 ـ 2 ـ بنك تونس العالمي Tunis International Bank [3] :

تأسس هذا البنك في 1982 و هو أول بنك خاص في الخارج أنشئ في تونس و هو يوفر مجموعة كاملة من الخدمات المالية و الدولية للشركات الدولية و المؤسسات المالية والحكومات و الأفراد بما في ذلك الصرف الأجنبي و السوق النقدية للعملات القابلة للتحويل و تمويل التجارة الدولية و الخدمات الشخصية, العمليات المصرفية و الاستثمارية و بطاقات الدفع (Internationales vis) و (American express) ...الخ

لديه مكتب تمثيلي في طرابلس و تملك حصة 30% في بنك الخليج الجزائر و المساهم الرئيسي في بنك (TIB) هو الخليج المتحد بحصة 86% من رأس المال.[1]

2 ـ 3 ـ البنك الأردني الكويتي (Jordan Kuwait Bank) :

تأسس في عام 1976 والبنك الأردني الكويتي يعمل بنجاح في النظام البنكي الأردني و هو بنك تجاري يوفر لعملائه مجموعة من المنتجات والخدمات البنكية, موزعة عبر شبكة من 48% وكالة في الأردن و اثنين أخرين في فلسطين و قبرص و يشارك قدرها بحصة 10% في رأسمال بنك حليج الجزائر.

في ماي 2008 البنك الأردني الكويتي (JKB) أصبح فرع من بنك برقان (Burgan Bank) بقيمة 51.10%.

1 Idem , rapport annuel 2009 , pp 2 – 3.

الشكل رقم (1) حصص مساهمو بنك الخليج الجزائر

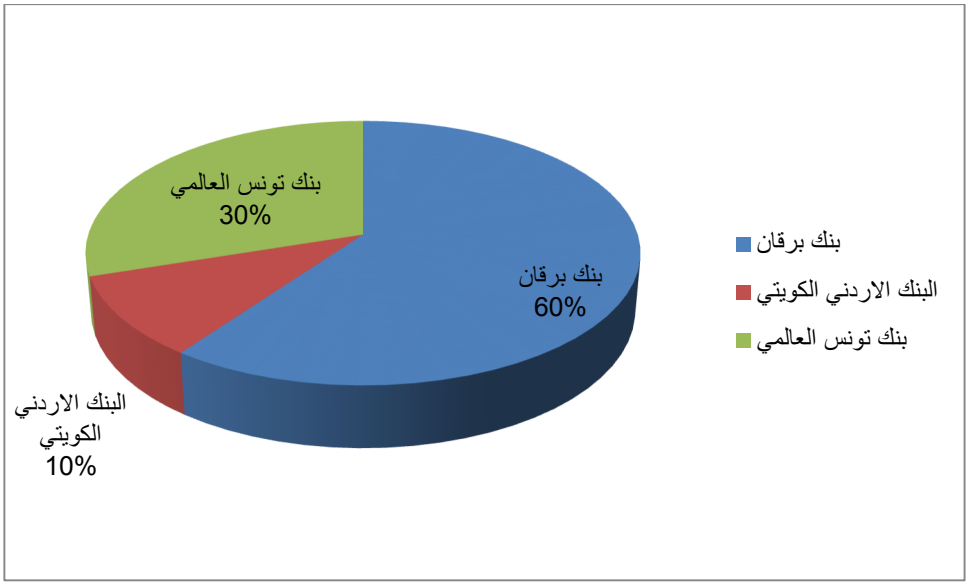

-نشأة و تعريف بنك الخليج الجزائر:

تأسس بنك الخليج في الجزائر في 15 ديسمبر 2003 بموجب القانون الجزائري برأس المال قدره (1000000000) أي أن 10 مليار دينار جزائري يملكها ثلاث بنوك ذات سمعة دولية مرموقة و هي (Burgan Bank) بقيمة 60% و بنك تونس العالمي (Tunus International Bank) بـ 30% و 10% من البنك الأردني الكويتي (Jordan Kuwait Bank) و هي بنوك تنتمي إلى مجموعة مشاريع الكويت القابضة.[1]

و بنك الخليج الجزائر بنك تجاري بدأ عمله في 2004

و يقدم البنك مجموعة واسعة و متطورة من المنتجات و الخدمات المالية الأكثر حداثة من حيث السرعة و التنفيذ.

1www .agb-Bank .com. , consulter 06/05/2018.

أيضا لتلبية توقعات عملائه, و يقدم بنك الخليج الجزائر الخدمات المصرفية التقليدية و كذلك التي تتوافق مع ما تمليه الشريعة الاسلامية.

و منذ تأسيسه في السوق الجزائرية والبنك يستثمر في مجالات تكنولوجيا المعلومات و تكنولوجيا الاتصال و البنك يستثمر في كل مجالات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و التي مكنته من اتمام جميع عملياته و جعلها أكثر كفاءة.

و مع التوسع المستمر أصبح لبنك الخليج الجزائر شبكة فروع منشرة في جميع أنحاء البلاد, حيث لديه الأن 21 وكالة تنفيذية و التي سيتم توزيعها إلى 35 وكالة قبل نهاية عام 2011 لتكون أقرب إلى عملائها في جميع أنحاء البلاد.

المطلب الثاني: وظائف بنك الخليج الجزائر AGB:

مهمة البنك الأساسية هي البقاء باستمرار و دائما في الاستماع إلى الشركات[6]ت و الأفراد و ذلك لكي يستطيع أن يقدم أوسع تشكيلة من المنتجات المتطورة و الخدمات المالية الشخصية كذلك بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية وأيضا المساهمة في اثراء حياة الجزائريين.[1]

و من أهم وظائف بنك الخليج الجزائر ما يلي:

- ❖ إقراض النشأت العامة و الخاصة و حتى الأفراد.
- ❖ القيام بمختلف العمليات البنكية نقدا و عن طريق الشيكات, الكمبيالات , و التحويلات.
- ❖ القيام بمختلف خدمات الوساطة بالنسبة إلى عمليات الشراء و البيع و الاكتتاب بالسندات العامة و الأسهم.
- ❖ تمويل المشاريع السكنية.

1Proposé partir de le journal d'information d'AGB « Toghether »

- ❖ الاقراض على المدى القصير و المتوسط (الحد الأقصى 5 سنوات) و بفائدة قابلة للتداول من قبل العميل.
- ❖ نقل الأموال من بنك أو حساب بريدي لأخر بناء على طلب من صاحب الحساب ليتم خصمه فيما بعد.

ثانيا: أهداف بنك الخليج الجزائـــر.

يسعى البنك إلى تحقيق الأهداف المسطرة التالية:

- ❖ اتخاذ البنك الاجراءات اللازمة من أجل تحقيق جودة الخدمة المصرفية مع العملاء الداخليين و الخارجيين على حد سواء, و التدخل يغطي عدة مجالات مثل جودة الخدمة , المنتجات المصرفية , البيئة التحتية , الادارة , إدارة المخاطر ...الاخ.
- ❖ توسيع شبكة الوكالة لكي تكزن أقرب من أي وقت مضى لعملائها.

يرى بنك الخليج الجزائر أنه البنك الرائد في الجزائر لأنه حصل على ثقة عملائه و أصبح الشريك الذي اختاره لتحسين نوعية حياتهم.

ثالثا: قيم بنك خليج الجزائر.

القيم الأساسية التي تنتمي إلى مهام البنك و رؤيته تعبر في الواقع على كل ما يفعله البنك على المستوى الفردي و الجماعي في بنك الخليج الجزائر هذه القيم توجه تدخلاتنا و تتمثل هذه القيم في:

1 ـ التقدم:

عيش قيم التقدم تتطلع باستمرار إلى أين نحن اليوم؟ و أين نريد أن نكون غدا؟ هي القيم التي تساعده كل يوم للتقرب من أهدافه و التقدم هو أيضا التحسين و التمية و التطور.

يعيش بنك الخليج الجزائر التقدم يوما بعد يوم في طريقه مواقفه, كما هو الحال في ثمرة لأعماله , و يعتمد بنك خليج الجزائر قيمة التقدم في داخل البنك فرديا و جماعيا ثم يقدمه للخارج للإعطاء الكثير من الارضاء للعملاء.

2 ـ الالتزام:

بالنسبة للبنك فان اعطاء التزام يعني أن يستمر كليا في نجاح مهمته و أهدافه هو اظهار " حاضر" كل يوم باستماعه, بإخلاصه مبادرته و مشاركته الفعالة في الاستجابة للحاجة المتوقعة, و هو احساسه الشخصي المسؤول عن نجاحه و الالتزام بداية من الداخل نحو الخارج, لذلك فبنك الخليج الجزائر يلتزم كليا بالنجاح في الداخل مع موظفيه و عملائه الداخليين, وبذلك يستطيع أن يلتزم بالنجاح لعملائه الخارجيين الأفراد و المؤسسات في الجزائر.[1]

3 ـ الاعتراف:

الاعتراف هو بالتأكيد القيمة التي تحمل أكثر سرورا و رضا للفرد, و لذلك بنك خليج الجزائر يرغب في أن يجعل الاعتراف أفضل أدواته لقديم الارضاء لعملائه الداخلين و الخارجين.

4 ـ الثبات:

بالنسبة للبنك فإن الثبات هو قيمة مرادفة للأمن و الاستقرار و الجدية و لهذا فالبنك دائما حاضر و موجود ليقوم بترقية هذه القيمة.

و لما نتكلم عن البنك فنحن نتكلم عن المال و لما نتكلم عن المال فنحن نتكلم عن النقدية المكافئة على مجهوداته و وسيلة لتحقيق المشروعات.

1Idem , p 6

و لأن البنك يرغب في الالتزام مدى الحياة مع زبائنه الداخلين و الخارجين فهو يختار النوعية, الأمن, الاستقرار مع التعهد بالثبات و المداومة في نشاطاته.

رابعا: التوجيهات الاستراتيجية للبنك:

تم تعريف استراتيجية البنك (AGB) في أوائل عام 2009 في نفس سياق مجمع Burgan Bank بهدف تحقيق مهمتها في حين تكون وفية لقيمها و مبادئها وتركز هذه الاستراتيجية على خمس مجالات:

- **إدارة الجودة الشاملة:** هذا يندرج ضمن كل الاجراءات المتخذة من قبل البنك من أجل تحقيق جودة الخدمات المصرفية مع كل العملاء الداخليين و الخارجيين.[1]

و يتعلق الأمر بعدة مجالات للتدخل مثل جدودة الخدمات و المنتجات و البنية التحتية و الادارة و ادارة المخاطر و ما إلى غير ذلك.

- **توسيع شبكة الوكالة:** لكي يكون البنك دائما أقرب إلى عملائه و ليسمح لهم بالتمتع بالمنتجات و الخدمات العالمية المتقدمة المصممة لاحتياجاتهم المحلية.
- توسيع عروض المنتجات و الخدمات من أجل تلبية جميع التوقعات.
- إدارة الموارد البشرية ترتكز على الانجاز بهدف تزويد جميع موظفيه بحياة مرضية و محفزة , وقد اعتمد بنك خليج الجزائر سياسة لإدارة الموارد البشرية و المهنية.
- **نمو حصته السوقية و غزو السوق:** يركز البنك سياسته التجارية على منطق نمو وغزو الحصة السوقية للمشاركة في الازدهار الاقتصادي للجزائر.

2Rapport annuel 2009 op.cit.p 06.

المطلب الثالث: التعريف ببنك الخليج الجزائر وكالة سكيكدة.

أنشأت هذه الوكالة في 2008/03/27 تقع في حي الممرات 1955/08/20 بسكيكدة وهي احدى أهم الوكالات المصرفية المعروفة في مدينة سكيكدة, كما أنها مجهزة بأحدث الوسائل التقنية. ويبلغ عدد موظفي الوكالة 10 موظفين كلهم من الاطارات الكوادر البشرية وتقدم الوكالة تمويلا يجمع بين الكلاسيكي و المبتكر.

أما الهيكل التنظيمي للوكالة فهو كما يلي:[1]

1 ـ من اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

الشكل رقم (2): يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الخليج وكالة سكيكدة.

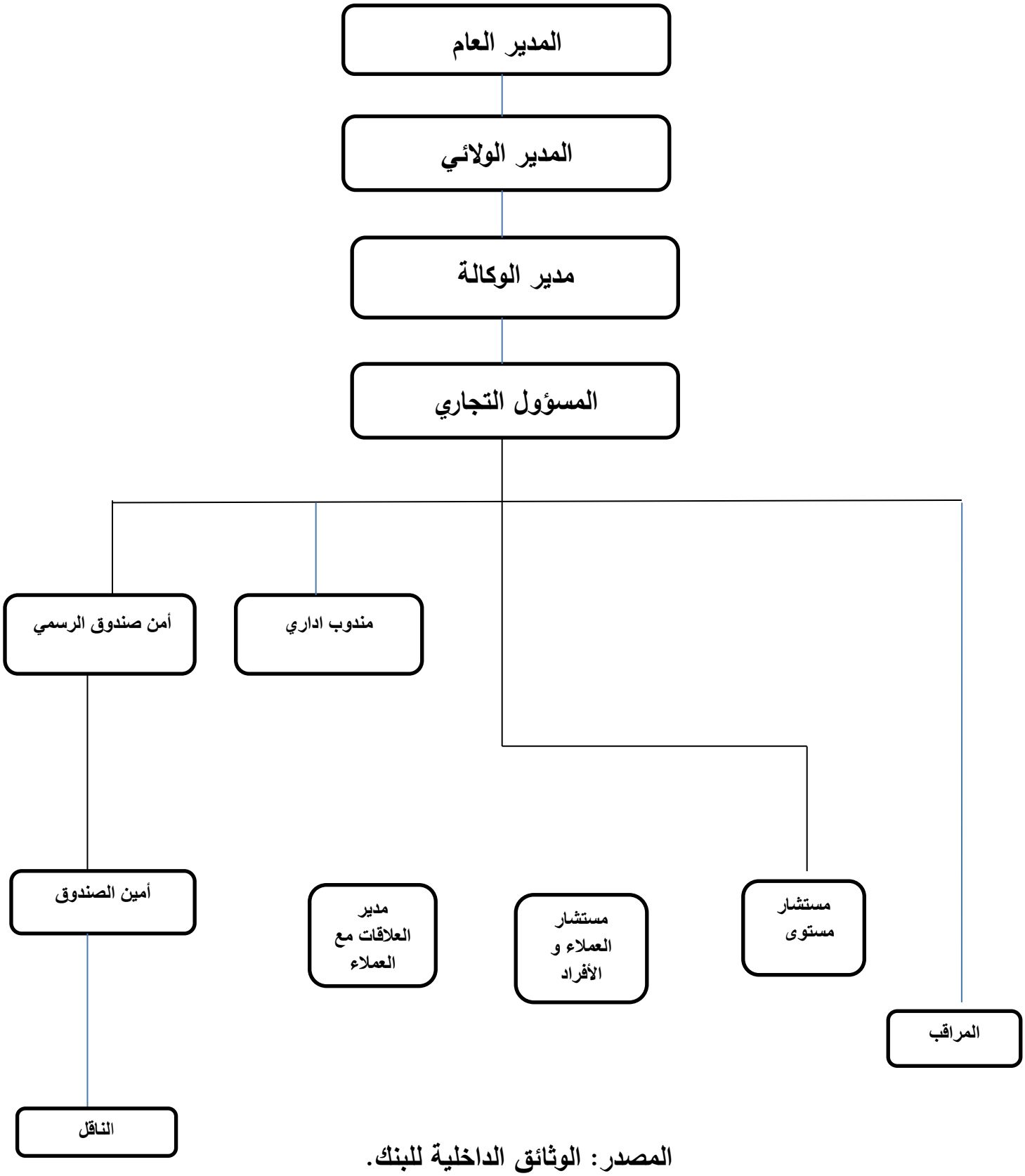

المصدر: الوثائق الداخلية للبنك.

1-مدير الوكالة: يقوم بالمهام التالية:

- ✓ توفير التنظيم الاداري و التشغيلي للوكالة.
- ✓ الاهتمام بالتنمية البشرية.
- ✓ تحقيق الأهداف الاستراتيجية للوكالة و المحددة من ادارة البنك.
- ✓ ادارة ميزانية الوكالة و مراقبة نظامية الحسابات.
- ✓ التأكد من سير العمليات الادارية وفق القانون.
- ✓ إدارة موظفي الوكالة و الاشراف عليهم.

2-المسؤول التجاري:

من المهام الرئيسية للمسؤول التجاري هي الاشراف على فريق المبيعات و تحريكهم و تنشيطهم من أجل مساعدته في تحقيق أهداف العمل الكية و النوعية التي تتعلق بالوكالة كما أنه يشرف على تسيير المحافظ و ضمان ذاتها مع تزويد العملاء بالمنتجات التي يقدمها البنك و احترام تطبيق القرارات الانتمائية و مراقبة فتح الحسابات و الاشراف على العمليات ذات الطبعة الادارية و الاشراف أيضا على تحليل القروض و الملفات للمؤسسات و الأفراد و كذلك التنسيق مع المشرف الاداري لضمان سلامة العمل و توافقه مع اللوائح و التنظيمات بالإضافة إلى وضع ضمانات لجميع المنتجات المسوقة من طرف الوكالة لعملائها.

3-مستشار مبيعات العملاء " الأفراد ":

يقوم بنفس عمليات مستشار مبيعات المؤسسات و لكن لصالح الأفراد كتسيير حسابات العملاء من الأفراد (فتح , غلق , تغيير) و تسيير القروض الموجهة للأفراد و تجميع و تحليل سجلات القروض.

4-مدير العلاقات مع الزبائن:

يقوم باستقبال و التكفل بكافة انشغالات الزبائن و معالجة كافة العمليات الجارية المحلية مع احترام الاجراءات المعمول بها و التنظيمات البنكية لضمان جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

5-مندوب إداري:

لدى المندوب الاداري مجموعة من المهام الرئيسية يقوم بها مع احترام القوانين المعمول في البنك في اطار الجودة و الدقة و كذلك يقوم بإدارة الحسابات بالعملتين المحلية و الأجنبية و الحفاظ على ملفات العملاء و تسيير دفاتر البنوك و التصريح بالشيكات غير المدفوعة و تسيير جميع الأوراق التجارية.

6-أمين الصندوق:

و هو المسؤول على حسن سير عمليات الصندوق مع العملاء احتراما للقوانين و الاجراءات السارية المفعول كما السهر على ضمان تسوية الحسابات.

7-المراقب:

مهمته الأساسية هي ضمان و حسن الرقابة على جميع المعاملات التي تقوم بها المؤسسة منها:

- إدارة المخاطر الشغيلة.
- التحقق من العمل اليومي الجاري بالشباك و الصندوق للزبائن من أفراد و مؤسسات.
- مراقبة العمليات ذات الطابع الاداري.
- التدقيق في الحسابات القانونية.
- القيام بالمراجعة الداخلي.
- مراقبة صحة المعلومات و انسجامها مع القوانين.

8-الناقل:

يهتم بنقل و الحفاظ على قيم و أصول البنك مع احترام الاجراءات المعمول به.

المبحث الثاني: واقع و تطبيقات المصرفية الرقمية ببنك خليج الجزائر ـ وكالة سكيكدة ـ

يهدف هذا المبحث إلى التطرق إلى كافة الخدمات التي يقدمها بنك خليج الجزائر "وكالة سكيكدة" مع التركيز على الخدمات المصرفية الرقمية بتسليط الضوء على واقع خدمات المصرفية الرقمية على مستوى الوكالة.

- **المطلب الأول:** الخدمات التقليدية المقدمة من طرف بنك خليج الجزائر " وكالة سكيكدة "ـ
- **المطلب الثاني:** الخدمات الرقمية المقدمة من طرف وكالة بنك الخليج الجزائر". وكالة سكيكدة "
- **المطلب الثالث:** تشخيص متطلبات المصرفية الرقمية و تطبيقاتها بالوكالة.

المطلب الأول: الخدمات التقليدية المقدمة من طرف بنك الخليج الجزائر ـ وكالة سكيكدة ـ

على الرغم من التطور الهائل الذي تشهده تكنولوجيا الاعلام والاتصال ألا أن بنك الخليج الجزائر بوكالة سكيكدة لم يتخل عن بعض الخدمات التقليدية بل أضاف إليها خدمات جديدة مبتكرة و فيما يلي سنقوم باستعراض الخدمات التقليدية التي يقدمها بنك الخليج الجزائر بوكالة سكيكدة كما يلي: [1]

1 ـ حسابات التوفير: حسابات التوفير بنك الخليج الجزائر بوكالة سكيكدة وسيلة سهلة وأمنة تمنح للعميل أفضل نسبة للأرباح في السوق ويوجد لدى العميل نوعين للاختيار:

- حساب التوفير الكلاسيكي.
- حساب التوفير التساهمي.

حيث نجد لدى الوكالة نوعين من حسابات التوفير:

❖ **توفير Start:** وهو حساب توفير يفتحه الآباء لأبنائهم لمنحهم إنطلاقة وبداية موفقة في الحياة عبر القيام بتحويل شهري أو فصلي حيث يكون أول تحويل بقيمة 10.000 دج لحد أدنى ويمنح هذا الحساب العديد من المزايا منها:

✓ تأمين الحماية الفردية.

✓ تخفيضات مع شركاء البنك.

✓ الكثير من الهدايا للربح. (أنظر الملحق رقم 1).

❖ **توفير Smart:** حيث يمكن للعملاء من خلال هذا الحساب التوفير بذكاء عبر موقع أموالهم في حساب بسيط و أمن يسمح لهم بتنمية أموالهم بفضل معدل فائدة مصرفي و التمتع بعدة مزايا.(أنظر الملحق رقم 02).

[1] ـ من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية لبنك الخليج الجزائر ـ وكالة سكيكدة ـ

2- دفاتر التوفير: فنجد فيها كما ذكرنا سابقا:

2 ـ 1 ـ دفتر التوفير الكلاسيكي: هو حساب تحت الطلب مخصص للأفراد و يحرر الحساب بالدينار الجزائري و يكون الحد الأدنى للرصيد هو 5000 دج, وهذا الحساب مجاني أي أن العميل غير ملزم بدفع مصاريف التسيير و يتميز الايداع و السحب بدفتر التوفير الكلاسيكي بعدة مزايا نلخصها فيما يلي:

- ✓ الايداع و السحب دون قيود.
- ✓ توزيع الفوائد على المبالغ المودعة يبدأ في أسبوعين من الايداع.
- ✓ عمليات السحب تسحب من أول يوم للخمسة عشر يوم الجارية.
- ✓ نسبة الفوائد تصل إلى 04% و تكون تصاعدية.

2 ـ 2 ـ دفتر التوفير التساهمي: هذا الدفتر يتمتع بنفس صفات و خصائص التوفير الكلاسيكي لكن الفرق بينهما يكمن في كون دفتر التنوير التساهمي لا يتعامل بالفوائد حيث يعمل في اطار مبادئ الشريعة الاسلامية.

أما الايداع و السحب فيكون بنفس الطريقة التي يتبعها دفتر التوفير الكلاسيكي والفرق بينهما يكمن في أن العميل يعتمد دفتر التنوير التساهمي توزع عليه الأرباح التساهمية بدل الفوائد.[1]

3 ـ تقديم القروض: حيث تقدم الوكالة العديد من القروض أهمها:

3 ـ 1 ـ القرض الإستهلاكي " تسهيلات ": و هو منتوج موجه للعملاء الراغبين في اقتناء معدات منزلية مصنوعة أو مركبة في الجزائر و يمكن أن يكون تسهيلات إما: (أنظر الملحق رقم 03).

1 www.agb.dz consulté le 10/05/2018 a 14 :00.

3 ـ 1 ـ 1 ـ تمويل كلاسيكي: بشرط يكون مبلغ القرض يتراوح بين 100000 دج 200000 دج أما نسبة التمويل فهي 100% لحد أقصى حسب قدرة المقترض على التسديد و ذلك في مدة تتراوح من 01 إلى 05 سنوات بقسط شهري.

3 ـ 1 ـ 2 ـ تمويل بصفة المرابحة: حيث يشترط أن يكون صافي دخل العميل 75000 دج مع شغله لمنصب موظف على التراب الوطني و أن يكون عمره 21 ـ 65 سنة إضافة إلى الأقدمية في الوظيفة (02 سنة) وأن تكون هذه الوظيفة بعقد مستمرة.

3 ـ 2 ـ قرض Leasing PRO: حيث يمكن للمهنين تمويل استثماراتهم باختيار طريقة الايجار حيث يمكن اختيار معداتهم و التوجه نحو بنك الخليج AGR الجزائر وكالة سكيكدة التي تقوم بشراء هذه المعدات وتقوم باستئجارها للعملاء لاستغلالها بحرية أي أنه ايجار من طرف البنك لمعدات استخدام مهني يرافقه وعد بالبيع من الطرفين في كفاية العقد.

أما المستخدمين فهم من فئة التجار و المهنيين الأحرار و الحرفين.(أنظر الملحق رقم 04)

حيث يمكن تحويل المعدات الجديدة المستعملة من طرف:

- قطاع النقل.
- قطاع الطلب.
- قطاع العتاد و الأثقال الهيدروليكية و العمومية.
- قطاع صناعة الطباعة.

3 ـ 3 ـ قرض مهنةProline : وهو موجه لفئة الأصحاب المهن الحرة والتجار والحل لتمويل المشاريع الاستثمارية, فهو حل متكامل لجميع احتياجات العملاء المصرفية ونميز مهنتان لهذا القرض: (أنظر الملحق رقم 05).

3 ـ 3 ـ 1: قرض مهنة Proline " سلام ": موجه لتمويل حاجات العملاء في تمويل الاستغلال (تمويل المخزون) حيث يكون بقيمة 5 ملاين دينار جزائري (70% من بيان المخزون المقدم للمصرف). أما التسديد فيكون 90 يوم بعد صرف المبلغ.

3 ـ 3 ـ 2 ـقرض مهنة Proline " المرابحة ": وهو موجه لتحويل حاجات العملاء في اقتناء معدات أو مركبات ألية.

3 ـ 4 ـ القرض العقاري Bayti : يمنح فرصة للعملاء لتحقيق حلمهم عبر مساندتهم لشراء بيت جاهز أو في طور الانجاز أو اعادة تأهيل و تحديث بيتكم.(أنظر الملحق رقم6).

3 ـ 5 ـ القرض الإستهلاكي Sayarati : لتحويل شراء مركبات (سيارات) مصنوعة أو مركبة في الجزائر.(أنظر الملحق رقم7).

هذا على غرار يأتي الخدمات المعروفة في العمل المصرفي التقليدي:

- ✓ اصدار دفاتر الشيكات.
- ✓ قبول الودائع.

المطلب الثاني: الخدمات الرقمية المقدمة من طرف بنك الخليج الجزائر ـ وكالة [12]سكيكدة ـ

يهدف هذا المطلب إلى اسقاط كافة أنواع الخدمات التي تم التطرق إليها في الجانب النظري واستقصاء فيما كانت مطبقة بالفعل على ميدان الدراسة أو أن هناك خدمات جديدة مبتكرة.

ويمكن ايجاز الخدمات المقدمة من طرف بنك الخليج الجزائر ـ وكالة سكيكدة ـ فيما يلي: [1]

1 ـ الصيرفة عبر الهاتف المحمول Mobile Ban King: وهي خدمة رقمية تقدمها وكالة سكيكدة لعملائها من كافة الفئات وهو ما يعرف بـ SMS Ban King حيث يمكن

1/ www.AGB bank.dz consulte le 08/05/2018 a 16.05

للعملاء الاطلاع على أرصدتهم برسالة نصية فارغة أو الاطلاع على وضعية الحساب. (أنظر الملحق رقم8).

2 ـ الدفع الإلكتروني: حيث يمكن للعملاء اجراء عمليات الشراء عبر الانترنيت بفضل بطاقة CIB سهلة لبنك الخليج الجزائر.

كيفية القيام بعمليات الشراء عبر الانترنيت: ويتم ذلك عبر مراحل وهي:

ـ طلب رمز PIN : و هذا الرمز مخصص لعمليات التجارة عبر الانترنيت من مستشار العملاء بالبنك للقيام بعملية الشراء.

ـ الدخول على روابط شركاء الوكالة: و يكون هذا باتباع الخطوات المبينة في الموقع الالكتروني.

كيفية تسديد ثمن المشتريات: و يتم ذلك عبر مراحل:

- ❖ الموافقة على عملية الشراء عبر رمز PIN و CW المخصص لبطاقة SAHLA.
- ❖ خصم ثمن المشتريات من حسابك بالدينار على مستوى الوكالة.
- ❖ تلقي وصل المعاملة الذي يبعثه لك الموقع الإلكتروني.(أنظر الملحق رقم 07).

3 ـ البنوك الإلكترونية E- BanKing: وهذه الخدمة متاحة لكافة زبائن المصرف أين كانت انواع الحسابات المفتوحة حيث تمكنهم AGBOLINE من الحصول على الخدمات المصرفية بمجرد نقرة واحدة.

و من أهم الخدمات التي يعرفها AGBOLINE نذكر:

- ✓ متابعة الحسابات عبر الانترنيت.
- ✓ نشر الوضعية الاجمالية للحسابات.
- ✓ تحميل حساباتكم على شكل PDF أو EXCEL.

كما يمكن للعملاء من فئة التجار أو المؤسسات القيام بالتصريح الجبائي لإراداتهم وأرقام العمال الخاصة بنشاطاتهم للقيام فيما يعد بدفع الضرائب المترتبة عليهم دون التنقل إلى مصلحة الضرائب.

كل هذا يتم عبر الاستفادة من خدمة JIBAYATIC التي تتيح التصريح الإلكتروني.(أنظر الملحق رقم 08).

4 ـ **البطاقة الذكية:** حيث تقدم وكالة بنك الخليج الجزائر بوكالة سكيكدة عدة أنواع من البطاقات الذكية تختلف باختلاف المزايا التي تحملها و يمكن ايجاز مختلف أنواعها فيما يلي:

4 ـ 1 ـ **بطاقة الدفع CARTE C I B:** تستعمل لتسديد المشتريات عن طريق نهائي الدفع الالكتروني T P E و لها مزايا عديدة منها:

- ✓ الدفع مضمون.
- ✓ سرعة تحويل الأموال.
- ✓ القيام بالتحويلات بكل أمان.
- ✓ استقطاب العديد من الزبائن و تقديم خدمات أحسن.(أنظر الملحق رقم 09).

5 ـ **الخدمات المصرفية الالكترونية VISA بنك الخليج الجزائر**

ـ **البطاقة الدولية VISA لبنك خليج الجزائر:** هي الطريقة الأنسب والموثوقة والأمنة لدفع مشتريات العملاء في الخارج سواء كان ذلك عبر جهاز الدفع الالكتروني عن طريق الانترنيت عبر جهاز الدفع الالكتروني أو عن طريق السحوبات النقدية على أجهزة الصراف الألي VISA.

و من خصائص بطاقة VISA الدولية:

- ✓ التصرف في الأموال في كل الأوقات.
- ✓ الاستفادة من تأمينات السفر السنوية.
- ✓ الاستفادة من صلاحية 3 سنوات قابلة للتجديد.
- ✓ استلام اشعار فوري عن طريق الرسائل القصيرة.

ـ البطاقة الدولية مسبقة الدفع:

- ✓ بطاقة خاصة غير مصرفة لا تحمل اسم الزبون.
- ✓ تسلم فورا عند الطلب بالتقرب من المستشار البنكي.
- ✓ تقدم مجموعة تأمين على السفر.

ـ البطاقة الدولية Master Carte: البطاقة الدولية لبنك الخليج الجزائر هي الطريقة الأنسب للدفع ولها نفس خصائص و مزايا كافة البطاقات المصرفية الالكترونية.

ـ بطاقة Visa Platnum : وسيلة مربحة و موثوقة وأمنة لعمليات الشراء في الخارج من خلال محطات الدفع الانترنيت أو الصراف الألي وهي مرتبطة بحساب العملة الصعبة ويمكن استخدامها حسب الرصيد المتوفر في الحساب.

و من خصائص و مزايا البطاقة الذهبية البلاتينية:

- ✓ بطاقة خاصة مصرفة (تحمل إسم الزبون).
- ✓ تقدم مجموعة تأمين على السفر يشمل مختلف مزايا وخدمات التأمين.
- ✓ عرض حصري لبنك خليج الجزائر.

ـ " ساهلة " بطاقة الدفع اليومية: تمنح هذه البطاقة وسيلة سحب ودفع أمنة ومرنة وميسرة أينما كنتم و في جميع الأوقات ويمكنكم استعمال رصيدكم دون تحديد السقف.

ومن خصائص هذه البطاقة نذكر:

- ✓ غير محدودة السقف.
- ✓ سهلة الاستعمال.
- ✓ أمنة و ميسرة.
- ✓ توفر النقد 7 / 7 و 24 / 24 ساعة.
- ✓ صالحة عبر كافة التراب الوطني.(أنظر الملحق رقم 10).

وبعد أن تعرفنا على كافة البطاقات الإلكترونية المصرفية تجدر الإشارة إلى أن هذه البطاقات تستعمل اما على مستوى:

- نهائي الدفع الإلكتروني TPE.
- الموزع الإلكتروني للأوراق النقدية DAB.

وذلك لتسديد قيمة المشتريات على مستوى نقاط البيع الإلكترونية.

6 ـ **نهائي الدفع الالكتروني TPE**: هو جهاز يضمن معالجة أمنة و سريعة لعمليات الدفع و له خصائص ومزايا عديدة منها:

- ✓ الأمان.
- ✓ السهولة.
- ✓ ألية الدفع.
- ✓ وسيلة دفع حديثة و راقية.
- ✓ قبول كافة البطاقات المصرفية الإلكترونية.

ـ كيفية القيام بعمليات الدفع على خذا الجهاز:

- إدخال البطاقة الالكترونية.

- إدخال المبلغ المعني بالتحويل.
- إدخال الرقم السري.
- إستلام تذكرة العملية و الاحتفاظ بها.

و يمكن على جهاز دفع الكتروني نقال و ذلك دون تكلفة و هو ما يوفر لكم الراحة و الأمان.

كما يوجد هناك تطبيق " أند رويد " لبنك الخليج الجزائر يمكن للعملاء تحميله للقيام بالدفع الالكتروني و كذا كافة العمليات المصرفية السابقة.

7 ـ الموزع الألي للأوراق النقدية DAB:

التحويل عبر الموزع الألي للأوراق النقدية هي خدمة تمكنهم من تحويل سيولة نقدية بين موزعين ألين لبنك خليج الجزائر و يمكن لكل العملاء استعماله بشرط أن يكون له حساب صكوك و بطاقة الكترونية للتمكن من تحويل المبالغ.

الحد الأقصى للمبالغ المحولة من طرف هدا الموزع 50.0000 دج في الأسبوع.

كما تقدم وكالة سكيكدة التحويل المالي الالكتروني المقايضة الالكترونية إضافة إلى نظام " سويفت " و ذلك بنفس الاجراءات المذكورة في الاطار النظري.

كما تقوم الوكالة بتقديم **خدمات التجارة الإلكترونية,** فالتجارة الالكترونية بالنسبة لبنك الخليج الجزائر تمكن من القيام بتمويل كافة العمليات التجارية الالكترونية باستخدام العديد من الوسائط الألية مهما كانت طبيعتها.

فمواقع التجارة الالكترونية هي عبارة عن محلات تجارية الكترونية تفرض عليها مختلف السلع و المنتجات حيث يتم الدفع عبر الحسابات البنكية أو أي وسيلة دفع إلكترونية أخرى.

المنتحلون في عملية التجارة الإلكترونية , يتدخل في هذه العملية كل من:

- البائع.
- المشتري.
- البنك.

ـ **SATIM** : و هو مستلم العملية التجارية الالكترونية و المتدخل التقني في البنية البنكية للدفع الالكتروني و هو الذي يضمن قيام التحويلات بكل أمان.

مزايا التجارة الالكترونية:

ـ بالنسبة للبائع:

- ✓ تنويع قنوات التوزيع.
- ✓ تخفيض التكاليف.
- ✓ الحد من الوسائط.
- ✓ استقطاب زبائن أكثر.
- ✓ اختصار الجهد و الوقت.
- ✓ وسيلة لدراسة الوقت و سلوك الزبائن.
- ✓ تحسين الخدمات المقدمة للزبائن.

ـ بالنسبة للمشتري:

- ✓ تحقيق العديد من الرغبات بنقرة واحدة.
- ✓ توسيع قاعدة الاختيارات.
- ✓ توفير خصائص المنتجات على المواقع.
- ✓ سرعة التحويل.(أنظر الملحق 13).

المطلب الثالث: تشخيص متطلبات المصرفية الرقمية بالوكالة.

سبق أن تطرقنا في الجانب النظري إلى متطلبات المصرفية الرقمية و التي هي كالاتي:[1]

- البنية التحتية.
- التكنولوجيا الحديثة للعمليات المصرفية.
- الكوادر البشرية.
- التطوير و المتابعة.
- الوعي و الثقافة.
- وسائل الحماية و الأمان للعمليات المصرفية الالكترونية.

فبالنسبة لبنك الخليج الجزائر وكالة سكيكدة يلاحظ من خلال اجراء الدراسة ما يلي:

- ❖ وجود بنية تقنية مساعدة على تبني المصرفية الرقمية حيث أن الوكالة تتمتع بجوة كبيرة من حيث تقنيات الاتصالات و الربط بالأنترنيت و و مساعدتها على استقطاب ألاف الزبائن في مدة قصيرة و دخول السوق الاتصالي وكذلك رفع حصتها السوقية.
- ❖ أما بالنسبة لتكنولوجيا الحديثة فالوكالة تمتلك تجهيزات و معدات متطورة مواكبة للتقدم التكنولوجي الهائل و المتسارع و هو ما ساعدها على مزاولة العمل المصرفي الالكتروني بكل أريحية و كذلك توفير وسائل الدفع الالكتروني على نطاق واسع و بصفة حصرية.

فالعمل المصرفي الالكتروني على مستوى الوكالة يتميز بالحداثة والعمل المستمر لمواكبة رغبات العملاء التي تتطور بتطور التكنولوجيا.

أما في يخص الكوادر البشرية فالملاحظ أن جميع موظفي بنك الخليج الجزائر هم إطارات من دوي الخبرة العالية والكفاءة المهنية وهو ما يخولهم ممارسة العمل المصرفي الإلكتروني

بكل سهولة حيث يمكنهم التعامل مع البنية التحتية وتكنولوجيا الإعلام و الاتصال بالبنك بكل مهارة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن بنك الخليج الجزائر وكالة سكيكدة تهتم دائما بتطوير الذات ومتابعة منتجاتها لتمكن من اللحاق بالتطور التكنلوجي من جهة والمحافظة على الحصة السوقية في ظل المنافسة.

فبنك الخليج الجزائر يستهدف كافة الفئات العملاء لذلك يستلزم نشر وتكريس الوعي والثقافة المعرفية لتمكن من تقديم هذه الخدمات الرقمية على نطاق أوسع.

وأخيرا فإن وكالة بنك الخليج الجزائر بسكيكدة تحتوي كما دكرنا سابقا على أحدث التكنلوجيا المتعلقة بالاتصالات وهو ما يخولها الحماية ضد مخاطر القرصنة الرقمية التي تضر بنوعية خدماتها الرقمية.

المبحث الثالث: رؤية بنك الخليج الجزائر وكالة سكيكدة للصيرفة الرقمية.

يتناول هذا المبحث تحليلا لتطور الخدمات المصرفية الرقمية و متطلباتها بعد أن تطرقنا إلى كافة هذه الخدمات في بداية الفصل ذلك قبل الغوص في الأساليب التي يمكن اعتمادها لتطوير العمل المصرفي الرقمي في الوكالة نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسبها بالنسبة للاقتصاد عموما و البنوك خصوصا.

المطلب الأول: تحليل مدى إقبال العملاء على الصيرفة الرقمية.

يقدم بنك خليج الجزائر وكالة سكيكدة مختلف الخدمات المصرفية الرقمية وكالة العملاء من جميع الفئات سواء كانوا أجراء مؤسسات , تجار...إلخ

حيث بدأت في تقديم هذه الخدمات سنة 2008 مواكبة بذلك التطور التكنولوجي المتسارع الذي أدى إلى توفر كافة متطلبات قيام العمل المصرفي الرقمي من كوادر بشرية و تكنولوجيات للإعلام و الاتصال إضافة إلى التطوير الدائم للخدمات و متابعة رغبات العملاء لتلبيتها و ذلك لتجنب فقدان الحصة السوقية و الخروج من المنافسة.

و حسب المعلومات المقدمة من المسؤول التجاري على مستوى الوكالة فإن عدد العملاء شهد تزايدا كما يلي:

الشكل رقم 05 منحنى بياني يوضح تزايد عدد العملاء ببنك الخليج

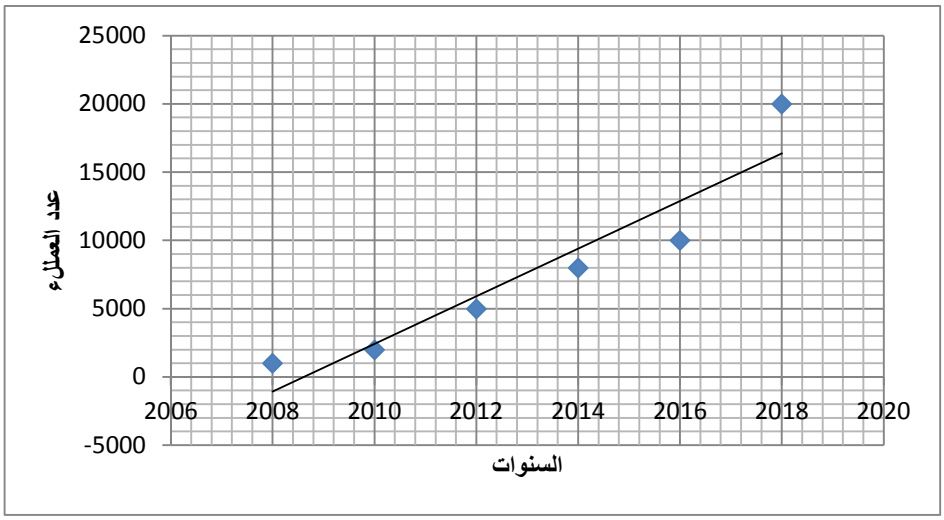

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تصريحات المسؤول التجاري للوكالة.

نلاحظ من خلال المنحنى تزايدا كبيرا لعملاء الوكالة نظرا لتوفرها على أحدث التجهيزات و البنية التقنية المناسبة لتقديم أفضل الاستجابة للرغبات و توفير عامل الثقة الذي هو أساس العمل المصرفي.

تجدر الاشارة أن الأرقام المستخدمة تقديرية فقط نظرا لسرية الأرقام المتعلقة بالبنك و يمكن تقدير نسبة الاستفادة من الخدمات الرقمية بـ 85%.

دائرة نسبية توضح نسبة الخدمات الرقمية لبنك الخليج

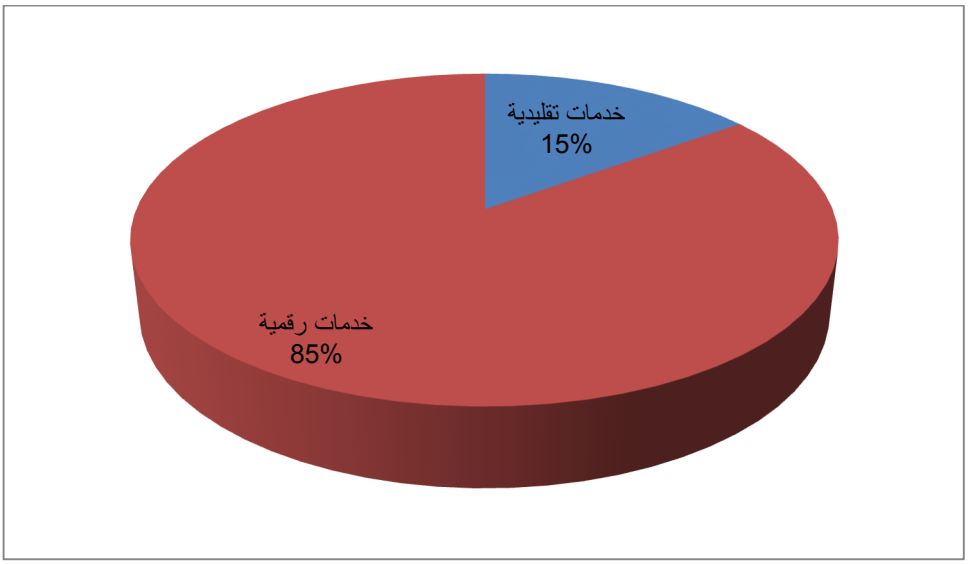

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تصريحات المسؤول التجاري للوكالة

أما عن تطور عدد العملاء المستفيدين من الخدمات المصرفية الرقمية فيمكن تمثيله فيما يلي:

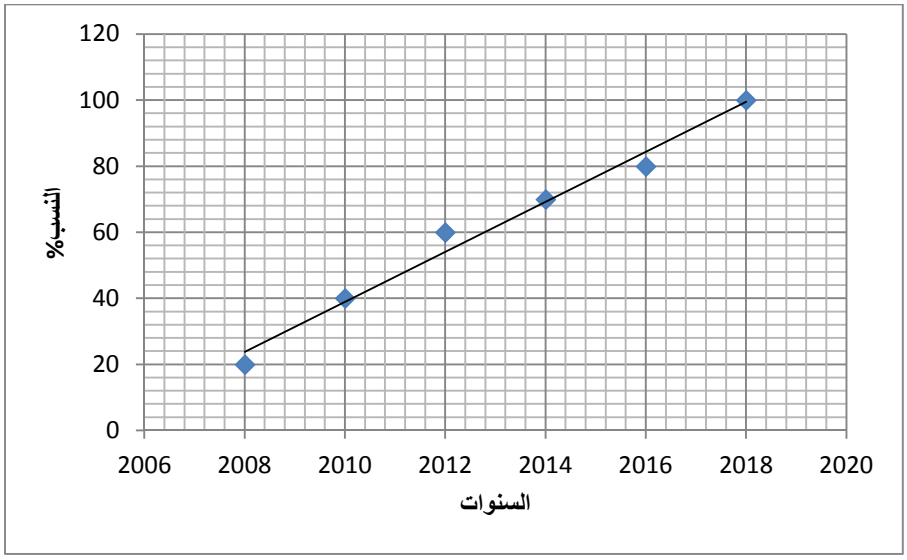

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تصريحات المسؤول التجاري للوكالة.

يلاحظ من خلال المنحنى تزايد عدد المستفدين من الخدمات المصرفية الرقمية بمرور الزمن حيث من الخدمات المصرفية الرقمية بمرور الزمن حيث أنه يمكن لأي عميل يملك حساب على مستوى الوكالة الاستفادة من الخدمات المصرفية الرقمية.

أما عن سلوك العميل و مدى تقبله لهذه الخدمات فإن المستفيدين منها أخذوا بتزايد مع مرور الوقت ذلك لتفطنهم لمدى فعالية و جودة هذه الخدمات و كونها أقل تكلفة و أقل مخاطر و نظرا لسرعة إجراءات المعاملات بفضل حداثة البنية التقنية و وجود الكوادر البشرية المؤهلة لتقديم هذه الخدمات في أحسن الظروف.

المطلب الثاني: تحديات الصيرفة الرقمية بالنسبة لبنك الخليج الجزائر وكالة سكيكدة.

يمكن حصر مختلف التحديات التي تواجهها وكالة سكيكدة فيما يخص الصيرفة الرقمية و أفاقها فيما يلي:

1 ـ تحديات التعاقدات المصرفية الالكترونية و مشكلات الإثبات.

تقوم العقود بوجه عام من حيث أركانها على ضرورة توفر ركن الرضا وتوافق ارادتي المتعاقدين و نسب المشروع حول مدى صحة العقود المبرمجة بالوسائل الالكترونية وما تصل لها من حجية الرسائل الالكترونية والبريد الالكتروني وفي ظل غياب المعايير و الأوصاف و الأنظمة القانونية للبيانات و تجيز قبولها كأدوات و اثبات نهائية و مدى قدرة العميل على التلاعب بالمحتوى بالإضافة إلى سائل مثل الوقت لإبرام العقود الواجب تطبيقه عليه وجهة الاختصاص القضائي في بث النزاع ومدى تلائم النصوص القانونية القائمة على افرازات شبكة المعلومات على اعتبار أن النصوص مازالت تتعامل مع عناصر الكتابة والمستندات والأوراق والتوقيع و الصور طبق الأصل من متطور مادي بحث.

2 ـ تحديات سلامة المعاملات و المعلومات المصرفية الالكترونية.

إن أمن البنوك الالكترونية وكذا التجارة الالكترونية جزء رئيسي من أمن المعلومات و النظام و التقنية المالية عموما.

وتشير حصيلة دراسات أمن المعلومات و ما يهدف هذا الحقل من تطورات (على مدى) أو مستويات أو متطلبات الأمن الرئيسية في بيئة تقنيات المعلومات تشتمل مسائل الوعي و الأمن لكافة المستويات للأداء الوطني لحماية, الحماية المادية للتجهيزات التقنية, الحماية الأداتية, الحماية التقنية الداخلية و الخارجية, أما القاعدة الأولى في حقل خلاصة المعلومات فهي الأمن الفعال هو المرتكز على الاحتياجات المدروسة التي تتضمن الملائمة و الموازنة بين محل الحماية و مصدر الخطر و منطلق الحماية و أداء النظام (التكلفة) و بالتالي فإن

استراتيجيات و برامج أمن المعلومات تختلف من منشأة لأخرى و من بيئة لأخرى تبعا لطبيعة البناء التقني للنظام محل الحماية, إلى جانب تكامل الأداء و أكثر وسائل الأمن كلية وعناصر الكلفة المالية و غيرها, أما القاعدة الثانية فهي أن الحماية التقنية وسيلة وقائية وفي حالات معينة وسيلة هجوم ولا تتكامل حلقات الحماية دون وجود نصوص قانونية تحمي من إفادة استخدام الحواسيب والشبكات في ارتكاب جرائم الكمبيوتر والأنترنيت والجرائم المالية و الالكترونية, وإلا بقيت الحماية منقوصة ومشكوك في جدواها وبالتالي لابد من استراتيجية شاملة لأمن المعلومات لنظام المصرف وعمله و النظام المرتبطة به.

3 ـ تحديات وسائل الدفع الإلكترونية.

إن الاتجاه السائد نحو المال الرقمي أو الالكتروني بديلا عن المال الورقي يجعل المعايير و القواعد و النظريات تتغير تدريجيا لتصبح ملائمة مع مفاهيم المال الالكتروني ووسائله وصولا إلى بناء قانوني يسهل على ادارة البنك التعامل مع تحديات المصارف الالكترونية و التي تتمثل في مشاكل الدفع و الوفاء بالالتزامات و تقديم الخدمات و ما شابه على أساس مراعاة هذه المنشأة المالية و المصرفية الحديثة من حيث خصوصياتها واعتباراتها أو أولوياتها.

4 ـ **التحديات الضريبية:** إن خوصصة الأعمال تلغي فكرة الموقع أو المكان بالنسبة إلى الأنشطة التجارية مما ينفي احتمال عدم الكشف عن مصدر تلك الأنشطة الأمر, الذي يطرح مشاكل تحديد النظام القانوني المختص و امكانية تحول الأعمال الالكترونية المتحركة أصلا إلى بلدان ذات نظم ضريبية أكثر سهولة و تشخيصا و من أكثر الأمور التي ثار خلاف حولها هي هل يحصل ضرائب على نشاط تلك الضريبة و ما هي التشريعات الواجبة التطبيق على تلك البنوك الالكترونية مثلها في ذلك مثل البنوك التقليدية.

المطلب الثالث: أساليب بنك الخليج الجزائر وكالة سكيكدة لتطوير الصيرفة الرقمية.

في سياق المتغيرات التي اجتاحت البيئة المالية الدولية اقليميا و عالميا, أصبح لزاما على البنوك الجزائرية التجارية زيادة عنايتها بجودة ما تقدمه من خدمات كأحد العناصر المحددة للقدرات التنافسية البنكية في السوق المحلية و الأجنبية ضمن حلقة عولمة مالية تعني تفاعل معادلة المال مع وسائل الاتصال الحديثة, و تعد خدمات الائتمان البنكي بمفهومها الشامل أهم المجالات التي تبرز الأهمية البالغة للارتقاء بالجودة و القدرة على المنافسة, فالانتقال إلى عصر المعلوماتية يعني ضرورة تكييف الوكالة مع تغييرات و تطورات المحيط هذا التكيف يقتض اتخاذ عدة اجراءات تعتمد أساسا على:

ـ مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل البنكي: لعل أهم ما يميز العمل المصرفي في عصر العولمة المالية مع وسائل الاتصال و المعلومات من أجل ترقية وتطوير وسائل تقديم الخدمة المصرفية بما يتوافق و الايقاع المتسارع للصناعة المصرفية في القرن الواحد و العشرين. و سعيا منها لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية عملت الوكالة على نقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق في ادخال ألات السحب الألي .

إلا أن الفجوة التكنولوجية بين البنوك الجزائرية و نظرائها من البنوك العربية والغربية لا تزال كبيرة نظرا للعديد من المعوقات التي شكلت حجر عثرة دون تحقيق القفزة المأمولة لعل من أهمها:

- ✓ غياب ثقافة مصرفية في مجتمع لا يتعامل بالشيك المصرفي إلا قليلا.
- ✓ ضعف الاقبال على استخدام وسائل الدفع الالكترونية.
- ✓ عدم وضوح البيئة القانونية و التشريعية المتعلقة بتنظيم التجارة الالكترونية.
- ✓ تعدد المخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية.
- ✓ ارتفاع تكلفة انشاء و صيانة الشبكات الخاصة بالعمليات المصرفية.

في ظل هذه المتغيرات الجديدة وجدت البنوك التجارية الجزائرية نفسها في وضع بالغ الحساسية لا سيما مع تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات المالية, إذ أصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات المرهونة بمدى نجاحها في تحقيق مكاسب تقنية المعلومات و لعل أهم المحاور التي يجب اخذها بعين الاعتبار لتعظيم الاستفادة من ثورة العلم و التكنولوجيا في العمل المصرفي تتمثل في:

- زيادة الانفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- التوسع في خدمات الانترنيت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة أعلى و تكلفة أقل.
- العمل على خلق شبكة مصرفية تكون مثابة حلقة وصل الكترونية بين النوك من جهة و بين الشركات و العملاء من جهة أخرى.
- تفعيل دور شبكة الاتصال بين المركز الرئيس لكل بنك و بين باقي فروعه بما يحقق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء واجراء التسويات اللازمة عليها, بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الالكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

ـ تنويع الخدمات المصرفية: و في ضوء التحديات الجديدة التي أصبحت تواجه البنوك الجزائرية, ليس فقط من البنوك الأجنبية بل و حتى من المؤسسات المالية غير المصرفية, و المؤسسات التجارية الأخرى, إزاء هذه التطورات ينبغي على البنوك الجزائرية تدعيم قدراها التنافسية من خلال تقديم حزمة متنوعة و متكاملة من الخدمات المصرفية تجمع فيها ما بين التقليدي و الحديث تكريسا لمفهوم البنوك الشاملة و من أهم هذه الخدمات نذكر على سبيل المثال لا للحصر:

- ❖ الاهتمام بالقروض الاستهلاكية المواجهة لتمويل الاحتياجات الشخصية و العائلية.
- ❖ الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة والمتناهية الصغر.

- ❖ إستخدام أسلوب الائتمان التجاري.
- ❖ القروض المشتركة.
- ❖ تقديم خدمات الاستشارة و خدمات الحيطة من مخاطر تقلب أسعار الفائدة و أسعار الصرف.

ـ **الارتقاء بالعنصر البشري:** يعد العنصر البشري من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي, على اعتبار أن الكفاءة في الأداء هي الفيصل ما بين المؤسسات و كما يقال في العبارة الشائعة C'est la compétence qui fait la différence فمهما تنوعت مصادر الكفاءة يضل العامل البشري وراءها, و من أجل مسايرة أحدث ما وصل اليه العلم في مجال التكنولوجيا المصرفية ينبغي تطوير امكانيات العاملين و قدراتهم لاستيعاب التطورات في مجال الخدمات المصرفية بما يحقق تحسين مستوى تقديم الخدمة المصرفية و تحقيق أفضل استخدام للموارد البشرية في البنوك الجزائرية.

و يتطلب الارتقاء بالعنصر البشري تبني العديد من الاستراتيجيات نذكر منها:

- الاستعانة ببيوت الخبرة و مكاتب الاستشارة الدولية في تدريب الاطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم البنكية.
- وضع نموذج لتقييم أداء العنصر البشري من خلال عدة معايير تأخذ في اعتبارها أداة الوحدة و دوره في تحقيق النجاح.
- الرفع من مستوى كفاءة العملين بإعطاء الأولوية في التوظيف لخريجي الجامعات.

ـ **تطوير التسويق المصرفي:** يعد تبني التسويق الحديث أمرا في غاية الأهمية في ظل التحولات العميقة التي تشهدها الساحة المصرفية, و يبدو جليا أن التسويق المصرفي كعلم و فن بدا من الولوج في عصر جديد تحيط به حتمية التغير و الاختلاف كإحاطة السوار بالمعصم, إذ لابد من التذكير أن التسويق الحديث يرتكز في الأساس على توجيهات العملاء

يتأثر بما يريدون و بما يدور في خواطرهم و من أهم وظائف التسويق الحديث ينبغي التركيز على:

- خلق أو صناعة العميل بالسعي نحو العميل المرتقب.
- تصميم مزيج من الخدمات المصرفية بما يحقق حاجات و رغبات العملاء و رضاهم.
- العمل على اكتشاف الفرص الاقتصادية و دراستها و تحديد المشروعات الجيدة.
- تصميم مزيج الخدمات المصرفية بالشكل الذي يتلاءم و حاجات و قدرات العملاء المالية و ذلك باستخدام الأساليب الحديثة سواء من حيث النوعية أو سبل تقديم الخدمة.
- متابعة و مراقبة السوق المصرفي و الوقوف على انطباعات العملاء حول مزيج الخدمات المصرفية المقدمة لهم.

ـ مواكبة المعايير الدولية: و هذا لا يأتي إلا من خلال اتباع العمل على ما يلي:

أ ـ تدعيم القواعد الرأسمالية: تحتل قضية رؤوس الأموال البنوك أهمية بالغة بوصفها صمام أمان لمواجهة الصدمات و الأزمات, فضلا عن أهميتها في تعزيز القدرة الاستثمارية للبنك, و تحسين نظام تقويم المخاطر, و جعل فئاتها ترتبط بقة أكبر من المخاطر الاقتصادية التي تتعرض لها البنوك, و من ثم فقد اهتمت لجنة " بازل " بإصدار مشروعها الثاني المتعلق بالكفاية رأس المال لوضع قواعد جديدة تعكس حجم المخاطر التي يواجهها العمل البنكي في الوقت الراهن, و على الرغم من أن الاقتراحات الجديدة لم ترفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال عن المستوى المعمول به حاليا إلا أن ادراج أنواع جديدة من المخاطر يمكن أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الحجم المطلق لمتطلبات رأس المال و في ضوء ما تقدم فإن البنك المركزي الجزائري ملزم بإلزام كافة البنوك الخاضعة له بزيادة معدل كفاية رأس مالها, و هي

خطوة هامة على طريق مواكبة المعايير الدولية و تقوية مراكز البنوك الجزائرية, إذ يجب تعزيز الاتجاه سواء عن طريق بورصة الأوراق المالية أو من خلال الاندماج.

ب ـ تطوير السياسة الانتمائية: حددت لجنة " بازل " رؤيتها الخاصة بالرقابة على المخاطر البنكية التي احتلت فيها قواعد منح الائتمان مكانة بارزة, و قد اشتملت تلك القواعد على ضرورة كفاية القواعد الارشادية لمنح الائتمان, كفاية سياسات تقييم جودة الأصول, كفاية مخصصات الديون المعدومة, و وضع ضوابط للحد من مخاطر التركز و التي تقدر عادة بنسبة معينة من رأس المال, كما اهتمت بوضع ضوابط للحد من مخاطر ذوي العلاقة بالبنك.

ج ـ الاهتمام بإدارة المخاطر: في ضوء الانفتاح غير المسبوق الذي شهدته الصناعة المصرفية على الأسواق المالية العالمية و التطور السريع للتقدم التكنولوجي, فضلا عن تنامي استخدام الابتكارات المالية, أصبحت الصناعة البنكية ترتكز في عملها على فن ادارة المخاطر و التي ترتكز على أربعة مراحل و هي:

- تعريف المخاطر التي يتعرض لها النشاط البنكي.
- القدرة على قياس تلك المخاطر بصورة منتظمة من خلال نظام معلوماتي بسيط.
- اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها.
- قدرة ادارة البنك على مراقبة تلك المخاطر باستخدام و معايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب.

ومن المعروف ان العمل البنكي يتعرض للعديد من المخاطر و المتمثلة في مخاطر الائتمان, السيولة, السمعة, الاستثمار, المخاطر الالكترونية ... الخ

ونظرا لتنوع هذه المخاطر وأهمية قياسها فإن البنوك الجزائرية ملزمة باتخاذ اجراءات لتحقيق ذلك من خلال ما يلي:

- حدوثها بدلا من التعامل معها بأسلوب رد فعل.
- تدريب الاطارات البنكية في هذا المجال.

يواجهها المصرف في عملياته و كيفية حسابها السياسات و القواعد و الاجراءات الكفيلة بإبراز جميع نواحي المخاطر التي وضعت أو التشكيلات الادارية على تحثيثها بشكل مستمر لمواجهة التغيرات في الأسواق المحلية و العالمية و أساليب التعامل معها والعمل مع البنك.

د ـ وضع ألية للإنذار المبكر بالوكالة: في اطار التوجه العام لتدعيم سلامة النظام المصرفي من قبل المؤسسات المالية الدولية ظهرت الحاجة الماسة لتنصيب خلية للتنبؤ المبكر بحدوث الأزمات المصرفية بالبنوك, خاصة عندما يلوح خطر حدوث عدم استقرار للنظام ناشئ من القطاع المالي بحيث يمكن تحديد المشاكل المحتملة في وقت مبكر من اتخاذ الاجراءات اللازمة لإجهاض الأزمة أو التخفيف من حدتها.

و بهذا الخصوص يمكن اعطاء بعض التوصيات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار عند انشاء خلية الانذار المبكر تتمثل في:

- توفير نظام اتصالات جيد لجمع المعلومات و اتاحتها في الوقت المناسب و تحليلاها لاتخاذ القرارات في ضوء تصور شامل للوضع داخل الجهاز البنكي.
- استخدام الأساليب الاحصائية و الرياضية التي يمكن من خلالها التنبؤ بحدوث المخاطر في ضوء ظروف كل بنك.
- استخدام الدروس من الأزمات السابقة التي حدث ببعض الدول و العمل على تجنب الأخطاء التي وقعت فيها.

ـ تفيل دور الدولة و البنك المركزي في تطوير الجهاز البنكي الجزائري:

يعد تطوير الجهاز البنكي مسألة مصيرية في مستقبل الاقتصاد الجزائري, لذا فإنه لا يمكن اغفال الدور الذي يمكن أن تؤديه الدولة و مؤسساتها المختلفة خاصة البنك المركزي في تفعيل هذا التطوير, و في هذا الاطار ينبغي القيام بما يلي:

- ❖ تهيئة المناخ التشريعي ليتلاءم مع المتغيرات على الساحة المصرفية الدولية خاصة في ظل العولمة و التحرر الاقتصادي من خلال:
  - الاسراع بإصدار القانون الموحد للبنوك بهدف ضمان سلامة أداء الجهاز البنكي و مسايرة الاتجاهات العلمية على النحو الذي يؤهله لمواجه المنافسة الخارجية.
  - سن التشريعات المتعلقة بنظم الدفع الالكترونية التي تنظم العلاقة بين أطراف العملية, هذا على جانب دراسة تأسيس لجنة للإشراف على التوثيق الالكتروني و حل أي نزاعات يمكن أن تنشأ بين البنوك و عملائها.
  - تطوير الدور الرقابي و الاشرافي للبنك المركزي على البنوك ليتلاءم مع المخاطر العديدة التي أصبحت تتعرض لها البنوك في ظل استخدام التكنولوجيات الحديثة (تقديم منتجات بنكية مستحدثة) بحيث ينبغي أن تتم عملية التطوير في ضوء مقررات لجنة " بازل " عام 1997.
  - العمل على تدعيم قواعد المحاسبة و المراجعة بالبنوك.
- ❖ تبني أنظمة الخبرة في مجال اتخاذ القرار و ذلك بالعمل على خلق خلية متخصصة لما أصبح يعرف بالذكاء الاقتصادي , الهدف منها هو جمع المعلومات (داخليا و خارجيا) و معالجتها من أجل توضيح الرؤى و تقديم النصح لمتخذي القرار في البنوك و بذلك تصبح البنوك الجزائرية مستحدثة باستمرار و تسير إلى جنب منافسيها و ليس ورائهم.

و نحن هنا سنركز على ما يتعلق بجانب الصيرفة الالكترونية و ذلك من خلال نظرة كلية, متعرضين بإيجاز إلى القاعدة التي تقضيها إقامة مثل هذا النوع من الصيرفة و أبرز التحديات التي تواجهها في الميدان.

يتطلب تحقيق أي مشروع توفر ثلاث مقومات:

- ✓ تحديد الهدف بوضوح دقة و تحديد أجال مضبوطة للإنجاز.
- ✓ تخصيص الموارد (المالية و البشرية) اللازمة.
- ✓ توفير بيئة (قانونية, صناعية, سياسية...) ملائمة ليس فقط مساعدة و لكنها محفزة.

تشيد مدن أخرى مماثلة في مناطق أخرى من الوطن و الهدف المنتظر من هذه الحظائر هو تطور التكنولوجيات في الاعلام و الاتصال في الجزائر من خلال أليات متعددة: البحث والتطوير المتخصص, التكوين, انشاء محاضن للمؤسسات المجددة المنشأة لهذا الغرض...الخ

و في اطار الورشة المفتوحة في مجال تطوير الصيرفة الالكترونية و النقد الالكتروني تجدر الاشارة إلى الجهود القائمة, سواء كانت محلية أو مع الشريك الأجنبي من اجل اقامة هذا المشروع.

لا شك أن ما شهده عالم الصيرفة من تحولات في العشرية الأخيرة قلب عالم المال و الأعمال رأسا على عقب, و عمق الفجوة الرقمية بين الدول الصناعية و الدول النامية, و خلق متاعب كبيرة لحكومات تسعى للاندماج في هذا الاقتصاد الجديد, كما ضاعف من حدة المنافسة في السوق المالية و المصرفية على المستوى العالمي.

إن ارادة التغيير و الايمان به أسبق من الامكانيات, فكثيرا ما تكون الموارد متاحة و لكن مقاومة التغيير العنيفة تحول دون تحقيق الأهداف. و يبدو أن هذا ينطبق تماما على حكاية الاصلاح المالي و المصرفي في الجزائر, التي بدأنا سماعها مند أزيد من عشرية.

غير أن ذلك لا يعني مطلقا التشيك في النوايا أو الانقاص من الجهود, و لكن نقص الشفافية و بطء الأعمال يجعل الملاحظ في ريبة مما يسمع دون أن يرى شيئا.

فأول ما يجب تعلمه في جدولة الأنشطة و ضبط الآجال, بعد أن تكون الأهداف واضحة بطبيعة الحال تم متابعة المشاريع خطوة بخطوة, و محاسبة القائمين عليها على كل خطوة في الوقت المحدد.

فالعقد شريعة المتعاقدين كما يقول القانونيون, و مضمون العقد هنا يتجاوز نطاق الاتفاق ما بين صاحب الشروع و منفذ المشروع إلى العقد المعنوي التي التزمت به الدولة مع الشركاء الأجانب و مع المؤسسات الدولية. و هذا النوع الأخير من العقد له أثار متعددة الأبعاد ويمس مصداقية السلطات العمومية في صميمها.

كما أن الاندماج في الاقتصاد الجديد يقتضي السرعة في التنفيذ, و مع الأسف نريد الدخول في هذا السباق بسير السلحفاة و ينبغي أن ندرك أن وضعية الجزائر المالية حاليا فرصة لا تعوض, و ينبغي استغلالها في انجاز مشروع الصيرفة الالكترونية على سبل الأولوية, و هذا لا يأتي الأمن من خلال اشراك المبادرات الخاصة, بما فيها المصاريف المتواجدة في الجزائر في هذا المشروع, ذلك أن رهان الدولة وحده لم يكتب له النجاح فيما سبق كونه مرتبط بعصرنة المصارف, فضلا عن تطوير قاعدة التكنولوجيات الجديدة في الاعلام و الاتصال, بالتكوين و التدريب المستمرين للقوى العاملة و التجديد في التجهيزات و المنتجات وهو ما يقضي تخصيص موازنات لذلك بل واستحداث بحث وتطوير في هذه المؤسسات.

خلاصـــــة

بعد أن قمنا بدراسة حالة بنك الخليج الجزائر وكالة سكيكدة حول مدى تطبيقها للخدمات المصرفية الرقمية و أهم المتطلبات المتوفرة لديها ناهيك عن التحديات التي تواجهها توصلنا في الأخير إلى أن مشروع الصيرفة الرقمية لهذه الوكالة نموذج لإحدى أهم البنوك الجزائرية ثم التوصل إلى أنه على الرغم من توغلنا في هذا المجال إلى حد كبير إلا أنها تواجه العديد من التحديات يجب تخطيها لمواكبة التطور التكنولوجي في هذا المجال مع التشديد على الاهتمام التسويق المصرفي لكسب رضا العميل و استقطابه.

الخاتمـــــــــة

تناولت هذه الدراسة موضوع أفاق الصيرفة الرقمية في الجزائر,حيث يعتبر هذا الموضوع بمثابة نقلة نوعية في الأنظمة المصرفية على غرار النظام المصرفي الجزائري.

فالعمل المصرفي الرقمي جاء كنتاج لظاهرة العولمة المالية التي حولت العالم إلى قرية صغيرة بأبعادها الثلاثة مختصرة بذلك الجهد والوقت والتكلفة لذلك حاول النظام المصرفي الجزائري اجراء عدة تعديلات واصلاحات للتكيف مع هذه الظاهرة عبر العديد من الأساليب من بينها تغيير هيكل الخدمات المصرفية من تقليدية إلى رقمية، والمقصود بالصيرفة الرقمية: هي إجراء كافة العمليات المصرفية باستعمال التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الإتصال وهوما يتنافى مع الفرضية القائمة أن الصيرفة الرقمية هي دفع وقبض الأموال أليا.

كما حدثت تغيرات على مستوى أنظمة الدفع إضافة إلى ظهور و تطور نظام المقاصة الإلكترونية وهو ما تترجمه مختلف الاصلاحات: 2001 ، 2003 ، 2010 ، 2017.

أما عن مستقبل الصيرفة الرقمية في الجزائر فهومرهون بمواكبة المعايير الدولية للعمل المصرفي وهو ما يتطابق مع الفرضية الرئيسية للدراسة.

كما توصلت الدراسة إلى النتائج التاليـــــــــة:

- ✓ تتطلب الصيرفة الرقمية بالدرجة الأولى بنية تقنية مزودة بأحدث تكنولوجيات الإعلام و الإتصال يمكن تطوير الصيرفة الرقمية عبر مواكبة أحدث التكنولوجيا في العمل البنكي و تنويع الخدمات المصرفية وصولا إلى الاهتمام بتطوير مهارات العنصر البشري و التسويق المصرفي سعيا إلى جذب العملاء و استقطابهم.

توصيات الدراســـــة.

نظرا للمخاطر و التحديات التي تواجه الصيرفة الرقمية في البنوك الجزائرية يمكن استخلاص التوصيات التاليـــــــــة:

- ❖ تحديث و عصرنة النظام المصرفي الجزائري بصفة دائمة بإدخال التكنولوجيا المتطورة و تشجيع استخدامها في البنوك الجزائرية.
- ❖ تطوير قدرات العنصر البشري و يادة مهارته وكفاءته في استغلال هذه التكنولوجيات من أجل ربح الوقت و تقليل التكاليف و تقديم خدمات ذات جودة للعميل.
- ❖ إصدار القوانين و التشريعات لتنظيم و ضمان العمليات المصرفية الالكترونية.
- ❖ نشر ثقافة مالية ومصرفية من خلال الوسائل الإعلامية المتنوعة في المجتمع.

أفاق الدراســـــــــة.

نشير في الأخير إلى أن هذا الموضوع واسع جدا ولا يقف عند هذا الحد إذ يمكن أن تنبثق عنه إشكاليات أخرى جديرة بالدراسة نذكر منها:

- ❖ أساليب الحماية من مخاطر الصيرفة الرقمية,
- ❖ مستقبل اليد العاملة في ظل استخدام الصيرفة الرقمية.
- ❖ أثر الجرائم الإلكترونية على جودة الخدمات المصرفية الرقمية.

قائمــة المراجـــع

أولا: باللغة العربيـــــة.

❖ **الكتـــب.**

1. خالد أمين عبد الله و اسماعيل ابراهيم المراد: ادارة العمليات المصرفية، ط 1، 2006.

2. خبابة عبد الله: الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية، البنوك التجارية) ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2008.كتاب

3 ـ رعد حسن الصرف: عولمة الجودة الخدمات المصرفية، دار التواصل الدولي، دمشق، 2007.

4. زهير بشنق: العمليات المالية المصرفية الإلكترونية، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2006،.

5. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي: العولمة المالية و إمكانات التحكم، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2003

6 ـ عبد المطلب عبد الحميد: العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.

7 ـ فدي عبد المجيد: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ـ دراسة تحليلية تقييمية ـ ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

8 ـ فريد النجار و ليد النجار وأخرون: وسائل المدفوعات الالكترونية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.

9 ـ فريد النجار: الاقتصاد الرقمي، الانترنيت، إعادة هيكلة الاستثمار و البورصات و البنوك الالكترونية، ط 1، الدار الجامعية، 2007.

10 ـ فيصل فارس: التقنيات البنكية، محاضرات و تطبيقات، ط 1، الجزائر، 2013.

11 ـ نادر القاحوش: العمل المصرفي عبر الأنترنيت، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2000.

12ـ نادر عبد العزيز شافي: تبيض الأموال، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001.

13ـ ناظم محمد نوري الشمري: المصرفية الالكترونية الأدوات و التطبيقات ومعيقات التوسع، ط 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

14ـوسيم الحداد: الخدمات المصرفية الالكترونية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان،2012.

❖ **الرسائل الجامعيـــة.**

1ـ باكور حنان: الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة المالية، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2013، 2014.

2 ـ بريش عبد القادر: التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، 2006،.

3 ـ بن منصور فريدة: المصرفية الالكترونية كمدخل للاقتصاد الرقمي في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

4 ـ بورمة هشام: النظام المصرفي الجزائري و إمكانية الإندماج في العولمة المالية، مذكرة ماجستير تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة،2009.

5 ـ رايس مبروك: العولمة المالية و انعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2004 ـ 2005،.

6 ـ طاهر لطفي و جمعي صالح: العمل المعرفي الالكتروني و دوره في تقرير نظم الدفع الحديث، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و بنوك، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.

7ـ عبد الرحيم وهيبة: إحلال وسائل الدفع التقليدية الالكترونية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006

8 ـ ليندة بلحارث: نظام الرقابة على الصرف في ظل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010.

9 ـ محرزي جلال: نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي الجزائري، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002 ـ 2003.

10 ـ محمد زميت: النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005 ـ 2006.

11 ـ مراد مرابط: أثر تكنولوجيا المعلومات على جودة الخدمات المصرفية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014 ـ 2015.

❖ **المجلات و الجرائد**

1 ـ أحمد بوراس: العمليات المصرفية الالكترونية مجلة العلوم الانسانية، العدد11، جامعة محمد خيضر بسكرة، 200.

2 ـ جبار محمد محفوظ: العولمة المالية و انعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة باتنة، العدد 07، ديسمبر 2002.

3 ـ عبد الرحمن بن خالفة: رئيس جمعية البنوك، جريدة الشروق اليومي، عدد 1416 ليوم الاثنين 17 جوان 2005.

4 ـ عبد المنعم محمد الطيب: العولمة و أثارها الاقتصادية على المصارف، نظرة شمولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقا، الشلف، الجزائر، العدد 3، ديسمبر 2005

5 ـ نظار محمد منصف: المصرفية الالكترونية و الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2، 2002.

❖ **الملتقيات.**

1 ـ العقون نادية و هارون الطاهر: الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة المالية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، كلية علوم التسيير، جامعة جيجل،6 و 7 جوان 2005.

2 ـ بقة شريف و محمد بوهزة: بعض الأثار الاجتماعية و الاقتصادية للعولمة حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول العولمة و انعكاساتها على البلدان العربية، قسم علوم التسيير جامعة سكيكدة، 13 ـ 14 ماي 2001.

3 ـ سميرة مناصرة و زبير عياش: دور وسائل الدفع الالكتروني في تحسين الأداء البنكي، الملتقى العلمي الوطني الثالث حول المصرفية الالكترونية و متطلبات الدفع الجديد، جامعة أم البواقي 2013/12/3/2

4 ـ مليكة زغيب و وحيدة النجار: النظام المصرفي الجزائري عبر الاصلاحات الاقتصادية تطوير وتحديات، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري واقع و أفاق، معهد العلوم الاقتصادية، قالمة.

❖ **التقاريـــــر.**

1 ـ التقرير السنوي للبنك الجزائر لسنة 2001 الصادر في جويلية 2002

2 ـ التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2003 الصادر في جويلية 2004.

3 ـ تقرير بنك الجزائر لسنة 2010 الصادر في جويلية 2011.

4 ـ تقرير بنك الجزائر لسنة 2017.

❖ **المداخـــــلات.**

1 ـ رحيم حسين وهواريمعراج: المصرفية الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، مداخلة في الملتقى الوطني الأول للمنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية يومي 2014/12/14

2 ـ متناوي محمد و عبد الغي حريري: أسباب و أثار ظاهرة غسيل الأموال و طرق محاربتها حالة بعض الدول العربية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية04 ـ 05 ديسمبر 2006.

❖ **المصادر الإلكترونيـــــة**

1 www.agb.dz

1www.kartable.com

http://www.knfl.gov.Sahttp://www.finance mediteraienne.com

pays algérien

، Privatisation / les banques attendront،/ Anonyme1 http://www.Algeria-interface.com/new/article.php?article-id=641.le

ثانيا: باللغة الفرنسية.

Les livres.

Banque d'Algérie، Evolution Economique et monétaire en algérie،2002.

1K .CHEHRIT ; TECHNIQUES FINACIERE ET BOURCIER ; CDITION CARL ; ALGERIE ; 2003 .

Les journeaux

Mustapha hadadj، présentation du groupkipco – together – journal d'information du Gulf Bank Alegria ،1 er numéro ،juillet 2010

le journal d'information d'AGB « Toghether »